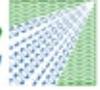


التحول إلى

مجتمع المعلومات

التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

١٤٣٠ / ١٤٣١ هـ (٢٠٠٩ م)



التحول إلى مجتمع المعلومات

التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

١٤٣٠ / ١٤٣١ هـ (٢٠٠٩ م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات

9

تقديم (كلمة معالي الوزير)



11

ملخص تنفيذي



13

1 أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

(1-1) مقدمة

(2-1) دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية

(3-1) الاتصالات وتقنية المعلومات كركيزة أساسية في الخطط

الإستراتيجية للدولة



19

2 لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية

للإتصالات وتقنية المعلومات

(1-2) مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

(2-2) أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.

(3-2) آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها



27

3 دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم

نشاطاتها فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة

(1-2) التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

(2-2) الخارطة الاستراتيجية

(3-2) نماذج متابعة سير المشاريع



35

4 سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثانية

من الخطة الخمسية الأولى (نهاية العام

1430/1431هـ (2009م)

(1-4) سير مشاريع الهدف العام الأول

(2-4) سير مشاريع الهدف العام الثاني

(3-4) سير مشاريع الهدف العام الثالث

(4-4) سير مشاريع الهدف العام الرابع

(5-4) سير مشاريع الهدف العام الخامس

(6-4) سير مشاريع الهدف العام السادس

(7-4) سير مشاريع الهدف العام السابع

(8-4) نظرة عامة لسير المشاريع



55

5 مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

(1-5) الخدمات والإنتاجية

(2-5) صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير

(3-5) التعليم والتدريب

(4-5) البنية التحتية

(5-5) الفجوة الرقمية





9) مراجعة ودراسة وتقييم سير مشاريع الخطة 109

- ١-٩) التعاون والتنسيق من أجل التنفيذ
- ٢-٩) دراسة المعلومات الواردة من الجهات عن حالة المشاريع
- ٣-٩) دراسة علاقة ومناسبة الجهات
- ٤-٩) دراسة مقترحات وآراء الجهات على الخطة ومشاريعها



10) المملكة في التقارير والإحصاءات المحلية والدولية 123

- ١-١٠) مؤشر مدى جاهزية شبكات الدول المختلفة في استخدام الاتصالات و تقنية المعلومات بكل كفاءة
- ٢-١٠) مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية
- ٣-١٠) مؤشرات التحول المعرفي
- ٤-١٠) تقرير مؤشر الابتكار العالمي
- ٥-١٠) المؤشرات الإقتصادية والاستثمارية



11) الصعوبات والمعوقات والبيئة التعامل معها 129

- ١-١١) بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة
- ٢-١١) آلية التعامل مع الصعوبات والمعوقات

- ٦-٥) الثقافة العربية والإسلامية
- ٧-٥) تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر
- ٨-٥) المؤشرات التفصيلية الشاملة لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، والتقدم في تنفيذ الخطة.

6) مؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة 67

- ١-٦) مؤشرات الهاتف الثابت
- ٢-٦) مؤشرات الهاتف المتنقل
- ٣-٦) مؤشرات خدمة الإنترنت
- ٤-٦) مؤشرات خدمة النطاق العريض
- ٥-٦) مؤشرات الحاسبات الشخصية



7) المقارنة الدولية 75

- ١-٧) المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)
- ٢-٧) مقارنة المملكة مع بعض الدول



8) مؤشرات قياس مجتمع المعلومات 91

- ١-٨) الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI)
- ٢-٨) المقارنة الدولية لمؤشرات قياس مجتمع المعلومات
- ٣-٨) مؤشرات سلة الأسعار



133

الخاتمة



135

الملاحف

ملحق (أ) النموذج النصف سنوي
ملحق (ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ



(v)

لعام 1430/1431 هـ (2009 م)



كلمة معالي الوزير

من تنفيذ بعض المشاريع، ويجري العمل في تنفيذ البعض الآخر، وكذلك شرعت بعض الجهات في تنفيذ المشاريع التي لم يبدأ تنفيذها في السنة الأولى.

وحيث كانت السنة الأولى للخطة تركز على بناء جسور من التواصل والتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع، وتعريفها بالخطة وأهم أهدافها، والآليات المناسبة لتنفيذ المشاريع؛ وذلك من خلال قيام المسؤولين بزيارة العديد من الجهات الحكومية وعقد العديد من اللقاءات وورش العمل. مما أسهم في تحقيق العديد من الأهداف في السنة الأولى للخطة، وبخاصة في تحديد الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ الخطة، وتحفيزها على تنفيذ المشاريع التي تقع ضمن مسؤوليتها، كما تمّ تكوين تصور عن سير مشاريع الخطة، وعن الجهات التي تمثل الحلقة الأضعف في تنفيذ المشاريع، من أجل إعطاها الأولوية في المتابعة، وتعرّف الصعوبات والمعوقات التي قد تواجهها في تنفيذ المشاريع، والسعي لتذليلها وتقديم الدعم والمساندة بحسب الإمكانيات المتاحة. وهذا ما تحقق في السنة الثانية من عمر الخطة، وما زال العمل جارياً في هذا الاتجاه.

وبالإضافة لذلك، فلقد تمحور الاهتمام على وضع الآليات والتصورات المناسبة للوصول إلى تنفيذ الخطة في الإطار الزمني المحدد لها، وتحقيق أهدافها المرسومة، كما تمّ السعي لتحفيز الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع المناطة بها في الوقت المحدد.

ويسعدنا في الوزارة تلقي الآراء والمقترحات التي تسهم في تطوير الأداء؛ للوصول إلى الأهداف التي من أجلها وضعت الخطة، كما نطمح من إخواننا في الجهات ذات العلاقة إلى مزيد من التواصل والتعاون والتنسيق لتحقيق طموحات ورؤى ولاة الأمر - حفظهم الله - في تقديم أفضل الخدمات للوطن والمواطنين. والله نسأل للجميع التوفيق والسداد.

وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

م. محمد جميل بن أحمد ملا

تقديم (كلمة معالي الوزير)

منذ أن تشرفت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بتوجيه من المقام السامي بالإشراف على الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ومتابعة تنفيذها، والوزارة تسعى جاهدة لتحقيق توجه حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي عهد الأمين والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء حفظهم الله، المتمثل في الارتقاء بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات لتحقيق أهداف التنمية، والاستفادة من الإمكانيات المتاحة في هذا المجال؛ لتطوير بيئة مثالية للتحويل لمجتمع المعلومات، وردم الفجوة الرقمية، وبناء صناعة قوية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات؛ لتتبع مصادر الدخل، والإقلال من الاعتماد على المواد الخام.

وكما هو معلوم فإن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات تُعنى بجميع فئات المجتمع في مناطق المملكة المختلفة، وتلامس مختلف نواحي الحياة ذات الأثر المباشر للفرد سواء أكانت صحية أم اجتماعية أم تعليمية أم صناعية أم تقنية أم غيرها. كما تخدم ثوابت المملكة، وتعزز رسالة الإسلام الحضارية. لذا كان التجاوب بفضل الله مع محاور الخطة وأهدافها ومشاريعها من قبل الجميع وبخاصة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الخطة مشجعاً، كما أن الدعم السخي لهذه الخطة يتواصل على جميع الصعد، ما يجعل الوزارة متفائلة في أن تحقق الخطة أهدافها.

وإنه لمن دواعي سعادتني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الثاني للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات "التحول إلى مجتمع المعلومات" لعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م). ولقد تحقق خلال السنتين الماضيتين من عمر الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات إنجازات مرضية تبلورت في الانتهاء



ملخص تنفيذي

لإنجاز المشاريع المنوطة بها، وفقاً للأهداف المعتمدة في الخطة، ووفقاً للأطر الزمنية المحددة، وذلك على أسس من التعاون والتنسيق. ودراسة مرئيات ومقترحات الجهات الحكومية، واتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل تحقيق أهداف الخطة وغاياتها.

كما يحتوي التقرير على إحصاءات مختلفة لواقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ومقارنة المملكة بالدول الأخرى، إذ تمّ التركيز في هذا الجانب على مؤشرات البنية التحتية، ومؤشرات قياس مجتمع المعلومات الخاصة بالرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI)، ومؤشرات سلة الأسعار؛ وذلك بهدف تعرّف مدى التقدم السنوي للمملكة دولياً. ومن خلال هذه المقارنة يمكن تعرّف نقاط القوة والضعف؛ لدعم الإيجابيات وتلافي السلبيات، بما يحقق الرقي بمستوى الخدمات المقدمة، والإسهام في تحقيق التوجهات والآمال في بناء مجتمع معلوماتي.

ويلقى التقرير الضوء على بعض منجزات وأنشطة وأعمال الجهات الحكومية المنتقاة، التي تصب في تنفيذ مشاريع الخطة، وجهود الدولة في دعم مشاريع الجهات الحكومية، وتحفيزها على تحقيق أهداف الخطة.

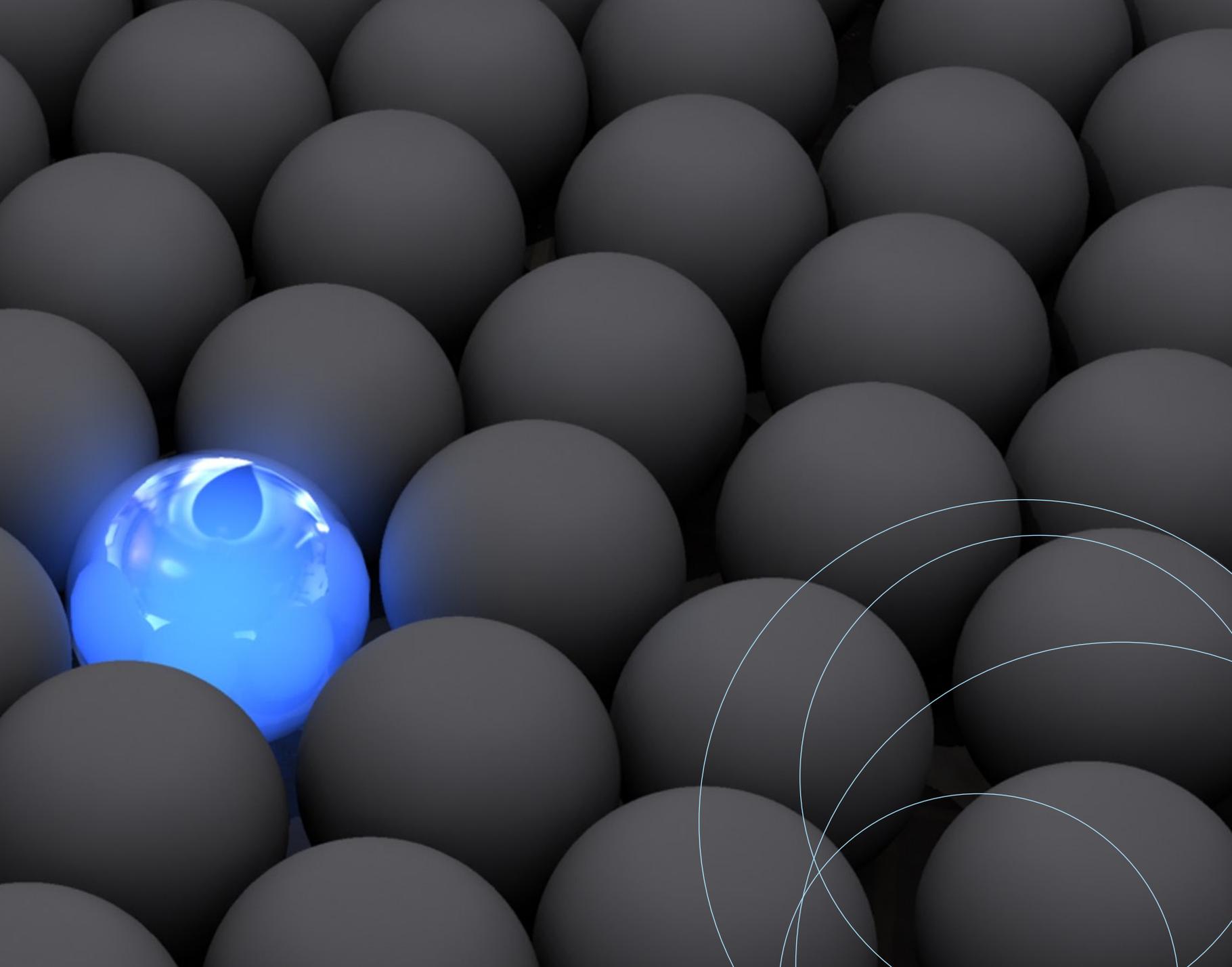
ويحتوي التقرير على مقتطفات من المنشورات والمطبوعات الإحصائية المحلية والدولية التي تتحدث عن واقع المملكة في مجالات ومحاور كثيرة ذات علاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وبشكل خاص في مجال الاستثمار، والابتكار، ومدى جاهزية شبكات الدول المختلفة في استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات بكل كفاءة، ومؤشرات التحول إلى المجتمع المعرفي، ومؤشرات جاهزية التعاملات الإلكترونية الحكومية.؛ وذلك بهدف تقديم صورة أكثر شمولية عن واقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والمجالات ذات العلاقة، وبما يخدم متخذي القرار على اتخاذ القرارات الصائبة، وبما يتوافر لديه من معلومات موثوقة.

ملخص تنفيذي

تنفيذاً لما ورد في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، التي تقوم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإشراف عليها، ومتابعة تنفيذها، والسعي لتحقيق أهدافها، إعداد تقرير سنوي بمسمى "التحول إلى مجتمع المعلومات". فإن الوزارة يسعدها إصدار التقرير الثاني الذي بين أيدينا عن سير الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات للعام 1430/1431 هـ (2009م). وسيتم التطرق في هذا التقرير للخطوات المنهجية والإجراءات والمراجعات العملية والدراسات التي تمّ القيام بها لتفعيل تنفيذ هذه الخطة وفق مفاهيم علمية مقننة. ويبيّن التقرير آليات المتابعة مع الجهات ذات العلاقة، ويقدم وصفاً للمشاريع والجهات المعنية بها. ولقد تمّ التركيز في هذه المرحلة على الاستمرار في توطيد أسس التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ الخطة، والتعريف بالخطة وآليات وأسس تطبيقها.

ويشتمل التقرير على محاور متابعة تنفيذ الأهداف والمشاريع، والتطرق للإجراءات والنماذج المعتمدة؛ للتحقق من ذلك. ويستعرض التقرير حالة تنفيذ المشاريع في هذه المرحلة، كما وردت من الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ المشاريع. وللتأكد من سير الخطة وفق الأهداف المرسومة، فقد تمّ تبني مؤشرات جديدة لقياس وتحديد المتحقق من الأهداف العامة المحددة للخطة، ومخرجات المشاريع المرتبطة بها، من أجل تعرّف مدى التقدم نحو الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة.

ويتطرق التقرير إلى الجهود التي بذلت لتحفيز الجهات المعنية على العمل



1 (أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

1-1 مقدمة

2-1 دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية

3-1 الاتصالات وتقنية المعلومات كركيزة أساسية في
الخطط الإستراتيجية للدولة

1-1 مقدمة

لقد أصبح قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في السنوات الأخيرة من المحاور الرئيسية في اقتصاديات الدول، وقناة مهمة في مدّ جوانب التنمية المختلفة بالقوة والحيوية، وفي تطوير المؤسسات وتمكينها من أداء أعمالها بيسر وسهولة. ولقد أدركت معظم دول العالم أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات في تطوير حياة الفرد والمجتمع، وفي تحسين اقتصاديات الدول ودخول الأفراد. لذا فقد ازداد استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في العالم بشكل مطرد في العقد الأخير من القرن الميلادي الماضي، الأمر الذي أسهم في تحقيق مكاسب هائلة للدول والشركات التي استثمرت في إنتاج هذه التقنية واستخدامها. إذ أدى هذا الاهتمام الفائق بالاتصالات وتقنية المعلومات في هذه الدول إلى تحول مجتمعاتها إلى مجتمعات معلوماتية، تتميز باعتمادها على قوة المعلومات والمعرفة، أكثر من اعتمادها على عناصر الثروة الأخرى. كما نما لديها الاقتصاد المبني على الاتصالات وتقنية المعلومات.

كما نجد أن الاتصالات وتقنية المعلومات توفر وسائل مهمة لتحسين الاقتصاد والدخل من جهة، وتطوير أوضاع الفرد والمجتمع من جهة أخرى؛ ففي إطار الاقتصاد والدخل، يؤدي استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات بكفاءة إلى زيادة إنتاجية مختلف القطاعات كماً ونوعاً، بما في ذلك القطاعات الإنتاجية والخدمية، خصوصاً مع تنامي الحاجة إلى الاتصالات وتقنية المعلومات في شتى أنحاء العالم. ولقد أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات الشريان الحيوي في تطور الدول والشعوب، ومن الركائز الرئيسية في قياس مدى تقدمها. ومن هذا المنطلق سعت كثير من الدول والمملكة من بينها إلى وضع الخطط الملائمة على

1) أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات، ودورها في التنمية، وحرص حكومة المملكة العربية السعودية على تضمين الخطط الوطنية والتطويرية والخدمية محاور مختلفة تصب في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.



أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

وخدمية واسعة النطاق، تشمل المعدات، والبرمجيات وغيرها، ما يجعل من الاتصالات وتقنية المعلومات قطاعاً ذا أهمية حيوية في كافة الدول تقريباً، بل أكثر أهمية في الدول التي تعتمد عملية التنمية فيها اعتماداً مباشراً على القدرة على التواصل. وقد اكتسب هذا القطاع أهمية مضاعفة نتيجة للنمو المطرد للإنترنت والتطبيقات المجتمعية باستخدام الإنترنت مثل تطبيقات كل من التعاملات الإلكترونية الحكومية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والخدمات الطبية ... إلخ.

أما بالنسبة للمحور الثاني، فتسهم الاتصالات وتقنية المعلومات في توفير وسائل دعم الأنشطة التي تنتفع من المعلومات الموجهة والموثوق بها، بما في ذلك تحسين ظروف المجتمعات وخفض نسبة الفقر. فعلى سبيل المثال، تجعل الاتصالات وتقنية المعلومات الرعاية الصحية أكثر شمولاً وتتيحها لقطاعات

المدى القصير والطويل؛ لتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوسيع انتشارها وتسهيله بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها من مناحي الحياة، وتشجيع الاستثمار في هذه المجالات. ولقد كان عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م) من الأعوام المفضة في السعي لنقل التقنيات الحديثة وتوطينها، وتنفيذ الأسس السليمة في تهيئة الأجواء المناسبة؛ لكي تكون المملكة من دول العالم النامي الساعية لجذب الاستثمارات، وتذليل العقبات، وإنشاء مناطق للصناعات التقنية الحرة؛ لتوفير بيئة معلوماتية وصناعية وطنية تستمد قوتها من خلال الابتكارات والمخترعات المدفوعة من مخرجات مراكز الأبحاث، والحدائق، والحاضنات التقنية.

2-1 دور الاتصالات وتقنية المعلومات

في التنمية

يتلخص دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية في محورين أساسيين: المحور الأول يتمثل في الدور الذي تؤديه صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات أحد مصادر التقدم المهمة، وزيادة الدخل المحلي في معظم الدول المتقدمة؛ فضلاً عن الدول ذات الاقتصاديات النامية، أما المحور الثاني فيشير إلى الآثار الإيجابية للتقدم في الاتصالات وتقنية المعلومات في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبالنسبة للمحور الأول، فإن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يعد قطاعاً اقتصادياً حيوياً، يشتمل على عمليات إنتاجية مركبة تتسم بقيمة اقتصادية مضافة مرتفعة، وعمالة ذات قدرات فنية عالية، وتتصل بها عمليات تجارية



٢٠٠٩م) بالتركيز على المجالات الاستراتيجية للمملكة، حيث تضمنت فصلاً كاملاً عن الاتصالات وتقنية المعلومات؛ شمل تحليلاً للوضع الراهن للقطاع، وأبرز أهمية التحول إلى مجتمع المعلومات، وناقش كذلك أهم القضايا والتحديات الخاصة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وتمثل ضرورة توفير متطلبات التعاملات الإلكترونية، ووجود فجوة رقمية، وقلة المحتوى العربي الرقمي، أهم هذه القضايا. وعرضت خطة التنمية الثامنة ملامح الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات واستراتيجيات التنمية التي تهدف إلى تحقيق هذه الرؤية. وقد استندت هذه الرؤية على مشروع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، كما استندت إلى توصيات وقرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومن الجدير بالذكر أن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات الحالية تتكامل مع خطة التنمية الثامنة، وتسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الخاصة. وفي جانب الخطة الأخرى التطويرية ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، فلقد أنيط بكل من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ووزارة الاقتصاد والتخطيط وضع سياسة وطنية بعيدة المدى للعلوم والتقنية، تُعطي الفترة بين ٢٠٠١ - ٢٠٢٠م، وتتكامل الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات مع السياسة الوطنية بعيدة المدى للعلوم والتقنية، فقد تضمنت الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى، سياسات وغايات بشأن رفع كفاءة الاتصالات وتقنية المعلومات وتطويرها في المملكة. وقد عُني الأساس العاشر من الأسس الاستراتيجية للسياسة بالمعلومات والوصول إليها، وأكد على ضرورة إتاحة المعلومات العلمية والتقنية، وتيسير كافة السبل للوصول إليها في إطار نظم تتفق مع أهداف المملكة وظروفها.

أوسع من خلال الطب الاتصالي (عن بُعد)، كما تزيد من فاعلية التعليم وتوجهه إلى شرائح أكثر عن طريق التعلم الإلكتروني والتعليم عن بُعد. ويعد وجود نظم معلومات موثوق بها أمراً ضرورياً من أجل الإدارة الفاعلة وتشغيل القطاعين العام والخاص؛ حيث تغطي هذه النظم مجالات حيوية عديدة مثل المعلومات الداخلية للحكومة، وخدمات المواطنين، والتجارة، وأعمال البنوك، والعلاقات الدولية، الأمر الذي يبرز أهمية التأكد من أمن المعلومات والبيانات والشبكات لإنجاح مجتمع المعلومات.

ولقد اشتملت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات على محاور مختلفة وشاملة من خلال مشاريعها المتنوعة المنبثقة من أهدافها العامة، وبما يساهم في دعم الدور المهم للاتصالات وتقنية المعلومات في إدارة عجلة التنمية؛ لتحقيق التطلعات الوطنية الطموحة في خطط التنمية المتلاحقة.

3-1 الاتصالات وتقنية المعلومات كركيزة أساسية في الخطط الإستراتيجية للدولة

أولت حكومة المملكة الاتصالات وتقنية المعلومات أهمية خاصة، إذ ركزت عليها العديد من خطط التنمية الخمسية، والخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى، وكذلك الخطط التطويرية لبعض القطاعات الخدمية. ولقد بدأت المملكة العربية السعودية في وضع خطط وطنية خمسية للتنمية منذ عام ١٩٧٠م. وكانت غاية هذه الخطط تحديد توجهات التنمية في المملكة على مدى خمس سنوات. ولقد تباينت التوجهات بين الخطط، تبعاً لمتطلبات المرحلة الزمنية ومعطياتها. ولقد تميّزت الخطة الخمسية الثامنة والأخيرة (٢٠٠٥م-

تعتمد وبشكل كبير على الاتصالات وتقنية المعلومات. كما تضمن مشروع إعداد خطة استراتيجية لوزارة العدل بعيدة المدى لعشرين سنة القادمة من ١٤٣٠-١٤٥٠هـ، (٢٠٠٩-٢٠٢٩م) التي تهدف إلى تطوير مرفق القضاء والتوثيق في جميع المجالات المتعلقة به، على خمسة محاور؛ إذ ركز محور الإجراءات والنظم والنماذج، ومحور البيئة العدلية، على الاستفادة من تقنيات المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة والمتقدمة؛ لتحسين بيئة العمل القضائية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة. ولقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ١٤٤١هـ الموافق ٢٠٢٠م، التي أقرت حديثاً من مجلس الوزراء الموقر، على محاور عديدة تتقاطع في بعض أجزائها مع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وبخاصة في الهدف المتمثل في بناء صناعة قوية؛ فلقد احتوت الاستراتيجية الوطنية للصناعة على سياسات مهمة في بناء قطاع وطني للإبداع والابتكار، وفي إقامة مناطق وحاضنات التقنية، والتوجه نحو صناعة منافسة واقتصاد قائم على المعرفة، والتوسع في إنشاء مراكز للبحث والتطوير والابتكار في مجال الصناعة بشكل عام، ومن بينها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. ومما لاشك فيه إن هذه الخطط الاستراتيجية والتنموية تتكامل مع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتعكس حرص المملكة على الاستفادة من الاتصالات وتقنية المعلومات لتطوير بيئة مثالية للنحول لمجتمع المعلومات، وسد الفجوة الرقمية. ومن هذا المنطلق فإن الخطة الحالية وما تضمنته من أهداف ومشاريع تساند هذه الخطط وتتناسق معها؛ للوصول إلى الأهداف التنموية المنشودة.

ولقد تميّزت الخطة الاستراتيجية العشرية للتربية والتعليم ١٤٢٥-١٤٣٥هـ (٢٠٠٤-٢٠١٤م) بالتركيز على دور الاتصالات وتقنية المعلومات في تحسين نوعية التعليم وتطويره، ومن ضمن الأهداف الرئيسة للخطة، الهدف الحادي عشر الذي اشتمل على "تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصال وتوظيفها في التعليم والتعلم"؛ وذلك من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية؛ الأول تأسيس نظام متكامل لاستخدامات تقنية المعلومات، أما الثاني فيتطرق لتأسيس نظام متكامل لاستخدامات تقنية الاتصال في التعليم، ويركز الهدف الاستراتيجي الثالث على تعزيز التكامل بين المعرفة الآلية والمعرفة لدى الإنسان.

ومن ناحية أخرى، فقد ركز مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام "تطوير" ضمن أهدافه العامة الأربعة على أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات في مجال التعليم والتعلم، والدور الرئيس لها في تطويره وتحسين مخرجاته. فلقد ركز الهدف الثالث على تحسين البيئة التعليمية وتأهيلها وتهيئتها لإدماج التقنية والنموذج الرقمي للمنهج، لتكون بيئة الفصل والمدرسة بيئة محفزة للتعلّم من أجل تحقيق مستوى أعلى من التحصيل والتدريب. ومن الملاحظ أن جل مشاريع مبادرة الملك عبد الله لتطوير التعليم تصب في تبني الاتصالات والتقنيات الحديثة. ومن أمثلة هذه المشاريع "بوابة تطوير التعليمية"، "مدارس تطوير الذكية"، "محتوى تطوير الرقمي"، "مبادرة حاسب لكل معلم وطالب"، "رخصة ICDL لكل معلم"، وغيرها من المشاريع التي تركز على الاستفادة من التطورات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات، وتسخيرها لإيجاد بيئة تعليمية



2 (لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

- 1-2 مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- 2-2 أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- 3-2 أليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها.

2-1) مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات

وتقنية المعلومات

لقد كان هناك إدراك في المملكة بأهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وحاجته لوضع الخطط والتصورات المناسبة؛ لمواكبة التطورات، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة. ولقد مرّت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، التي تضطلع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمتابعة تنفيذها، وفق أسس علمية مناسبة، والسعي لتذليل العقبات والصعوبات التي قد تواجه الجهات المعنية بتنفيذها، وبحسب الإمكانيات المتاحة للوزارة. ولقد مرّت الخطة الوطنية بالعديد من المراحل والإجراءات حتى إقرارها، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- تم إعداد المسودة من قبل جمعية الحاسبات السعودية.
- نقلت مسؤولية إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وقامت الوزارة بإضافة جانب الاتصالات إليها.
- شارك في إعداد الخطة عدد كبير من المتخصصين والمعنيين من الجهات الحكومية والقطاع الأكاديمي والخاص.
- تمت مراجعة الخطة على أكثر من مستوى، ومن قبل العديد من المتخصصين المحليين.
- تمت مراجعة الخطة من قبل جهات استشارية عالمية.

2) لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية

للاتصالات وتقنية المعلومات

في هذا الفصل سيتم التطرق للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وأهم معالمها وأهدافها، ومراحل إعدادها. كما سيتم تقديم نبذة عن الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات، وعن آليات متابعة تنفيذها. علماً أنه ومن أجل التيسير على القارئ في تقديم صورة شاملة عن الخطة ومراحل إعدادها، فقد تضمن هذا الفصل على معلومات تم إدراجها في التقرير السابق، لضرورة تكامل المعلومات عن الخطة، وعدم الحاجة للرجوع إلى أكثر من مصدر.



لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

المنظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات من عنصرين: الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة.

الرؤية المستقبلية

لقد تزايدت أهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات مع مرور الوقت خاصة في العالم النامي. ولكن أصداء هذه الأهمية ظلت خافتة في المنطقة التي مازالت تتعثر في قدراتها المتجسدة في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات. وفي تبني، وهو الأهم، أعمال البحث والتطوير ومخططات الحاضنات التقنية والاستثمارات الرأسمالية في المشاريع. ويمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات نصيباً ضئيلاً من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الإنتاجي في الدول النامية. ومن الجوهرى أن تشجع الحكومات على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في جميع مناحي الحياة، وأن تدعم الاستثمار في إنشاء مرافق لإنتاج الاتصالات وتقنية المعلومات. وبلا شك إذا بدأ قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ينمو بوتيرة أكبر من سرعة نمو بقية القطاعات الاقتصادية، فإنه سيكون المتوقع أن يسهم



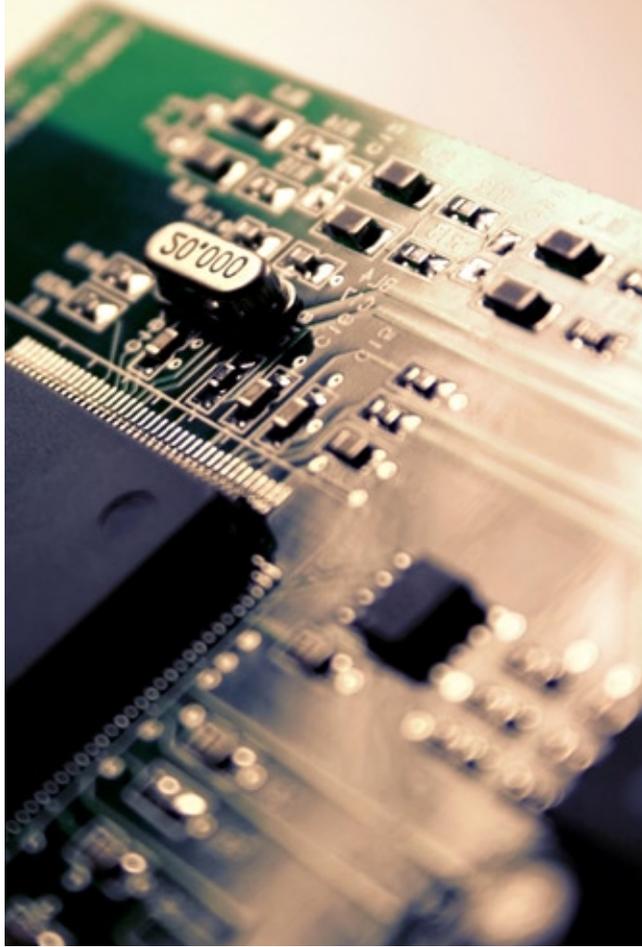
○ تم إقرارها بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ (٢٨ مايو ٢٠٠٧م)، بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٠.

2-2) أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات

وتقنية المعلومات

لقد أدركت الدولة- حفظها الله - أهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وأولته جل اهتمامها، وقدمت له الدعم والمساندة، وسخرت له الإمكانيات المتاحة للوصول به للأهداف المأمول؛ وذلك لارتباط هذا القطاع بجميع مناحي الحياة الخدمية والاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها. ومن هذا المنطلق، فلقد صدر قرار مجلس الوزراء، القاضي بالموافقة على الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والتي تتكون من عنصرين؛ العنصر الأول المنظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة. والعنصر الثاني الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة.

ويقدم المنظور بعيد المدى تصوراً لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة على المدى البعيد. وتعدّ هذه الخطوة ضرورية لوضع الخطط التفصيلية، حيث إنه من الأهمية عند القيام بالتخطيط متوسط المدى (كالخطط الخمسية)، وجود منظور استراتيجي بعيد المدى يحكم هذه الخطط ويربط بينها. وفي ظل عدم وجود استراتيجية مرنة بعيدة المدى، قد تنشأ أهداف ذات رؤى قصيرة المدى، لا تحقق المنظور الأفضل على المدى البعيد، حتى وإن بدت منطقية في مجالها الزمني القريب. ويتكون



هذا القطاع إسهاماً فعالاً في النمو وأداء الإنتاجية في المملكة. ومن هذا المنطلق فلقد تم وضع رؤية مستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات للمملكة تتمثل في:

"التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسية للدخل".

وتمثل "الرؤية المستقبلية" الغاية أو المكانة التي يراد الوصول إليها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، ويتطلب الوصول إلى هذه الرؤية وضع عدد من "الأهداف العامة"، التي تم تحديدها بالاعتماد على دراسة الوضع الراهن وتقييمه وتحليله، والتجارب الدولية، واستشراف المستقبل، وتحليل الفجوات، والتخطيط لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، إضافة إلى أن تكون هذه الأهداف - في الوقت ذاته - متكاملة مع خطط التنمية الخمسية.

لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

أما العنصر الثاني من عناصر الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات فهو الخطة الخمسة للاتصالات وتقنية المعلومات، وحيث إن المنظور بعيد المدى للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات يوفر رؤية واضحة لما يراد الوصول إليه، في مقابل ذلك تمثل الخطة الخمسية الإسقاط الأول للمنتظر بعيد المدى على مدى خمس سنوات ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ إلى ١٤٣٢/١٤٣٤ هـ (٢٠٠٨-٢٠١٢ م). وتعدّ الخطة الخمسية الأولى النواة للوصول للمنظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات للمرحلة القادمة في المملكة.

وتتضمن الخطة الخمسية توجهات للوصول إلى الرؤية المستقبلية من خلال ستة وعشرين هدفاً محدداً مشتقاً من الأهداف العامة للمنظور بعيد المدى، وثمانية وتسعين مشروعاً، التي ستحقق -إن شاء الله- الأهداف المحددة في الخطة الخمسية عند تنفيذها، وبالتالي تحقيق الأهداف العامة للمنظور بعيد المدى. وقد تم تطوير الخطة الخمسية من خلال الأخذ في الاعتبار دراسات



الأهداف العامة للخطة الوطنية

فيما يلي الأهداف العامة للخطة والتي تقع ضمن سبعة مجالات:

م	الهدف	المجال
١	رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بُعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات.	الخدمات والإنتاجية
٢	تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجاذب للاستثمارات.	تنظيم القطاع
٣	بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات استراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدراً رئيساً للدخل.	صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات
٤	التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحله.	التعليم والتدريب
٥	تمكين كافة شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية.	الفجوة الرقمية
٦	التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني واللغة العربية، وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية.	الإسلام والوطن واللغة العربية
٧	توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية.	القدرات البشرية

الفصل الثاني

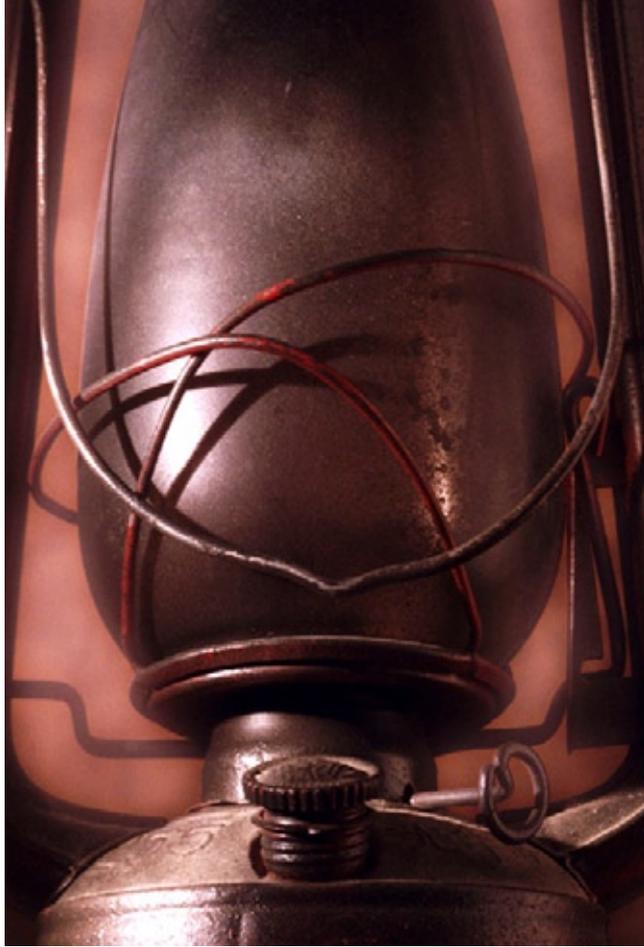
- المراجعة والتقييم لمخرجات الخطة، ووضع السياسات والآليات المناسبة لتنفيذ الخطة وفق الفترة الزمنية المحددة.
- التأكد من سير المشاريع ضمن الأطر المحددة في الخطة، والتحقق من اتجاهها الصحيح نحو تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة.
- تحديد العقبات والصعاب التي تواجه التنفيذ، ووضع الحلول، وإقرار البدائل المناسبة.
- تحديد موقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات ضمن المستوى العالمي.
- الاستعداد لوضع الخطط المستقبلية.

- وتبين الأهداف العامة للخطة السابق ذكرها أن مسؤولية تنفيذ هذه الخطة هي مسؤولية جماعية تشمل قطاعات عريضة من الجهات الحكومية، وشركات القطاع الخاص، والجمعيات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني. ولا بد من ان تتسم هذه المسؤولية الجماعية بروح التعاون بين جميع الجهات؛ ولمتابعة تنفيذ الخطة توجد مؤشرات رئيسة لقياس مستوى تحقيق أهداف الخطة، وتقسم هذه المؤشرات إلى قسمين رئيسين:
- مؤشرات على المستوى الوطني؛ وتساعد هذه المؤشرات على متابعة التقدم نحو الرؤية المستقبلية، وتحديد موقع المملكة عالمياً.
 - مؤشرات على المستوى القطاعي؛ وهذه المؤشرات تساعد على تحديد العقبات ومعوقات التقدم، ووضع الخطط المستقبلية الخاصة بالقطاعات المختلفة.

الوضع الراهن للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وغايات ومنطلقات سياسة المملكة في الاتصالات وتقنية المعلومات، وتجارب الدول الأخرى، إضافة إلى معرفة التقنيات الحديثة والتوجهات المستقبلية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات؛ ولتطوير الخطة الخمسية تم إتباع منهجية واضحة تركز على أساسيات التخطيط الاستراتيجي ومنطلقات البيئة المحلية.

2-3) آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها

- تعدّ متابعة تطبيق الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وتنفيذ مشاريعها من الأمور الأساسية لضمان نجاحها. لذا يجب التعرف على سير المشاريع ونسبة المتحقق منها. كما يجب التعرف على العقبات التي تواجه التنفيذ، ومحاولة تذليلها، والتعرف على مدى موضوعية الأهداف المرسومة، ومدى الحاجة إلى تعديل المسار للوصول إلى الرؤية المستقبلية. وستكون هناك آليات متابعة على مستويين رئيسين: الأول على مستوى المشاريع، والثاني على مستوى الخطة بشكل عام.
- وتمثل عملية تطوير الخطة نقطة البداية للوصول إلى الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، ويأتي ذلك تنفيذ المشاريع المقترحة، إلا أنه يجب أن توازي هذه العملية متابعة للتنفيذ، وذلك للأسباب التالية:
- التعرف على مدى التقدم نحو الرؤية المستقبلية وتقييمه.
 - تحفيز الجهات المعنية على المبادرة والإسراع في تنفيذ المشاريع الواردة في الخطة، وفق الأسس المتعارف عليها؛ لتتماشى مع الفترات الزمنية المحددة في الخطة.



- وكأي عمل فهناك متطلبات للتنفيذ يجب توافرها للوصول إلى الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات يمكن إجمالها فيما يلي:
- دعم القيادات العليا في جميع مستويات الخطة واستمرارية هذا الدعم، لأن هناك مصاعب في التنفيذ ومقاومة للتغير قد تعيق أو تؤخر التنفيذ.
- هيكلة المنشآت وتبسط الإجراءات ودعم عملية اتخاذ القرار؛ لتمكين الاتصالات وتقنية المعلومات من القيام بالإجراءات المؤسسية بطرق أسرع وأكثر.
- تطوير الأنظمة الإدارية والمالية الحكومية لتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية المطلوبة، ومواكبة متطلبات مجتمع المعلومات.
- تحسين بيئة الاستثمار ووضع الحلول لمعوقات الاستثمار.
- توفير بيئة خدمية مناسبة لخدمات البريد والنقل المأمونة منخفضة التكاليف؛ لتساعد على القيام بالأعمال إلكترونياً.
- تطوير طرق التعلّم والتعليم والمناهج الدراسية؛ لتتناسب مع المتطلبات الجديدة.
- تغيير ثقافة المجتمع لتصبح مشجعة على الإبداع، والابتكار، ونشر روح المبادرة، وتقبل الفشل في سبيل النجاح.



3 (دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة.

1-3 التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.

2-3 الخارطة الإستراتيجية.

3-3 نماذج متابعة سير المشاريع

الفصل الثالث

بعد تكليف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإشراف على الخطة الوطنية وتقنية المعلومات ومتابعة تنفيذها، استشعرت الوزارة حجم المسؤولية وعظمتها. ولكي تقوم الوزارة بدورها فيما يتعلق بالأعمال الموكلة إليها ضمن المهام المنصوص عليها في الخطة. فلقد صدرت توجيهات معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات على دعم أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتوفير كافة الوسائل لتضطلع بمتابعة تنفيذ الخطة والتعريف بها، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والسعي لتبني أفضل السبل والإجراءات لمتابعة سير المشاريع وفق منهجية مقننة في هذا المجال، ووضع المؤشرات والآليات المناسبة لقياس نسبة المتحقق من الأهداف، والتأكد من سير الخطط الخمسية نحو الرؤية المستقبلية ضمن الأطر المحددة للأهداف العامة، وتحديد الصعوبات والمعوقات ووضع الحلول المناسبة لها. ومن أهم أنشطتها ما يلي:

3-1) التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات

وتقنية المعلومات

من الأهمية بمكان قبل الشروع في تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بالخطة لتحقيق الأهداف المنشودة، أن يتم نشر الخطة والتعريف بها، وتقديم تصور واضح عن الخطة خصوصاً للجهات المشاركة والإسهام في تنفيذها؛ وذلك من أجل الوصول إلى ركيزة وأسس سليمة يمكن الانطلاق منها لتحقيق أهداف الخطة وتسهيل تنفيذها ومتابعتها.

3) دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة

تسعى الوزارة جاهدة لوضع الآليات والإجراءات المناسبة لتحفيز الجهات على تنفيذ مشاريع الخطة ضمن نطاق الفترة الزمنية المحددة. كما تقوم وبشكل مستمر بالتواصل مع المسؤولين في الجهات الحكومية لإيضاح أهداف الخطة ومحاولة تلافي أي معوقات أو صعوبات قد تواجه تنفيذ المشاريع.



- من منطلق التعريف بالخطة وأهدافها وسبل تنفيذ مشاريعها، قامت أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات بالإجراءات التالية:
 - إصدار دليل يتضمن كامل محاور الخطة وتوزيعه على الجهات الحكومية والأهلية وبخاصة الجهات المشاركة في تنفيذ الخطة.
 - نشر كامل الخطة على موقع الوزارة على شبكة الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية.
 - نشر أهم مخرجات ومشاريع الخطة في وسائل الإعلام.
 - طلب منسقين من الجهات المعنية بتنفيذ الخطة.
 - القيام بزيارات متعددة للجهات المرتبطة بتنفيذ الخطة، واستضافتهم في الوزارة، للتعريف بالخطة، وبأهمية التعاون والتنسيق لتحقيق أهداف الخطة، وشرح المشاريع ذات العلاقة بالجهة.
 - عمل دراسات واستشارات علمية لتبني أفضل السبل لمتابعة تنفيذ الخطة، والتأكد من تحقيقها لأهدافها المرسومة.
 - تكوين مجموعة استشارية من خبراء في تخصصات شتى ذات علاقة بمضمون الخطة، من أجل تقديم المشورة في متابعة تنفيذ الخطة ومشاريعها، وألية تطويرها بما يتماشى مع الرؤية المستقبلية والأهداف العامة.
 - إقامة ورش العمل ودعوة ممثلي الجهات الحكومية لحضورها، ومناقشة سبل تنفيذ مشاريع الخطة لتحقيق الأهداف المرجوة. وإضافة إلى ورش العمل التي تمت إقامتها في الأعوام السابقة، تم في هذا العام إقامة ورشة عمل يوم الثلاثاء ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ (الموافق ٩ يونيو ٢٠٠٩م) بعنوان "الرؤية والتنسيق لتنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات" والتي تضمنت المحاور التالية:
 - نبذة تعريفية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.
 - سير مشاريع الخطة لعام ٢٠٠٨م.
 - نموذج تقرير متابعة حالة المشروع الإلكتروني.
 - آليات تبني واختيار المؤشرات الملائمة لقياس نسبة المتحقق من أهداف المشروع.
 - قيم مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات وأهميتها لقياس وتقييم سير الخطة.
 - النظام الآلي لمتابعة سير المشاريع.
 - التواصل مع ممثلي الجهات ومديري المشاريع وتزويدهم بالمستجدات وتبادل الآراء والمقترحات عن طريق البريد الإلكتروني، للخروج بأفضل السبل للتعاون لتنفيذ مشاريع الخطة وفق أطر علمية يمكن من خلالها قياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف. وذلك من خلال نسبة المتحقق من مشاريع الخطة بناءً على مؤشرات مقننة لقياس تنفيذ المشاريع.
 - المشاركة في الفعاليات المختلفة للتعريف بالخطة، وعرض مستجداتها، والاستفادة من مرثيات الآخرين حيالها.
 - إصدار التقرير السنوي الأول عن الخطة بعنوان "التحول إلى مجتمع المعلومات لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)" وتوزيعه على الجهات الحكومية والأهلية، وبخاصة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الخطة ومدراء مراكز الحاسب الآلي، وذلك للتعريف بالخطة وأهميتها،

- القياس مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات وأهميتها لقياس وتقييم سير الخطة.
- النظام الآلي لمتابعة سير المشاريع.
- التواصل مع ممثلي الجهات ومديري المشاريع وتزويدهم بالمستجدات وتبادل الآراء والمقترحات عن طريق البريد الإلكتروني، للخروج بأفضل السبل للتعاون لتنفيذ مشاريع الخطة وفق أطر علمية يمكن من خلالها قياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف. وذلك من خلال نسبة المتحقق من مشاريع الخطة بناءً على مؤشرات مقننة لقياس تنفيذ المشاريع.
- المشاركة في الفعاليات المختلفة للتعريف بالخطة، وعرض مستجداتها، والاستفادة من مرثيات الآخرين حيالها.
- إصدار التقرير السنوي الأول عن الخطة بعنوان "التحول إلى مجتمع المعلومات لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)" وتوزيعه على الجهات الحكومية والأهلية، وبخاصة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الخطة ومدراء مراكز الحاسب الآلي، وذلك للتعريف بالخطة وأهميتها،

الفصل الثالث

الاستراتيجية إلى أربعة نطاقات وكل نطاق إلى عدة محاور. ويوضح الجدول التالي المحاور ضمن هذه النطاقات:

المحاور	النطاق
الموارد البشرية، الموارد المعلوماتية، المؤسسات والتنظيمات، التجهيزات والمنشآت، الموارد المالية.	نطاق البنى التحتية
التحول إلى مجتمع معلوماتي، تطور الاقتصاد الرقمي، زيادة إنتاجية المؤسسات والأفراد.	نطاق العمليات الداخلية
دور فاعل للمعلومات في المجتمع والثقافة الوطنية، خدمات اتصالاتية ومعلوماتية متميزة ومنتشرة بكافة أنحاء المملكة، رفع القيمة مقابل التكلفة، فرص استثمارية ووظيفية، تعاملات حكومية وأعمال إلكترونية، إنتاجية عالية ومنافسة.	نطاق القيمة المضافة
ريادة عالمية للثقافة العربية والإسلامية، مجتمع معرفي، مستوى معيشي مرتفع، اقتصاد وطني قوي، اكتفاء ذاتي وأمن وطني.	النطاق الوطني

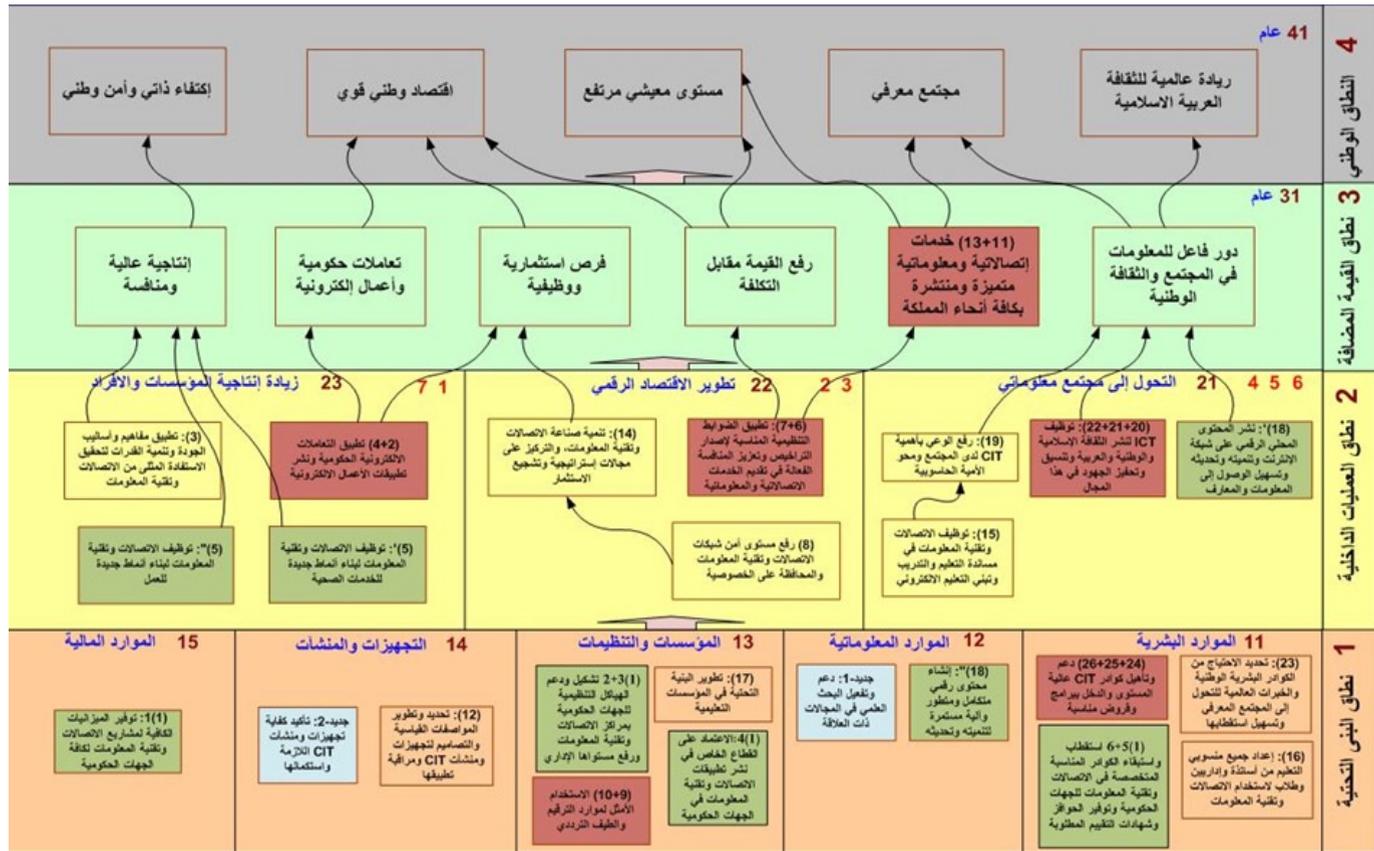
وتعرّف أهم منجزات الخطة. والتقارير الذي بين أيدينا هو التقرير الثاني والعمل جار على توزيعه على أكبر عدد من المسؤولين والمختصين لإشراكهم في التطلعات، والأمل الذي تسعى الخطة للوصول إليه.

○ رسم عدد كبير من المؤشرات الشاملة لقياس مخرجات المشاريع وإرسالها للجهات المعنية، لمعرفة سير المشاريع، ولمساعدة الجهات المنفذة على وضع تصورات واضحة لسير المشاريع، ونسبة المتحقق منها، ومدى تحقيقها للأهداف المنصوص عليها في الخطة ومن المتوقع -بإذن الله- أن يكون لهذا التواصل والتنسيق مع الجهات المشاركة في تنفيذ أهداف الخطة، الأثر الكبير والملموس في التقدم لتحقيق الأهداف المرجوة المبنية على أسس من التعاون والتنسيق وليس على أساس الإشراف والمحاسبة.

2-3) خارطة الاستراتيجية

ومن أجل التعرف على موضوعية الأهداف المرسومة في الخطة وتماشيها مع أرض الواقع، فلقد قامت أمانة الخطة بتبني دراسة من أجل التعرف على المتغيرات التي طرأت على مجال الاتصالات وتقنية المعلومات على المستوى المحلي والعالمي. ولمراجعة الأهداف والمشاريع والمؤشرات المعتمدة في الخطة وفقاً لهذه المتغيرات، والبحث عن أفضل السبل لتنفيذ الخطة ومتابعتها. ولقد تم وضع خارطة استراتيجية تشتمل على نطاقات متدرجة ومترابطة من الأدنى إلى الأعلى، وتهدف إلى تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها للرؤية المستقبلية. ولقد تم تقسيم الخارطة

الخارطة الإستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية للإتصالات وتقنية المعلومات



على المسؤولين في الجهات الحكومية على متابعة مشاريعهم، والتحديث والتعديل على المعلومات التي تم تفريغها في النماذج الالكترونية بشكل مباشر.



3-3 نماذج متابعة سير المشاريع

بعد تحديد المشاريع التي تقع ضمن مسؤولية كل جهة، وضمن آليات المتابعة، وممرحلة أولى فقد تم تبني عدد من النماذج لمتابعة سير المشاريع، تم إعدادها بالاستفادة من أفضل الممارسات لتجارب متابعة سير المشاريع على المستويين المحلي والعالمي، وحيث تم اعتماد نموذجين في السنة الأولى من أجل جمع معلومات تفصيلية عن المشاريع وجهات الإشراف وآلية التواصل ومخرجات المشاريع ونسبة التنفيذ. فقد تم في السنة الثانية وبعد تفريغ المعلومات التي وصلت من الجهات تصميم برنامج ليتم تعديل المعلومات وتحديثها من قبل الجهات بشكل إلكتروني. علماً أنه تم تصميم نماذج مبسطة للتحديث تتم تعبئتها بشكل نصف سنوي:

النموذج الإلكتروني:

تم تفريغ جميع المعلومات التي وصلت من الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع في النظام الآلي لمتابعة سير المشاريع (نماذج إلكترونية)، وتم تصميم برنامج تم إطلاع منسقي الجهات ومدراء المشاريع على كيفية استخدامه والاستفادة من إمكاناته؛ وذلك من خلال ورشة العمل التي أقيمت يوم الثلاثاء ١٦ جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ (الموافق ٩ يونيو ٢٠٠٩م) بعنوان "الرؤية والتسيق لتنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات" والتي هدف منها بالإضافة إلى الإطلاع على كيفية استخدام النموذج الإلكتروني، التعريف بسير مشاريع الخطة، وما تم تنفيذها منها خلال عام ٢٠٠٨م. ولقد هدف هذا النظام الآلي إلى التسهيل

النموذج النصف سنوي المختصر. (ملحق أ)

- التعرف على الصعوبات والتحديات التي تواجه المشاريع إن وجدت والمشاركة في دراسة هذه المعوقات، والرفع بها؛ لإيجاد الحلول المناسبة لها.
- تسهيل الحصول على معلومات إحصائية موثوقة بناءً على ما تم تقديمه من معلومات من الجهات المعنية بالمشاريع، مما يسهم بوضع تصور أكثر دقة عن سير الخطة وما تم تحقيقه من أهداف.
- التعرف على مرثيات الجهات ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع، وأهم المقترحات والتصورات لكي تتم دراستها، وتبني المناسب منها؛ بما يحقق أهداف الخطة، ومن ذلك تعديل مسمى المشروع ووصفه.
- التعرف على تجارب الجهات المعنية فيما يتعلق بالمشاريع ذات العلاقة أو المشابهة، ونقل هذه التجارب للجهات الأخرى.
- الخروج بمعلومات أكثر وضوحاً وشمولاً عن المشاريع المنفذة وأهدافها والإيجابيات والسلبيات، والتعرف على مخرجاتها وهل تلبى وتتفق مع ما تم وضعه من تصور ضمن الخطة؟ أم أن الأهداف والمشاريع بحاجة إلى مراجعة وتعديل أو إضافة مشاريع أخرى للخطة التي يجري تنفيذها أو للخطط المستقبلية، وذلك من أجل تحقيق الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- تحديث المعلومات بشكل دوري للتعرف على سير المشاريع وعلى المسؤولين في الجهات المرتبطين بتنفيذ المشاريع وأي تغيرات تطرأ على أسماء المختصين بتنفيذ المشاريع.

- تم تصميم هذا النموذج ليتم تعبئته من الجهات بشكل نصف سنوي. وقد روعي في هذا النموذج أن يتضمن جميع المعلومات الأساسية التي تم الحصول عليها من الجهات، وترك حقول المعلومات المتغيرة للجهات ليتم تعبئتها، وبخاصة عن حالة المشروع ونسبة التنفيذ ومخرجات المشروع. ولقد تم الحرص على أن يكون هذا النموذج مختصراً، وأن يقتصر على الحد الأدنى من المعلومات الضرورية وبحيث تتم تعبئته كل ستة أشهر. ولقد هدف من إعداد هذه النماذج إلى ما يلي:
- تعريف الجهات بالمشاريع التي تقع ضمن مسؤولياتها، وتحفيزها على تنفيذ هذه المشاريع.
- التعرف على سير تنفيذ المشاريع.
- تأسيس أطر لمتابعة سير تنفيذ المشاريع، مما يسهل آليات المتابعة.
- تعريف الجهات بأهمية المشاريع الموكلة إليها في الخطة.
- تحفيز الجهات وبخاصة التي لم تبدأ بأعمال المشاريع الموكلة إليها، بضرورة إنهاؤها قبل نهاية الخطة الخمسية.
- إشعار الجهات المعنية بترباط الأهداف وأهمية تنفيذها مجتمعة لنجاح الخطة.
- التأكد من أن المشاريع الواردة من الجهات والتي يجري تنفيذها، تتماشى مع المشاريع التي تم اعتمادها في الخطة. (غير مناسب)
- التعرف على سير المشاريع ونسب المتحقق منها وانعكاس ذلك على نسب المتحقق من أهداف الخطة.



4 (سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة
الثانية من الخطة الخمسية الأولى نهاية
العام 1430/1431هـ - 2009م

- 1-4 سير مشاريع الهدف العام الأول
- 2-4 سير مشاريع الهدف العام الثاني
- 3-4 سير مشاريع الهدف العام الثالث
- 4-4 سير مشاريع الهدف العام الرابع
- 5-4 سير مشاريع الهدف العام الخامس
- 6-4 سير مشاريع الهدف العام السادس
- 7-4 سير مشاريع الهدف العام السابع
- 8-4 نظرة عامة لسير المشاريع

تم في هذا العام الاستمرار في متابعة مشاريع الخطة، ودراسة مرئيات الجهات ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع؛ لتبني المناسب منها. وقد تم في هذا العام تبني نظام آلي للمتابعة؛ وذلك من أجل التيسير على الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع، والتعرف على سير الخطة، وقد تم تأسيس هذا النظام بناءً على نموذج "تقرير متابعة حالة المشروع" الذي تم اعتماده لمتابعة مجريات المشاريع وأهم أهدافها التي وضعت من قبل الجهات المعنية بالتنفيذ؛ بحيث تقوم الجهة المعنية بتنفيذ المشروع بتعبئته بشكل آلي. ولقد عقدت الوزارة ورشة عمل دعت إليها منسقي الجهات ومدراء المشاريع بعنوان "الرؤية والتنسيق لتنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات". تضمنت نبذة تعريفية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، ومعلومات عن سير مشاريع الخطة لعام ٢٠٠٨م، وآليات تبني واختيار المؤشرات الملائمة لقياس نسبة المتحقق من أهداف المشروع، واستعراض النظام الآلي لمتابعة سير المشاريع، وإيضاح المعلومات الواردة في النموذج الإلكتروني وكيفية تعبئته.

بعد تصميم النظام الآلي الخاص بنموذج "تقرير متابعة حالة المشروع" والذي تتم تعبئته كل ستة أشهر، قامت كثير من الجهات مشكورة بتعبئة النماذج وتحديد سير المشاريع المناطة بها. والجداول والرسوم التالية توضح سير المشاريع والجهات المعنية بالتنفيذ.

4) سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثانية من الخطة الخمسية الأولى (نهاية العام 1431/1430هـ - 2009م)

سوف يتم التطرق في هذا الفصل لواقع سير مشاريع الخطة، كما في نهاية السنة الثانية من عمرها. فالمعطيات المتحصل عليها من الجهات عن حالة المشاريع تعتبر مشجعة، ولكن لا ترقى للأمال والطموحات المعقودة؛ فعدد من مشاريع الخطة لم يتم البدء في تنفيذها، مما يولد شعوراً بعدم الارتياح. وتبذل الوزارة جهوداً في تحفيز الجهات على الشروع في عمل الدراسات المناسبة ومن ثم البدء بالتنفيذ.

4-1 سبر مشاريع الهدف العام الأول

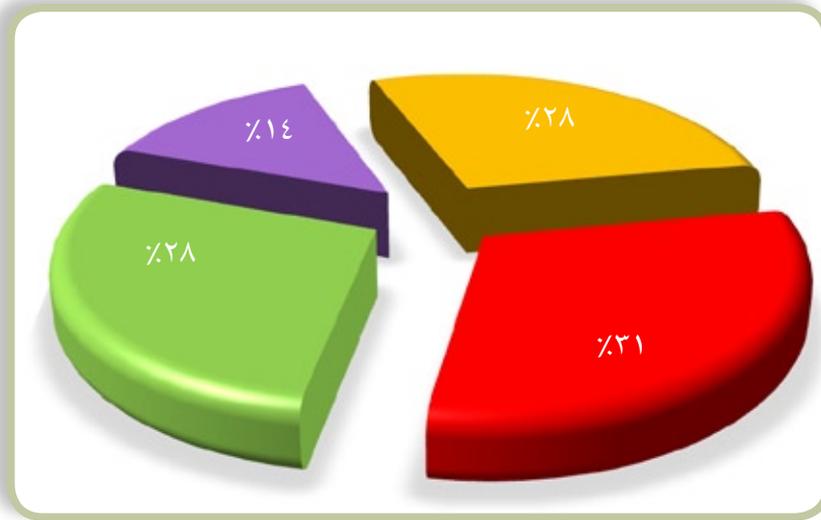
ويتمثل الهدف العام الأول في رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بُعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (2009م)
(1): توفير الدعم المادي والبشري لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الحكومي.	1. دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة المالية	تم الانتهاء (مستمر)
	2. تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات.	جميع الجهات	تحت التنفيذ (مستمر)
	3. استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوافر لديها ذلك.	جميع الجهات	تحت التنفيذ (مستمر)
	4. تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء (مستمر)
	5. زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	جميع الجهات	تحت التنفيذ (مستمر)
	6. إيجاد حوافز تشايفية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
	7. اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة للتعين والترقية لموظفي الجهات الحكومية.	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
(2): تطبيق الحكومة الإلكترونية في القطاع الحكومي.	8. وضع خطة تنفيذية للحكومة الإلكترونية وتنفيذها.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء (مستمر)
	9. وضع ضوابط لتطبيق الحكومة الإلكترونية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	10. تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء (مستمر)
	11. إنشاء شبكة الحكومة الإلكترونية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	12. إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	13. بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	14. وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء

الفصل الرابع

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠٠٩م)
	١٥. إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	١٦. توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	١٧. إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	١٨. دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	١٩. تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	٢٠. تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية.	وزارة المالية	تحت الدراسة
	٢١. وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.	جميع الجهات	تحت التنفيذ (مستمر)
(٣): تطبيق مفاهيم وأساليب الجودة وتنمية القدرات لتحقيق الاستفادة المثلى من الاتصالات وتقنية المعلومات.	٢٢. تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء
	٢٣. تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الشؤون البلدية والقروية	تحت الدراسة
	٢٤. إقرار نظام التعاملات الإلكترونية.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(٤): نشر تطبيقات الأعمال الإلكترونية.	٢٥. تطوير موقع على الإنترنت للمنتجات الوطنية.	وزارة التجارة والصناعة	تحت الدراسة
	٢٦. إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء
(٥): توظيف الاتصالات وتقنية	٢٧. نشر نظم إدارة المستشفيات ونظم المراكز الصحية.	وزارة الصحة	تحت الدراسة
	٢٨. بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد.	وزارة الصحة	تحت الدراسة

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠٠٩ م)
المعلومات لبناء أنماط جديدة للخدمات الصحية والعمل.	٢٩. نشر تطبيقات الطب الاتصالي.	وزارة الصحة	تحت الدراسة
	٣٠. تحديث أنظمة العمل لتتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد.	وزارة العمل	لم يتم البدء
		وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
	٣١. إنشاء مراكز للعمل عن بُعد.	وزارة العمل	لم يتم البدء



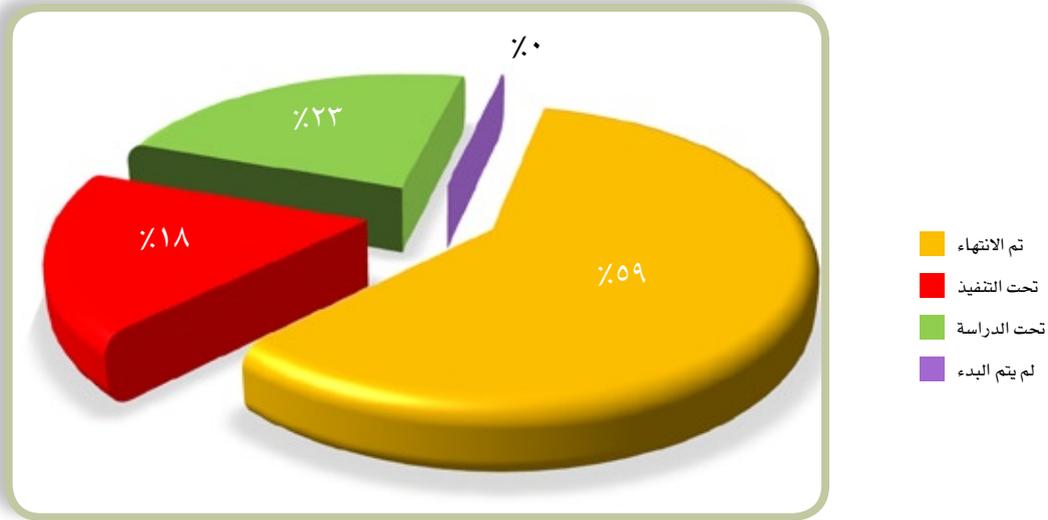
الشكل (1): حالة سير مشاريع الهدف العام الأول

2-4) سير مشاريع الهدف العام الثاني

يتمثل الهدف العام الثاني في تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجاذب للاستثمارات.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠٠٩م)
(٦): إصدار التراخيص لتقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.	(٣٢) إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال عام ٢٠٠٦م/٢٠٠٧م.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٣٣) إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام ٢٠٠٦م.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٣٤) إصدار التراخيص الفئوية.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(٧): تطبيق الضوابط التنظيمية المناسبة للمنافسة الفعالة في تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.	(٣٥) وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٣٦) وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة
	(٣٧) إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
(٨): رفع مستوى أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات والمحافظة على الخصوصية.	(٣٨) إعداد نظام لجرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٣٩) تنظيمات المحافظة على الخصوصية.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة
	(٤٠) إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقيق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الداخلية	تحت الدراسة
(٩): الاستخدام الأمثل لموارد الترخيم.	(٤١) إنشاء مركز وطني استرشادي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٤٢) تحديث الخطة الوطنية للتريخيم بشكل دوري.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ (مستمر)
	(٤٣) إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(١٠): الاستخدام الأمثل للطيف الترددي.	(٤٤) إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	(٤٥) إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٤٦) إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٤٧) إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠٠٩ م)
(١١): توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في كافة أرجاء المملكة.	٤٨) إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٤٩) وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة
	٥٠) استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(١٢): مطابقة أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات للمواصفات المعتمدة.	٥١) إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	٥٢) إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(١٣): توفير خدمات اتصالات ذات جودة عالية.	٥٣) إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء



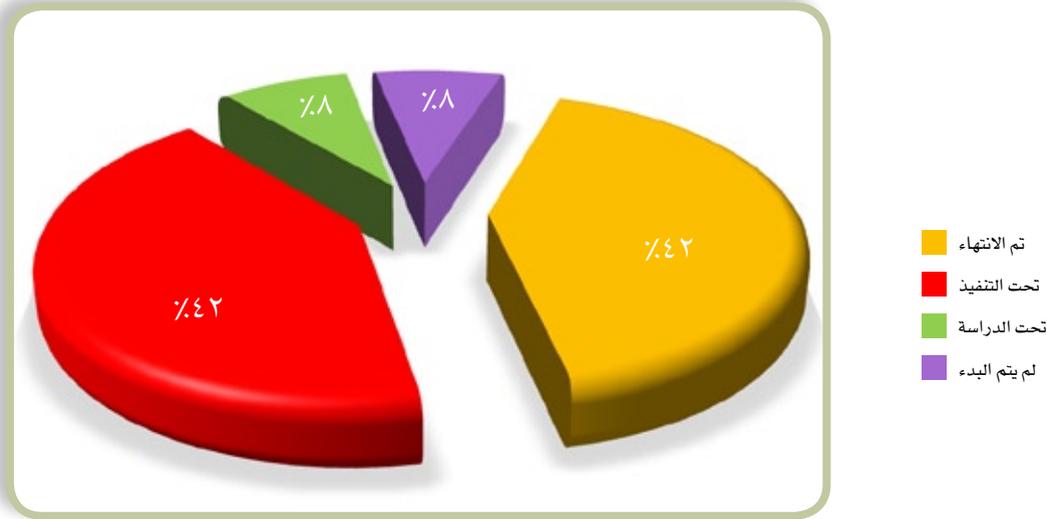
الشكل (2): حالة سير مشاريع الهدف العام الثاني

3-4) سير مشاريع الهدف العام الثالث

ويتمثل الهدف العام الثالث في بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات إستراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدراً رئيساً للدخل.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠٠٩م)
(١٤) : تنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، والتركيز على مجالات استراتيجية، وتشجيع تأسيس أعمال حرة.	٥٤) إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية.	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية	لم يتم البدء في التنفيذ
	٥٥) تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	جميع الجهات	تحت التنفيذ (مستمر)
	٥٦) إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	الهيئة العامة للاستثمار	تحت التنفيذ (مستمر)
	٥٧) إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تم الانتهاء
	٥٨) استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً.	وزارة المالية	تم الانتهاء (مستمر)
	٥٩) إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع.	لجنة التوازن الاقتصادي	تم الانتهاء (مستمر)
	٦٠) دعم صناعة البرمجيات المفتوحة المصدر.	وزارة التعليم العالي	تحت التنفيذ
	٦١) معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ
	٦٢) إنشاء صندوق دعم صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة المالية	تحت التنفيذ
	تحت الدراسة	وزارة المالية	تحت الدراسة

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠٠٩ م)
٦٣ تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات الاتصالات وتقنية المعلومات.		مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع	تم الانتهاء
٦٤ إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات.		مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تم الانتهاء

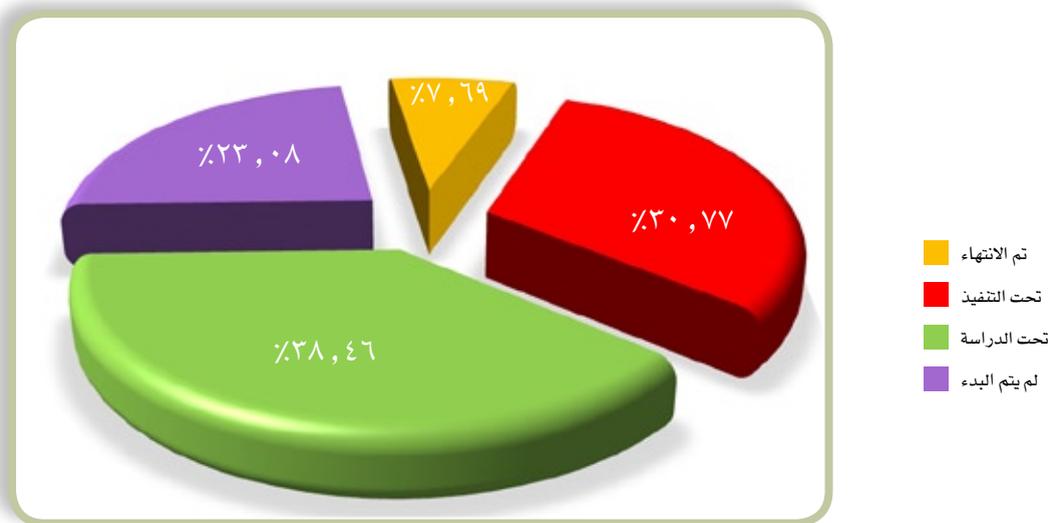


الشكل (3): حالة سير مشاريع الهدف العام الثالث

4-4) سير مشاريع الهدف العام الرابع

ويتمثل الهدف العام الرابع في التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠٠٩م)
(١٥): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتدريب وتبني التعليم الإلكتروني.	(٦٥) إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني.	وزارة التعليم العالي	تحت التنفيذ
		وزارة التربية والتعليم	تحت الدراسة
(١٦): إعداد جميع منسوبي التعليم من أساتذة وإداريين وطلاب لاستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم.	(٦٦) توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم.	وزارة التعليم العالي	تحت التنفيذ
		وزارة التربية والتعليم	لم يتم البدء في التنفيذ
(٦٧) إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.	(٦٧) إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.	وزارة التعليم العالي	لم يتم البدء في التنفيذ
		وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ
(٦٨) تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات.	(٦٨) تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة التربية والتعليم	تحت الدراسة
		وزارة التربية والتعليم	لم يتم البدء في التنفيذ
(٦٩) تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين.	(٦٩) تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين.	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
		وزارة التعليم العالي	تحت التنفيذ
(٧٠) نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.	(٧٠) نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.	وزارة التربية والتعليم	تحت الدراسة
		مكتبة الملك عبدالعزيز	تحت الدراسة
(٧٢) توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب.	(٧٢) توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب.	وزارة المالية	تم الانتهاء (مستمر)

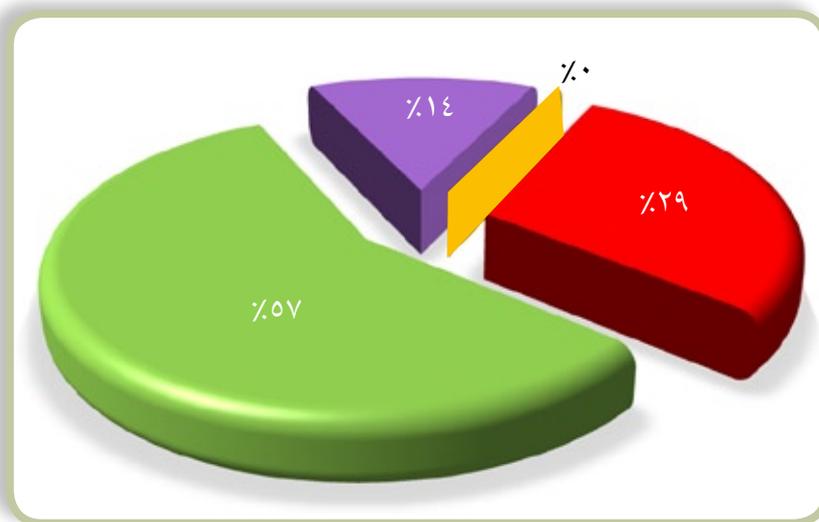


الشكل (4): حالة سير مشاريع الهدف العام الرابع

5-4 سبر مشاريع الهدف العام الخامس

ويتمثل الهدف العام الخامس في تمكين كافة شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠٠٩م)
(١٨): نشر المحتوى المحلي الرقمي على شبكة الإنترنت، لتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف.	(٧٣) مبادرة المحتوى الرقمي المحلي.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ (مستمر)
	(٧٤) تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إنترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة
	(٧٥) إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير.	وزارة الثقافة والإعلام	تحت الدراسة
(١٩): رفع الوعي بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات لدى جميع الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(٧٦) توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب.	وزارة الثقافة والإعلام	لم يتم البدء في التنفيذ
	(٧٧) صندوق التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة
	(٧٨) مبادرة الحاسب المنزلي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
(٧٩) قوافل محو أمية استخدام الحاسب والإنترنت.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة	



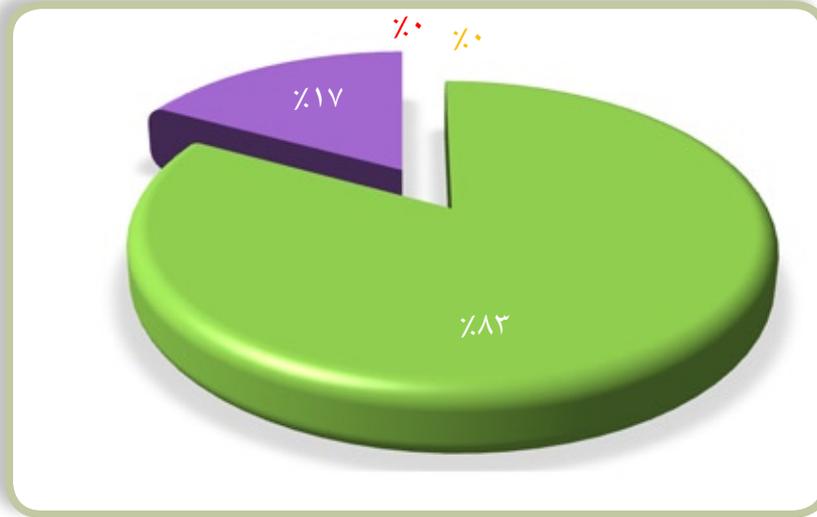
الشكل (5): حالة سير مشاريع الهدف العام الخامس

6-4) سير مشاريع الهدف العام السادس

ويتمثل الهدف العام السادس في التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني واللغة العربية، وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية.

مرحلة التنفيذ (٢٠٠٩م)	الجهة المنفذة	المشروع	الهدف المحدد
تحت الدراسة	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨٠) إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية إلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.	٢٠): تسويق وتحفيز الجهود الحكومية والخيرية لتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الوطنية والعربية والإسلامية.
تحت الدراسة	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨١) إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	
تحت الدراسة	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨٢) الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية.	
تحت الدراسة	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨٣) إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلم الشعائر الدينية.	٢١): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الدراسات والشعائر والدعوة الإسلامية.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠٠٩ م)
(٢٢): توفير الاتصالات وتقنية المعلومات لنشر الثقافة وترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية والعربية.	(٨٤) إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي.	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت الدراسة
(٨٥) تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية.		وزارة الثقافة والإعلام	لم يتم البدء في التنفيذ



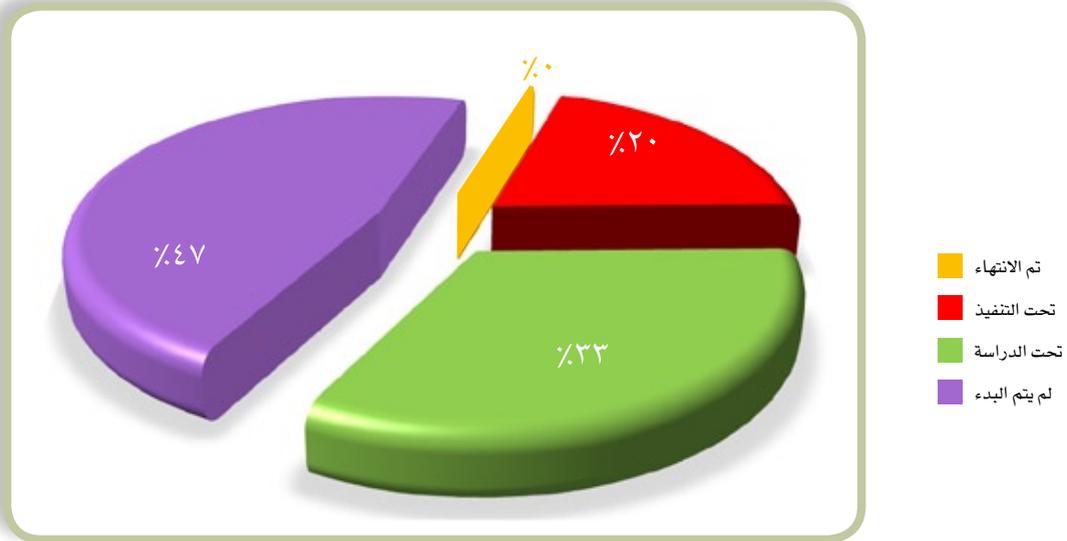
الشكل (6): سير مشاريع الهدف العام السادس

7-4) سير مشاريع الهدف العام السابع

ويتمثل الهدف العام السابع في توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠٠٩م)
(٢٣): تحديد الاحتياج من الكوادر البشرية الوطنية والخبرات العالمية للتحويل إلى مجتمع المعلومات وتسهيل استقطابها.	٨٦) تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.	وزارة العمل	تحت الدراسة
		وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
(٨٨) تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم.	٨٧) بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة العمل	لم يتم البدء في التنفيذ
		وزارة العمل	لم يتم البدء في التنفيذ
(٢٤): تحديد الاحتياج من الكوادر البشرية الوطنية والخبرات العالمية للتحويل إلى مجتمع المعلومات وتسهيل استقطابها.	٨٩) استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة التعليم العالي	لم يتم البدء في التنفيذ
	٩٠) إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
	٩١) إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى.	وزارة التعليم العالي	لم يتم البدء في التنفيذ
	٩٢) تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.	جميع الجهات	تحت التنفيذ
	٩٣) استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنوياً توزع على الجامعات.	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
(٢٥): دعم تأهيل كوادر في الاتصالات وتقنية المعلومات لتكون قادرة على الحصول على وظائف ذات دخل عال.	٩٤) تقديم قروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	صندوق التنمية والموارد البشرية	تحت التنفيذ (مستمر)
		صندوق التنمية والموارد البشرية	تحت التنفيذ (مستمر)

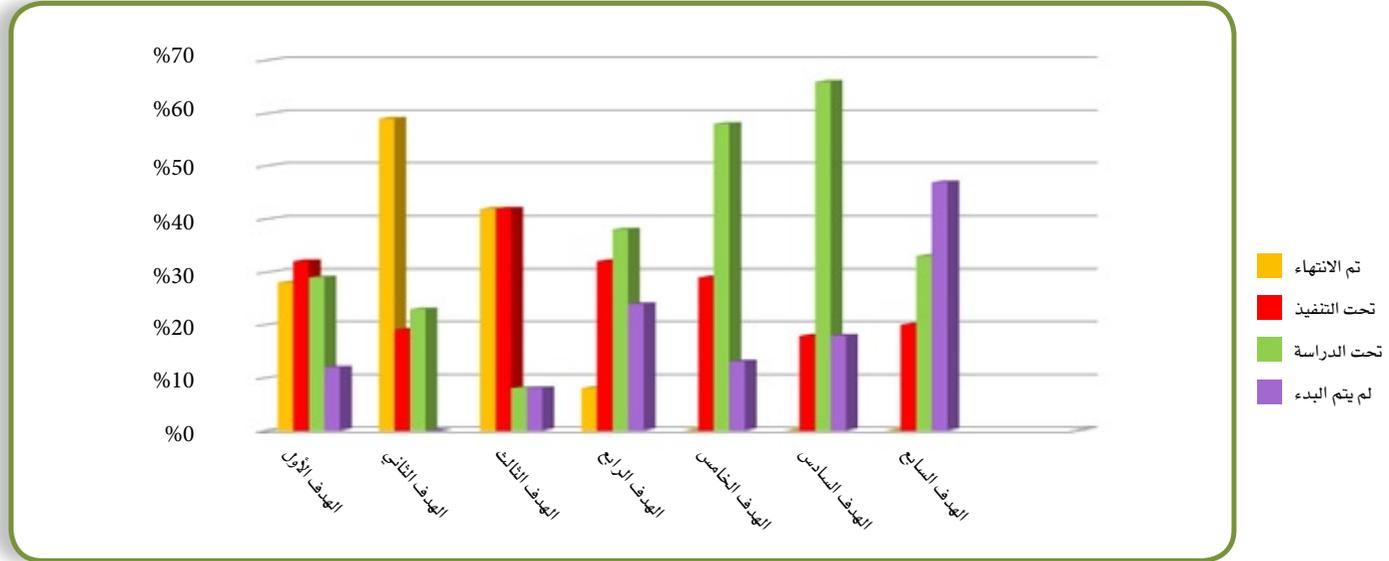
الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠٠٩م)
(٢٦): زيادة كفاءة الكوادر وجودة البرامج التعليمية والتدريبية في الاتصالات وتقنية المعلومات.	(٩٦) إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراعاة توافقها مع تصنيف المهن.	وزارة التعليم العالي	لم يتم البدء في التنفيذ
	(٩٧) تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية.	وزارة التعليم العالي	لم يتم البدء في التنفيذ
	(٩٨) الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب.	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	تحت الدراسة



الشكل (7): حالة سير مشاريع الهدف العام السابع

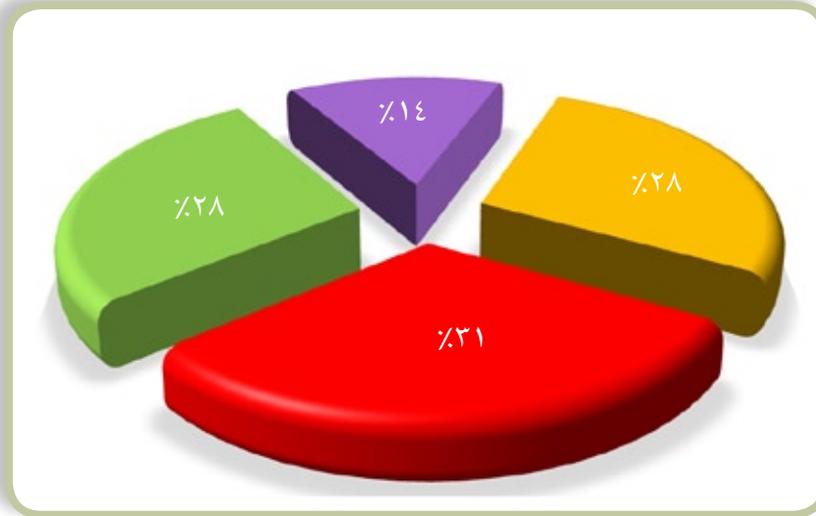
8-4) نظرة عامة لسير المشاريع

يقدم الرسم البياني التالي تصوراً عاماً على تقدم مشاريع الخطة بشكل عام، ويعرض مقارنة عن سير المشاريع لكل هدف عام من أهداف الخطة. ومن الملاحظ أن الأهداف العامة الأول والثاني والثالث، فيها تقدم لا بأس به في تنفيذ المشاريع، بخلاف مشاريع الأهداف العامة الباقية. فنسبة المشاريع التي لم يتم البدء في تنفيذها في الهدف العام الرابع تعتبر الأكبر على الرغم من أهمية هذه الهدف المحوري المتمثل في التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب. كما أن الهدفين العامين الخامس والسادس لم يتضمنا أي مشروع تم الانتهاء منه، ولكن هناك اهتمام بتنفيذ المشاريع من خلال النظرة إلى النسبة العالية للمشاريع التي تحت الدراسة وتدني نسبة المشاريع التي لم يتم البدء بها. ويعتبر الهدف العام السابع الأكثر فيما يتعلق بنسبة المشاريع التي لم يتم البدء في تنفيذها. ونظراً للأهمية البالغة لجميع الأهداف العامة التي وردت في الخطة، إلا إن مشاريع الهدف العام السابع يتسم أغلبها بعمل الإجراءات التشريعية والتنظيمية، بخلاف الأهداف الأخرى التي تركز على البنية التحتية ومجالات التنمية مثل الصحة والتعليم وبناء الاقتصاد المعرفي وغيرها من محاور التنمية الرئيسية.



الشكل (8): مقارنة سير مشاريع الأهداف العامة للعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م)

الرسم البياني التالي يوضح سير مجمل مشاريع الخطة الثمانية والتسعين. حيث تقلص عدد المشاريع التي لم يتم البدء في تنفيذها عن العام الماضي والتي بلغت (٢٧, ٢٤٪)، فيما بلغت هذا العام (١٤٪). كما أن النسبة فيما يتعلق بالمشاريع التي تحت الدراسة مقارنة، حيث كانت في العام الماضي (٢٤, ٢٥٪)، وفي هذا العام (٢٨٪). وهناك ارتفاع في معدل المشاريع التي تحت التنفيذ، حيث كانت في العام الماضي (٣٠, ٢٢٪)، وفي هذا العام (٣١٪). أما المشاريع التي تم الانتهاء منها فهناك اختلاف ضئيل في النسبة؛ حيث كانت في العام الماضي (١٨, ٢٧٪)، وفي هذا العام (٢٨٪). وعلى الرغم من الأرقام المتفائلة بنهاية العام ١٤٣٠/١٤٣١ هـ (٢٠٠٩ م) إلا أن الحاجة ما زالت كبيرة لمزيد من التفاعل والعمل بجدية للانتهاء من تنفيذ المشاريع في نهاية العمر الزمني للخطة الخمسية.



الشكل (9): سير مجمل مشاريع الخطة كما في نهاية للعام ١٤٣٠/١٤٣١ هـ (٢٠٠٩ م)



Model: 2704
Year: 1938
Material: Steel
Weight: 150 lbs
Height: 30 inches
Width: 20 inches
Depth: 12 inches

5 مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

- 1-5 الخدمات والإنتاجية
- 2-5 صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير
- 3-5 التعليم والتدريب
- 4-5 البنية التحتية
- 5-5 الفجوة الرقمية
- 6-5 الثقافة العربية والإسلامية
- 7-5 تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر
- 8-5 المؤشرات التفصيلية الشاملة



وتعكس ما يلي:

- مدى انتشار تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات وخدماتها. (الهدف العام الأول)
- مدى ملائمة البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات. (الهدف العام الثاني)
- قوة صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات المحلية. (الهدف العام الثالث)
- مدى اعتماد التعليم والتدريب على الاتصالات وتقنية المعلومات. (الهدف العام الرابع)
- أنشطة ردم الفجوة الرقمية داخل المملكة. (الهدف العام الخامس)
- مدى توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة اللغة العربية والحضارة الإسلامية. (الهدف العام السادس)
- مدى توافر القدرات المؤهلة الوطنية والخبرات العالمية. (الهدف العام السابع)

والجدول التالي يوضح قيم هذه المؤشرات (كما وردتنا من الجهات ذات العلاقة)، والقيم المستهدفة حسب الخطة، وحيث إن هذه السنة هي السنة الثانية من الخطة الخمسية، ولعدم توافر قيم لهذه المؤشرات لدى أغلب الجهات ذات العلاقة، نظراً لحاجة الجهات لوضع آليات وأطر لتعريف قيم هذه المؤشرات وقياسها. فسوف يتم الاقتصار على ما وردنا من قيم. والجدول يتضمن قائمة بالقيم المتوافرة لكل مؤشر حتى نهاية السنة الثانية للخطة (١٤٢٠/١٤٢١هـ - ٢٠٠٩م)، والقيمة المستهدفة بنهاية الخطة

5 مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

يحتوي هذا الفصل على معلومات عن مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات التي تم تبنيها في الخطة، ومن خلال الحاجة لمزيد من المؤشرات التفصيلية، فقد تم إدراج نماذج لمؤشرات تم إرسالها للجهات الحكومية لتقديم مزيد من المعلومات عن المشاريع ومخرجاتها، والتعرف على سير الخطة، وما تم تحقيقه من أهدافها العامة والمحددة.

لقد تضمنت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات مؤشرات ملائمة لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، ولقد بلغ عددها ٤٢ مؤشراً، وذلك من أجل تقديم صورة أكثر وضوحاً عن سير الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات من خلال مخرجات ونتائج وإنجازات مشاريع الخطة، والتطورات التي تجري في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة. ولقد روعي في هذه المؤشرات الظروف الخاصة بالمملكة، وتوقع واختلاف مستويات وإمكانات الجهات المنفذ للمشاريع. وتغطي هذه المؤشرات المجالات الرئيسة للأهداف العامة للخطة،

مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. وإذا ورد خلاف ذلك، فسيتم التنسيق مع الجهات المنفذة لتعديل هذه القيم بما يتماشى مع ما ورد في الخطة.

الخمسية الأولى. وتم تقسيم الجدول حسب المجالات الرئيسية في الخطة. مع ملاحظة أن قيم المؤشرات تم إثباتها كما وردت من الجهات المنفذة، ويجري العمل للتأكد من توافق هذه القيم لما قصد به في الخطة

5-1 الخدمات والإنتاجية

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة ٢٠٠٩م
بوابة وطنية للحكومة الإلكترونية	١	١
عدد قواعد البيانات الوطنية المطورة	١٠	غير متوافر
مستوى الخدمات الحكومية الإلكترونية	- ١٠٠٪ في مرحلة الوجود - ٤٠٪ في مرحلة التفاعل - ٢٥٪ في مرحلة العمليات - ١٠٪ في مرحلة التحول	غير متوافر
نسبة الأعمال الحكومية الميكنة في جميع القطاعات	٥٠٪	غير متوافر
انتشار نظم إدارة المستشفيات	٢٠٪ من مستشفيات وزارة الصحة	غير متوافر
انتشار نظم إدارة المراكز الصحية	٢٥٪ من المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة	غير متوافر
نسبة الجهات الصحية التي لديها ملفات طبية إلكترونية	١٠٪ من مستشفيات وزارة الصحة	غير متوافر

2-5) صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة ٢٠٠٩م
حجم مبيعات المنتجات المطورة محلياً	٥ مليار ريال	غير متوافر
عدد حاضنات الاتصالات وتقنية المعلومات	٦	٥ (المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية) ٥ (المصدر: وزارة التعليم)
عدد الحدائق التقنية	٢	١ (المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية) ٣ (المصدر: وزارة التعليم العالي)
عدد المناطق التقنية الحرة	١	
حجم الاستثمار في الاتصالات وتقنية المعلومات	- الاتصالات: ٣٠ مليار ريال - تقنية المعلومات: ٢ مليار ريال	٤٠ مليار في مجال الاتصالات (المصدر: ITU) (شاملة رخصة زين) ٢,٢ مليار في مجال تقنية المعلومات (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)
عدد مراكز نقل التقنية الجديدة	٦	١ (المصدر: جامعة الملك عبد العزيز)
عدد مراكز أبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات الجديدة	١	٤ (المصدر: وزارة التعليم العالي)
حجم مخصصات البحث والإبداع والتطوير السنوي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي	غير متوافر
عدد براءات الاختراعات في الاتصالات وتقنية المعلومات	٤٠٠	٢٨ (المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية) ١٤ (المصدر: مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع)
عدد شركات ومؤسسات صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات الجديدة التي تعتمد على الإبداع والابتكار	- ٦ شركات كبيرة - ٥٠ شركة متوسطة أو صغيرة	غير متوافر

مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

5-3 التعليم والتدريب

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسة الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة ٢٠٠٩م
نسبة المحتوى الإلكتروني التفاعلي في المناهج التعليمية	٣٠٪	غير متوافر
عدد البوابات التعليمية	بوابة لكل مرحلة دراسية من مراحل التعليم	غير متوافر
الاعتماد على الإنترنت في العملية التعليمية	- موقع إنترنت لكل جهة تعليمية ومدرسة، يحتوي على صفحات نسيجية لمقررات الدراسية - بريد إلكتروني لجميع الطلاب	غير متوافر
مقررات الحاسب والإنترنت	- كافة مراحل التعليم العام - جميع الطلاب في الجامعات	في المرحلة الثانوية فقط ١٠٠٪ للمرحلة الجامعية
عدد منسوبي التعليم القادرين على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠٠ ألف	غير متوافر
نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات والربط بالإنترنت في المدارس والكليات	جميع المدارس	غير متوافر

4-5) البنية التحتية

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة ٢٠٠٩م
انتشار خطوط الهاتف الثابت	٢٥ خطًا لكل ١٠٠ من السكان	٪١٦,٣
انتشار خطوط الهاتف المتنقل	٨٠ خطًا لكل ١٠٠ من السكان	٪١٧,٥
انتشار خطوط تراسل البيانات السريعة	٥٠٠ ألف (٢ خطان لكل ١٠٠ من السكان)	٢,٧٥ (مليون خط) ٪١٠,٨ (نسبة الانتشار لكل ١٠٠ من السكان)
عدد شركات خدمات تراسل البيانات	١٠	٦
عدد شركات الهاتف المتنقل	٢	٣
انتشار الحاسبات الشخصية	- ٣٠ حاسب كل ١٠٠ من السكان - حاسب لكل ١٥ طالبًا - حاسب متصل بالإنترنت لكل طالبًا في المرحلة المتوسطة وما بعدها - حاسب لكل ٤ أطباء	٥٣ ٪ من السكان
انتشار الإنترنت	٣٠ مستخدمًا لكل ١٠٠ من السكان	٪٣٨,٣
عدد مواقع الإنترنت السعودية	٣٠ ألف	١٥٠٠٠
عدد الخوادم الآمنة لكل مليون من السكان	١٠	غير متوافر
عدد مواصفات الاتصالات وتقنية المعلومات	١٠٠٠ مواصفة جديدة	٣٢٨ (المصدر: الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة)

مصدر القيم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

5-5 الفجوة الرقمية

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2009م
عدد المواطنين المدربين مجاناً على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠٠ ألف مواطن مجاناً	٢.٧٤٧ (المصدر: صندوق الموارد البشرية)
عدد قوافل الحاسب والإنترنت	٢٠٠ قافلة	٠

5-6 الثقافة العربية والإسلامية

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2009م
حجم رقمنة التراث العربي والإسلامي	مليوناً صفحة	غير متوافر
عدد المنتجات الترفيهية الإلكترونية	٣ - منتجات عالية التنفيذ ٤٠ - منتجاً سريع التطوير	غير متوافر

7-5) تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2009م
نسبة التوظيف في الاتصالات وتقنية المعلومات	3%	0.62% ذكور 0.02% إناث (المصدر/ وزارة الخدمة المدنية)
عدد طلاب البكالوريوس في الاتصالات وتقنية المعلومات *	5% من إجمالي الجامعات والكليات، أي أكثر من 25,000 طالب	5024
عدد خريجي الجامعات المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات *	20,000 خريج بمعدل 4,000 خريج سنوياً	2362
عدد وظائف المعيّدين الجديدة في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات *	400	131
عدد خريجي الثانوية المعاد تأهيلهم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	10 آلاف من خريجي الثانوية	237 (المصدر: صندوق الموارد البشرية) 103 (المصدر: معهد الإدارة العامة) 7793 (المصدر/ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)
عدد خريجي الجامعة المعاد تأهيلهم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	6 آلاف من خريجي الجامعة	445 (المصدر/ صندوق الموارد البشرية)
عدد موظفي الدولة المدربين على الاتصالات وتقنية المعلومات	200 ألف موظف	17815 (المصدر: مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية) 16692 (المصدر/ معهد الإدارة العامة) 3000 (المصدر/ برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية)

* مصدر القيم الجامعات التالية: جامعة القصيم، جامعة الباحة، جامعة الجوف، وجامعة تبوك.

مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

وتقنية المعلومات للتعرف على انعكاس الخطة ومشاريعها على التطورات والمتغيرات في هذا المجال. وتم إعداد المئات من المؤشرات ضمن محاور مختلفة للإسهام في قياس سير المشاريع ومخرجاتها، ونسبة المتحقق من الأهداف العامة والأهداف المحددة، وبالتالي التوصل إلى تصور لمعرفة مدى تقدم المملكة نحو الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات. وتم إرسال هذه المؤشرات لأكثر من ثلاثين جهة حكومية كل فيما يخصه، لأخذ مرنبياتهم حيال هذه المؤشرات واقتراح المناسب وتزويد الوزارة بقيم هذه المؤشرات. وستساعد النتائج في قياس مخرجات المشاريع ومعرفة مواطن القوة والضعف، وتحديد الصعوبات والمعوقات، والعمل على تعزيز مواطن القوة، والسعي إلى تجاوز الصعوبات والمعوقات. كما ستصب قيم هذه المؤشرات في بناء أسس صلبة تساعد في رسم الخطة الخمسية القادمة. وسيتم لاحقاً وضع الأوزان المناسبة لهذه المؤشرات بناءً على أهمية قيم المؤشر في الخطة، وأهمية الهدف العام والمحدد الذي يرتبط به المشروع. ونظراً لعدم توافر القيم في الوقت الحاضر، فسيتم بمشيئة الله إدراج ما يصلنا من قيم وإحصاءات من الجهات في التقارير القادمة، ولقد بلغ عدد هذه المؤشرات قرابة (٤٠٠) مؤشر، ونظراً لكبر حجم هذه المؤشرات فيمكن الإطلاع عليها من خلال موقع الوزارة. وفيما يلي نموذج لبعض المؤشرات الخاصة بوزارة التعليم العالي، متضمنة المؤشرات وشرح لكل مؤشر، والجهة المعنية بتقديم القيم، وكيفية القياس، ووحدة القياس، بالإضافة إلى شرح لبعض المصطلحات الواردة في المؤشرات.

5-8) المؤشرات التفصيلية الشاملة لقياس

التحول إلى مجتمع المعلومات، والتقدم

في تنفيذ الخطة

تضمنت الخطة عدداً من المؤشرات لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، وذلك من أجل تقديم صورة أكثر وضوحاً عن سير الخطة من خلال مخرجات ونتائج وإنجازات مشاريع الخطة. ولقد روعي في هذه المؤشرات الظروف الخاصة بالمملكة، وتنوع واختلاف مستويات وإمكانات الجهات المنفذة للمشاريع. وتغطي هذه المؤشرات المجالات الرئيسية للخطة، وكانت هناك حاجة لمزيد من المؤشرات لتغطي بالإضافة إلى المؤشرات الواردة في الخطة والمتعلقة بقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، مؤشرات تقيس سير المشاريع ومخرجاتها ونسبة المتحقق من الأهداف المحددة والعامة.

وبناءً على ما ورد في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات والمتضمن أن تقوم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمراجعة مؤشرات التحول والإضافة والتعديل عليها، وبناءً على التطورات المتسارعة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فلقد ارتأت الوزارة توسيع نطاق هذه المؤشرات وتغطيتها لتشمل مزيداً من المحاور وتكون أكثر شمولية في تغطيتها لجميع الجوانب ذات العلاقة بمجالات الاتصالات وتقنية المعلومات؛ لذلك حرصت الوزارة على مؤشرات تفصيلية للحصول على مزيد من القيم والإحصاءات ذات العلاقة بقطاع الاتصالات

نموذج من مؤشرات وزارة التعليم العالي

الحدائق التقنية:

يقصد بالحدائق: الحدائق التقنية (أو العلمية) - منطقة ذات بيئة مناسبة تشمل حاضنات، وجامعات، وكليات، وشركات مهمة في مجالات تقنية.

الحاضنات:

يقصد بالحاضنات: الحاضنة؛ منشأة لاحتضان الأفكار الإبداعية وتطويرها؛ لتصبح اختراعات ومنتجات ذات قيمة يمكن تسويقها، من خلال تقديم خدمات فنية ولوجستية وإدارية ومالية لأصحاب هذه الأفكار. وفي الغالب يستمر هذا الاحتضان لمدة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات. وتعتبر الحاضنات أداة فاعلة لتوليد الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 مؤشرات الحدائق التقنية والحاضنات

م	المؤشر المقترح	قيم القياس (سنوي / تراكمي)	شرح للمؤشر	وحدة القياس	القيمة التقديرية
١	عدد الحدائق لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر إلى تعرّف عدد الحدائق لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد	
٢	عدد الحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر عدد الحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد	
٣	عدد الابتكارات والاختراعات السنوية المنتجة من خلال حدائق وحاضنات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة عدد الابتكارات والاختراعات السنوية المنتجة من خلال حدائق وحاضنات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد	
٤	عدد ابتكارات واختراعات حدائق وحاضنات الاتصالات وتقنية المعلومات التي تم تحويلها لمنتجات صناعية تجارية.	سنوي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة عدد ابتكارات واختراعات حدائق وحاضنات الاتصالات وتقنية المعلومات التي تم تحويلها لمنتجات صناعية تجارية.	عدد	
٥	عدد العاملين في حدائق وحاضنات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة عدد العاملين في حدائق وحاضنات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد	مواطنون غير مواطنين

(2) مؤشرات مراكز الأبحاث

م	المؤشر المقترح	قيم القياس (سنوي / تراكمي)	شرح للمؤشر	وحدة القياس	القيمة التقديرية
١	عدد مراكز الأبحاث في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر عدد مراكز الأبحاث في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد	
٢	عدد الأبحاث في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	سنوي / تراكمي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة عدد الأبحاث السنوية والعدد الكلي من بداية عام ٢٠٠٨م للأبحاث في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	عدد	٢٠٠٨م
					٢٠٠٩م
٣	حجم المبالغ السنوية المصروفة على المشاريع البحثية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	سنوي / تراكمي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة حجم المبالغ السنوية والكلية من بداية عام ٢٠٠٨م المصروفة على المشاريع البحثية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	عدد	٢٠٠٨م
					٢٠٠٩م





6) المؤشرات الأساسية لتطور خدمات
البنية التحتية للاتصالات وتقنية
المعلومات في المملكة

- 1-6 مؤشرات الهاتف الثابت
- 2-6 مؤشرات الهاتف المتنقل
- 3-6 مؤشرات خدمة الإنترنت
- 4-6 مؤشرات خدمة النطاق العريض
- 5-6 مؤشرات الحاسبات الشخصية

الفصل السادس

المؤشر	١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)	١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م)	١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)	١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)	١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م)
الخطوط العاملة للاتصالات الثابتة	٣,٨٤٤,٠٠٠	٣,٩٥١,٠٠٠	٣,٩٩٦,٠٠٠	٤,١٢٣,٠٠٠	٤,١٧١,٠٠٠
عدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة	١٤,١٦٤,٠٠٠	١٩,٦٦٣,٠٠٠	٢٨,٣٨٢,٠٠٠	٣٥,٩٦٢,٠٠٠	٤٤,٨٠٠,٠٠٠
عدد مستخدمي الإنترنت ^(*)	٣,٠٠٠,٠٠٠	٤,٧١٠,٠٠٠	٧,٣٢٠,٠٠٠	٩,١٢٠,٠٠٠	٩,٨٠٠,٠٠٠
عدد اشتراكات النطاق العريض	٦٤,٠٠٠	٢١٨,٠٠٠	٦٨٣,٠٠٠	١,٣٣١,٠٠٠	٢,٧٥٤,٠٠٠
عدد الحاسبات الشخصية ^(*)	٥,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٥٠٠,٠٠٠	١٢,٣٦٠,٠٠٠	١٣,٥٠٠,٠٠٠
نسبة انتشار الاتصالات الثابتة (خط عامل لكل ١٠٠ نسمة)	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٣	١٦,٥	١٦,٣
نسبة انتشار الاتصالات المتنقلة (اشترك لكل ١٠٠ نسمة)	٦٠,٦	٨٢,٣	١١٦	١٤٤	١٧٥
نسبة انتشار الإنترنت (عدد المستخدمين لكل ١٠٠ نسمة) ^(*)	١٢,٨	١٩,٧	٣٠	٣٦,٤	٣٨,٣
نسبة انتشار النطاق العريض (عدد اشتراكات لكل ١٠٠ نسمة) ^(*)	٠,٢٧	٠,٩١	٢,٧٩	٥,٣٢	١٠,٨
نسبة انتشار الحاسبات الشخصية (حاسب لكل ١٠٠ نسمة) ^(*)	٢١,٤	٢٩,٣	٤٣	٤٩	٥٣

(*) تقديرات عدد الحاسبات الشخصية وعدد مستخدمي الإنترنت مبنية على دراسات السوق ومعلومات أخرى.

6 مؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة

سوف يتم في هذا الفصل تقديم معلومات إحصائية عن تطور الخدمات الأساسية للبنية التحتية للمملكة، وتطور مستوى الخدمات خلال الخمس سنوات الماضية.

الجدول التالي والرسوم البيانية التالية تقدم تصور لتطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة للفترة من العام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ - ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٥م - ٢٠٠٩م)، وتغطي الخطوط العاملة للاتصالات الثابتة، عدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة، وعدد مستخدمي الإنترنت، وعدد اشتراكات النطاق العريض، وعدد الحاسبات الشخصية، ونسب انتشار هذه الخدمات لكل مئة من السكان.

6-1 مؤشرات الهاتف الثابت

هناك ثبات في نسبة انتشار خدمة الهاتف الثابت خلال الخمس سنوات الماضية، وهذا أمر طبيعي؛ وذلك بسبب انتشار خدمة الهاتف المتنقل وسهولة الحصول عليها والانخفاضات المتتالية في أسعار خدماتها، وتعتبر هذه المعدلات متوافقة مع المعدلات العالمية. والرسم البياني التالي يوضح عدد الهواتف الثابتة العاملة، ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.



الشكل (10): مؤشرات تطور عدد الخطوط العاملة للاتصالات الثابتة ونسبة انتشارها خلال الفترة من العام 1425/1426هـ (2005م) حتى العام 1431/1430هـ (2009م)

2-6 مؤشرات الهاتف المتنقل

قفزت أعداد اشتراكات الهاتف المتنقل بشكل مطرد خلال السنوات الخمس الماضية، فقد كان العدد في عام ٢٠٠٥م (١٤،١٦) مليون اشتراك، وقفز هذا الرقم ليصل في عام ٢٠٠٩م إلى (٤٤،٨٠) مليون اشتراك، كما وصلت نسبة الانتشار بالنسبة إلى عدد السكان في عام ٢٠٠٩م إلى ١٧٥٪ (أي ١٧٥ اشتراكاً لكل ١٠٠ فرد)، وتعتبر من المعدلات العالية على مستوى العالم، حيث إن المتوسط العالمي لنسبة الانتشار يبلغ (٦٧٪)، وفي الدول النامية (٥٧٪)، وفي الدول المتقدمة (١١٤٪)، وتشمل هذه النسبة اشتراكات البطاقات مسبقة الدفع. وتعزى هذه الارتفاعات الكبيرة خلال السنوات الماضية إلى فتح باب المنافسة في سوق الاتصالات المتنقلة وتطور التقنيات في هذا القطاع وتنوع خدماتها وانخفاض أسعارها. والرسم البياني التالي يوضح عدد اشتراكات الهواتف المتنقلة ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.

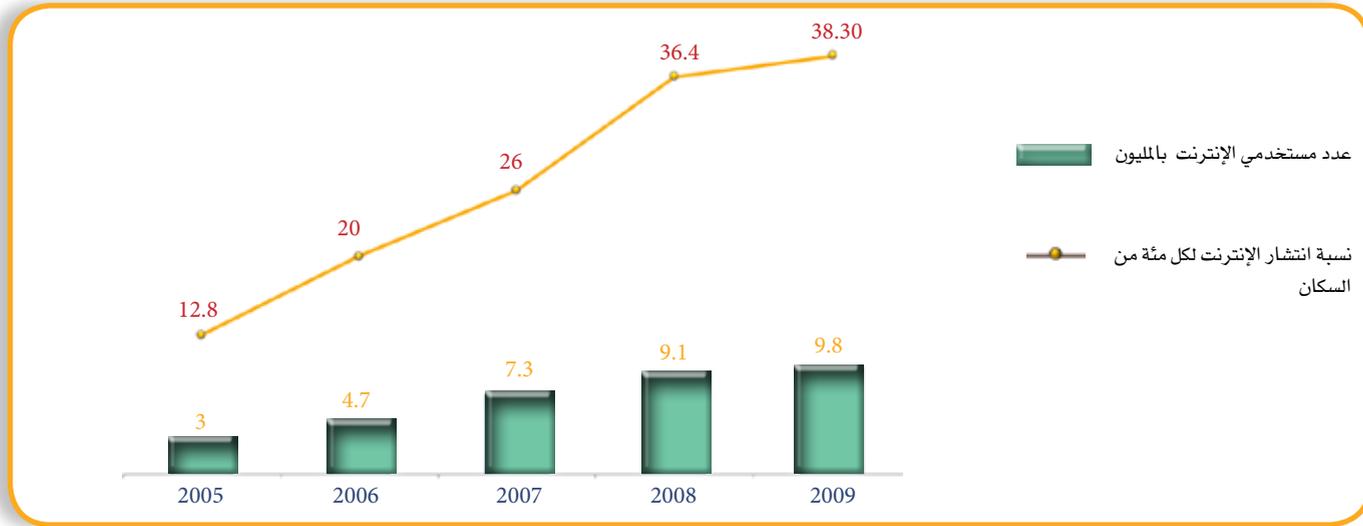


الشكل (11): مؤشرات تطور عدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة ونسبة انتشارها

خلال الفترة من العام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) حتى العام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م)

3-6 مؤشرات خدمة الإنترنت

ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة بمعدلات عالية خلال السنوات الخمس الماضية، فقد كان عدد المستخدمين لا يتجاوز ثلاثة ملايين مستخدم عام ٢٠٠٥م، وأصبح في نهاية عام ٢٠٠٩م قرابة عشرة ملايين مستخدم. وبمعدل انتشار قارب من (٤٠٪) في نهاية عام ٢٠٠٩م مقارنة بحوالي (١٢٪) في عام ٢٠٠٥م. والرسم البياني التالي يوضح عدد مستخدمي الإنترنت ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.

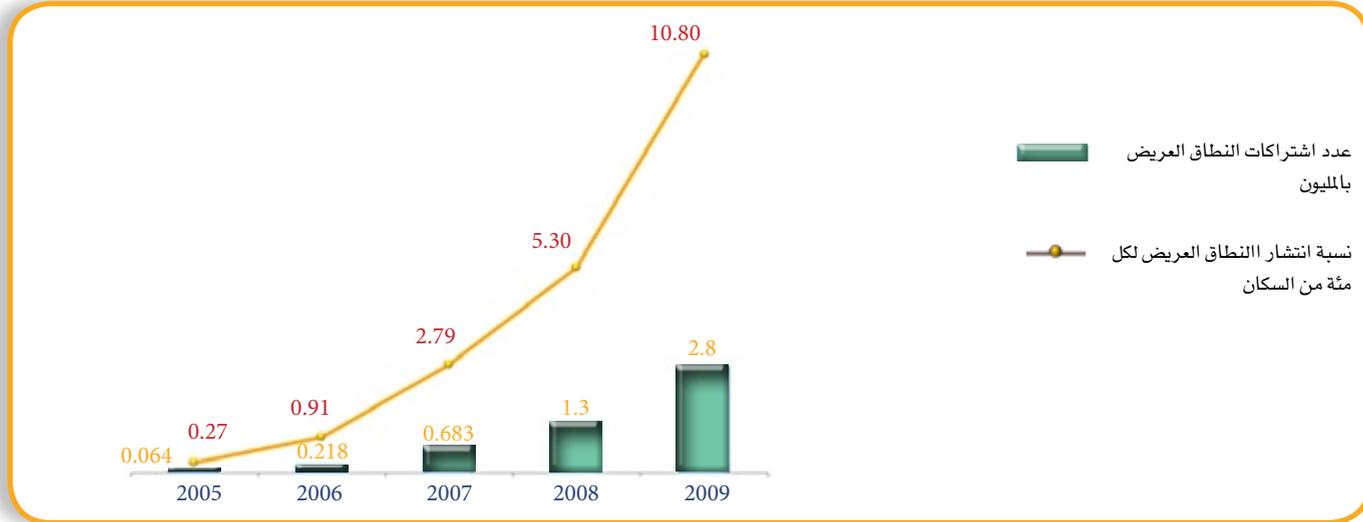


الشكل (12): مؤشرات تطور عدد مستخدمي الإنترنت

خلال الفترة من العام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) حتى العام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م)

4-6 مؤشرات خدمة النطاق العريض

كان للتطورات المتسارعة في تقنيات الاتصالات المتنقلة دور بارز في نمو عدد اشتراكات النطاق العريض، وبخاصة في العام الماضي، حيث بلغ النمو قرابة (١٠٠٪). فلقد كان عدد الاشتراكات (١,٢٤) مليون اشتراك في عام ٢٠٠٨م، وارتفع إلى الضعف في عام ٢٠٠٩م ليقترب من (٢,٧٥) مليون اشتراك، ومن المتوقع أن يستمر النمو في عدد اشتراكات النطاق العريض، وبخاصة مع فتح المنافسة في مجال الاتصالات الثابتة من خلال الرخصة الثانية. والرسم البياني التالي يوضح عدد مشتركى النطاق العريض، ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.

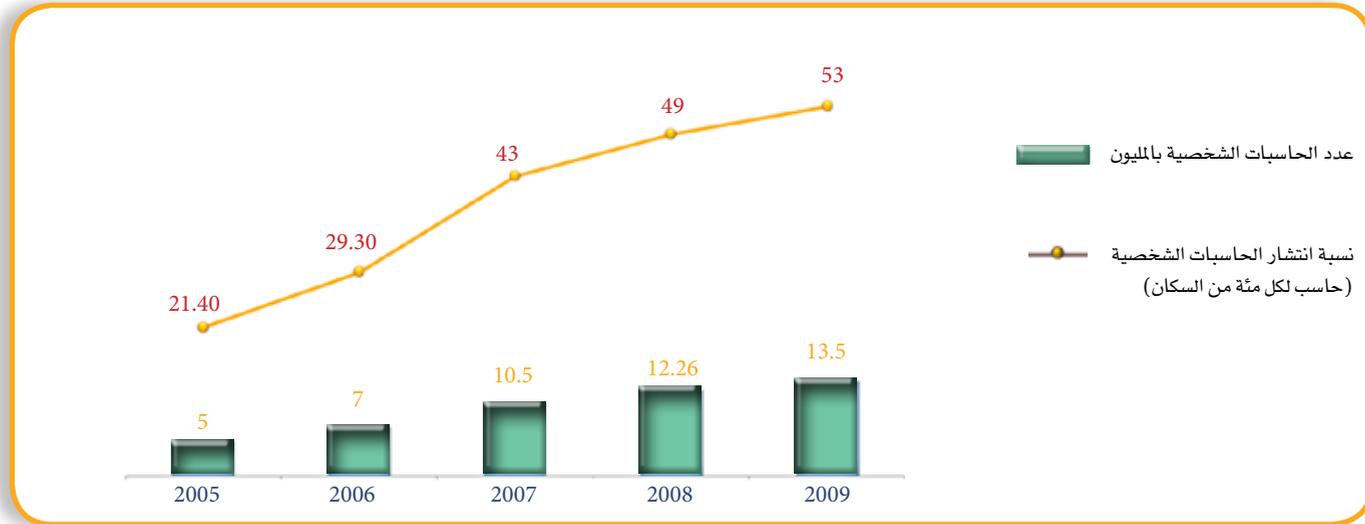


الشكل (13): مؤشرات تطور عدد اشتراكات النطاق العريض

خلال الفترة من العام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) حتى العام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م)

5-6 مؤشرات الحاسبات الشخصية

قفزت أعداد الحاسبات الشخصية من (5 ملايين جهاز في عام 2005م إلى (12,5) مليون جهاز في نهاية عام 2009م، وبمعدل انتشار بلغ (52٪) لكل مئة من السكان. وهذا مؤشر رئيس لانتشار استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات وزيادة استخدام الإنترنت. والرسم البياني التالي يوضح عدد الحاسبات الشخصية، ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.



الشكل (14): مؤشرات تطور عدد الحاسبات الشخصية

خلال الفترة من العام 1425/1426هـ (2005م) حتى العام 1430/1431هـ (2009م)



7) المقارنة الدولية

- 1-7 المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات
(مؤشرات الشراكة الدولية)
- 2-7 مقارنة المملكة مع بعض الدول
- 1-2-7 المقارنة الدولية لمشاركي الهاتف الثابت.
- 2-2-7 المقارنة الدولية لمشاركي الهاتف المتنقل.
- 3-2-7 المقارنة الدولية لعدد مستخدمي الانترنت.
- 4-2-7 المقارنة الدولية لعدد اشتراكات النطاق العريض.
- 5-2-7 المقارنة الدولية لنسبة المساكن التي يتوافر فيها حاسبات آلية.
- 6-2-7 المقارنة الدولية لنسبة المساكن التي يتوافر فيها خدمة الانترنت.

الفصل السابع

تكتسب الإحصاءات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لأغراض المقارنة اهتماماً كبيراً نظراً لدورها الفاعل في رسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بنمو الاتصالات وتقنية المعلومات، وفي مراقبة وتقييم أثرها في التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتعدّ بيانات مجتمع المعلومات القابلة للمقارنة دولياً محدودة جداً، وبشكل خاص في البلدان النامية، مما يتطلب بذل الجهد والاهتمام لتوفيرها.

ومن الطبيعي فإن المقارنة الدولية بين الدول في المجالات سريعة التطور وبخاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، توجد جواً من المنافسة ينعكس إيجابياً على مستوى الخدمات والأنشطة المقدمة. ويسعى كثير من الدول جاهداً ليحتل مكانة عالية بين مصاف الدول في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. ومن الوسائل المتبعة واقع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول، المقارنة مع الدول الأخرى. وكلما احتلت أي دولة مركزاً متقدماً بين الدول، فإن ذلك يقدم صورة جلية لمكانة هذه الدولة وتقدمها في هذا المجال. وبطبيعة الحال سوف يمكنها، ومن مركز قوى، من جلب الاستثمارات والأعمال. ومن أجل مقارنة المملكة مع الدول الأخرى، يجب تحديد مؤشرات مناسبة، تستند على مؤشرات دولية متفق عليها وتتناسب مع وضع المملكة كدولة ضمن مصاف الدول حديثة النمو.

ومن هذا المنطلق فقد قامت الوزارة بإجراء العديد من المسوحات، والاطلاع على العديد من الإحصاءات الدولية، ومراجعة مؤشرات المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة الإحصاءات الأوروبية، ومنظمات الأمم

7) المقارنة الدولية

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مقارنة المملكة ببعض الدول المختارة فيما يتعلق بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات؛ للخروج بصورة واضحة عن واقع المملكة دولياً، والسعى لتقوية مراكزها المتقدمة وتعزيزها، وبذل جهود مضاعفة للرقى بمستوياتها الضعيفة، واختيار مؤشرات ملائمة متفق عليها دولياً للخروج بتقييم عادل ومقارنة منصفة لجميع الدول.



المقارنة الدولية

- أنجع التجارب وتبنيها.
- تبادل الخبرات بين الدول ونقل التجارب المتميزة والسعي لتبنيها.
- من خلال المقارنة السنوية يمكن تعرّف التحسن أو التباطؤ في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والسعي لوضع الاستراتيجيات والخطط والتصورات المناسبة لتحسن وضع المملكة.
- سوف تساعد قيم المؤشرات على مدى نجاح الخطة للاتصالات وتقنية المعلومات في تحقيق أهدافها.
- سوف تساعد قيم المؤشرات على قياس مدى تطور الخطة للاتصالات وتقنية المعلومات من خلال القيم المحققة ومدى التقدم نحو الرؤية المستقبلية ومدى التحسن مقارنة بالدول الأخرى.
- مراجعة المشاريع وانعكاس المتحقق على نتائج المقارنة الدولية من أجل دعم المشاريع ذات المسار الضعيف مقارنة بالدول الأخرى.
- اقتراح مشاريع جديدة أو تعديل المشاريع القائمة بما يتوافق مع مخرجات المقارنة الدولية.
- الاستفادة من مخرجات المقارنة الدولية المتراكمة لوضع الخطط المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات.

7-1) المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية

المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية):

بناءً على الجهود الكبيرة المبذولة في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، كان لا بد من تحديد مؤشرات لقياس مختلف الجوانب

المتحدة مثل معهد الإحصاء لليونسكو واللجان الإقليمية؛ وذلك من أجل التعرف على المؤشرات العالمية المعتمدة لقياس مدى تقدم الدول في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، واختيار المناسب منها للمملكة.

ومن خلال ما تم جمعه من معلومات، فلقد كانت هناك جهود لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول النامية، وتوضيح حجم الفجوة الرقمية والسعي لتقليصها. وعلى ضوء ذلك برزت الحاجة لوضع مؤشرات مناسبة لتقييم حجم الفجوة الرقمية بشكل دوري، وتتبع التقدم العالمي في استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ونظراً للوضع الحالي للمملكة، فإن هدف القيام ببعض المقارنات مع الدول الأخرى سواء أكانت عربية أم إقليمية أم عالمية، هو الاستفادة من هذه المؤشرات ما أمكن ذلك، وبحسب توافر المعلومات الإحصائية ضمن قوائم المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات. ومن ضمن ما تهدف إليه المقارنة الدولية للمملكة ما يلي:

- التعرف على واقع المملكة عربياً وإقليمياً وعالمياً.
- إيجاد جو من التنافس الذاتي مع الدول من أجل تحفيز الجهات ذات العلاقة بالخطة للسعي والمبادرة إلى تنفيذ المشاريع الموكلة إليها في الخطة لتحقيق أهدافها.
- تحديد مواطن القوة والضعف لتعزيز مواطن القوة والسعي لدعم مواطن الضعف.
- دراسة تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بمواطن الضعف لدينا لاقتباس

الفصل السابع

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (وتعدُّ المملكة عضواً فيها)
 - اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.
 - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
 - معهد اليونسكو للإحصاء.
 - البنك الدولي.
 - الاتحاد الدولي للاتصالات.
 - وكالة الإحصاء الأوروبية.
 - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي.
- وكان الهدف الرئيس للشراكة الدولية هو تحديد مجموعة من المؤشرات المتفق عليها لقياس مدى تقدم الدول فيما يتعلق بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل التنمية، وردم فجوة البيانات الإحصائية في هذا المجال، ووضع مجموعة معايير إحصائية موحدة على المستوى العالمي. لهذا السبب، عملت الشراكة على تطوير قائمة أساسية لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات يمكن جمعها من قبل الدول لتخدم كأساس لإحصاءات عن مجتمع المعلومات المحلي قابلة للمقارنة دولياً. وقد نجحت الشراكة العالمية في تحقيق خطوات متقدمة في بلورة عدد من المؤشرات العالمية والإقليمية وجعلها نواة للمؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات. وقد ضمت هذه اللائحة ٤٢ مؤشراً وزعت إلى على أربع فئات، كما سيتم توضيح ذلك لاحقاً.

- المتعلقة بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات من حيث الإنتاج والاقتناء والاستخدام، للخروج برؤية واضحة عن مستوى الخدمات والأنشطة المقدمة. ومن أجل الوصول إلى مؤشرات قياس لا بد من توفير وجمع البيانات الإحصائية حول قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والاهتمام بالبيانات الأولية لعدد من المؤشرات.
- وبلمحة تاريخية، ونظراً للازدواجية في اختيار مؤشرات المقارنة الدولية ولتشتت الجهود بين المنظمات الدولية والإقليمية في هذا الإطار، فلقد شعرت المنظمات والدول أهمية تبني مؤشرات موحدة يتم الاتفاق عليها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات مع الأخذ في الاعتبار إمكانات وحاجات الدول النامية؛. ولتحقيق هذه الغاية تم في عام ٢٠٠٢م تقييم دولي لحالة الإحصاءات لمجتمع المعلومات. وفي عام ٢٠٠٤م أطلقت الشراكة الدولية للمقارنة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات رسمياً خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في البرازيل. وتهدف الشراكة إلى ما يلي:
- تطوير قائمة أساسية موحدة لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل المقارنة الدولية ووضع منهجيات لجمع هذه المؤشرات.
 - المساعدة على بناء القدرات الإحصائية للبلدان النامية.
 - إنشاء قاعدة معلومات دولية لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات وإتاحتها على الإنترنت.
 - وتضم الشراكة المنظمات واللجان التالية:
 - لجان إقليمية للأمم المتحدة وهي:

المقارنة الدولية

- أ. ٨. قيمة اشتراك خدمة الإنترنت مقابل متوسط دخل الفرد.
- أ. ٩. قيمة مكالمات الهاتف المتنقل مقابل متوسط دخل الفرد.
- أ. ١٠. نسبة الأماكن العامة التي توفر اتصالات مجانية بالإنترنت مقابل عدد السكان (بالمدين والقرى).

ب. مؤشرات النفاذ والاستخدام للأفراد والمساكن

- ب. ١. نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز راديو.
- ب. ٢. نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز تلفزيون.
- ب. ٣. نسبة المساكن التي يتوافر فيها هاتف ثابت.
- ب. ٤. نسبة المساكن التي يتوافر فيها هاتف متنقل.
- ب. ٥. نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز حاسب آلي.
- ب. ٦. نسبة الأفراد الذين استخدموا الحاسب الآلي (في أي مكان) خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة.
- ب. ٧. نسبة المساكن التي لها اتصال بالإنترنت.
- ب. ٨. نسبة الأفراد الذين استخدموا الإنترنت (في أي مكان) خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة.
- ب. ٩. توزيع استخدام الإنترنت للأفراد خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة.
- ب. ١٠. النشاطات المتعلقة بالإنترنت التي مارسها الفرد خلال الاثنى عشر شهراً الماضية.
- ب. ١١. نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المتنقل.
- ب. ١٢. عدد مرات اتصال الفرد بالإنترنت خلال الاثنى عشر شهراً

مع ملاحظة أن الهدف الرئيس من هذه المؤشرات هو مساعدة الدول التي في مرحلة تطوير مسوحات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات أو التي في طور إضافة أسئلة للاتصالات وتقنية المعلومات للمسوحات الحالية؛ بغية الحصول على بيانات يمكن مقارنتها دولياً. وهذه القائمة كما تم الاتفاق عليها بين الدول ليست إجبارية وليست ملزمة بأي شكل من الأشكال، حيث إنه من الممكن استخدامها بشكل جزئي كما تقضي سياسات الدول، حسب توافر البيانات الإحصائية، وحسب الحاجة لهذه البيانات. مع ملاحظة أن الدول ليست على نفس المستوى من التطور ولا تملك أنظمة إحصائية متطورة بنفس المستوى. فبالنسبة للمؤشرات التي تحتاج الدول النامية أن تجمع بياناتها بشكل أكبر تلك الخاصة بالنفاذ واستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وفيما يلي قائمة بهذه المؤشرات:

أ. مؤشرات البنية التحتية والنفاذ

- أ. ١. نسبة خطوط الهاتف الثابت لكل مئة من السكان.
- أ. ٢. نسبة مشتركي خطوط الهاتف المتنقل لكل مئة من السكان.
- أ. ٣. نسبة أجهزة الحاسبات الشخصية لكل مئة من السكان.
- أ. ٤. نسبة مشتركي الإنترنت لكل مئة من السكان.
- أ. ٥. نسبة مشتركي خطوط الإنترنت عالية السرعة لكل مئة من السكان.
- أ. ٦. نصيب الفرد من التردد الشبكي الدولي الخاص بالإنترنت.
- أ. ٧. نسبة السكان المشمولين بخدمة الهاتف المتنقل.

الفصل السابع

- د. ٢. القيمة المضافة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات (تحتسب كنسبة من إجمالي القيمة المضافة).
- د. ٢. قيمة بضائع الاتصالات وتقنية المعلومات المستوردة إلى إجمالي الواردات.
- د. ٤. قيمة بضائع الاتصالات وتقنية المعلومات المصدرة إلى إجمالي الصادرات.



7-2) مقارنة المملكة مع بعض الدول.

بناءً على ما ذكر في تقرير المؤتمر الإقليمي لمنطقة غربي آسيا، للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات، والذي عقد في بيروت عام ٢٠٠٢م؛ "أنه من الأصوب وضع مؤشرات خاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات لكي توضح بصورة واقعية احتياجات البلدان النامية وأداءها، وينبغي أن تراعي هذه

الماضية (من أي مكان).

ب. ١٢. نسبة المساكن التي تتوافر فيها الطاقة الكهربائية.

ج. مؤشرات النفاذ والاستخدام لقطاع الأعمال.

- ج. ١. نسبة الأعمال التي تستخدم الحاسبات.
- ج. ٢. نسبة الموظفين الذين يستخدمون الحاسبات.
- ج. ٣. نسبة قطاعات الأعمال التي تستخدم الإنترنت.
- ج. ٤. نسبة الموظفين الذين يستخدمون الإنترنت.
- ج. ٥. نسبة المنشآت التي لديها مواقع إلكترونية.
- ج. ٦. نسبة المنشآت ذات الاتصال بالإنترنت.
- ج. ٧. نسبة قطاعات الأعمال التي تستقبل طلبات العملاء عبر الإنترنت.
- ج. ٨. نسبة قطاعات الأعمال التي ترسل طلبات التوريد عبر الإنترنت.
- ج. ٩. نسبة قطاعات الأعمال التي تتصل بالإنترنت وفقاً لسرعة الاتصال.
- ج. ١٠. نسبة قطاعات الأعمال التي يتوافر لديها شبكة اتصال محلية (LAN).
- ج. ١١. نسبة قطاعات الأعمال التي توفر شبكة خارجية (Extranet).
- ج. ١٢. نسبة قطاعات الأعمال المستفيدة من الإنترنت وفقاً لطبيعة الاستخدام.

د. مؤشرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

- د. ١. نسبة العاملين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى إجمالي العاملين.

المقارنة الدولية

المؤشرات الرئيسية للاتصالات وتقنية المعلومات وهي (الهاتف الثابت، والهاتف المتنقل، والإنترنت، والإنترنت عالي السرعة)، والقسم الثاني يعكس النطاقات لمؤشرات قياس مجتمع المعلومات وهي (النفاد، الاستخدام، المهارات، وعدد الحاسبات لعدد المساكن، ونسبة توافر خدمة الإنترنت لعدد المساكن، ونسبة مشتركي النطاق العريض (الهاتف الثابت) لكل مئة من السكان، ونسبة مشتركي النطاق العريض (الهاتف المتنقل) لكل مئة من السكان والمؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (ICT Development Index) (IDI). وتقدم هذه الرسوم تصوراً لموقع المملكة بين هذه الدول. ولقد تم الحصول على هذه القيم من الاتحاد الدولي للاتصالات، أما فيما يتعلق بقيم المملكة ذات العلاقة بالمؤشرات الرئيسية للاتصالات وتقنية المعلومات فقد تم استقائها من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، إلا في بعض الحالات فقد تم الاعتماد على إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات، وستتم الإشارة إلى هذه الحالات في مكانه.

ونظراً لعدم توافر بيانات الدول الأخرى لعام ٢٠٠٩م فقد تم الاعتماد على أرقام ٢٠٠٨م. وللحصول على البيانات الإحصائية للملكة لعام ٢٠٠٩م، يمكن الرجوع للفصل الخاص بمؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات. والمؤشرات الرئيسية للاتصالات وتقنية المعلومات التي ستمت تغطيتها وهي: الهاتف الثابت، والهاتف المتنقل، وعدد مستخدمي الإنترنت، وعدد اشتراكات النطاق العريض (الثابت والمتنقل)، المساكن التي تتوافر فيها حاسبات آلية، والمساكن التي تتوافر فيها خدمة الانترنت.

المؤشرات الظروف الخاصة للبلدان النامية".

لذلك فقد قامت الوزارة بدراسة المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)، والسعي للاستفادة منها؛ لمقارنة المملكة بالدول الأخرى، ومعرفة موقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بين الدول.

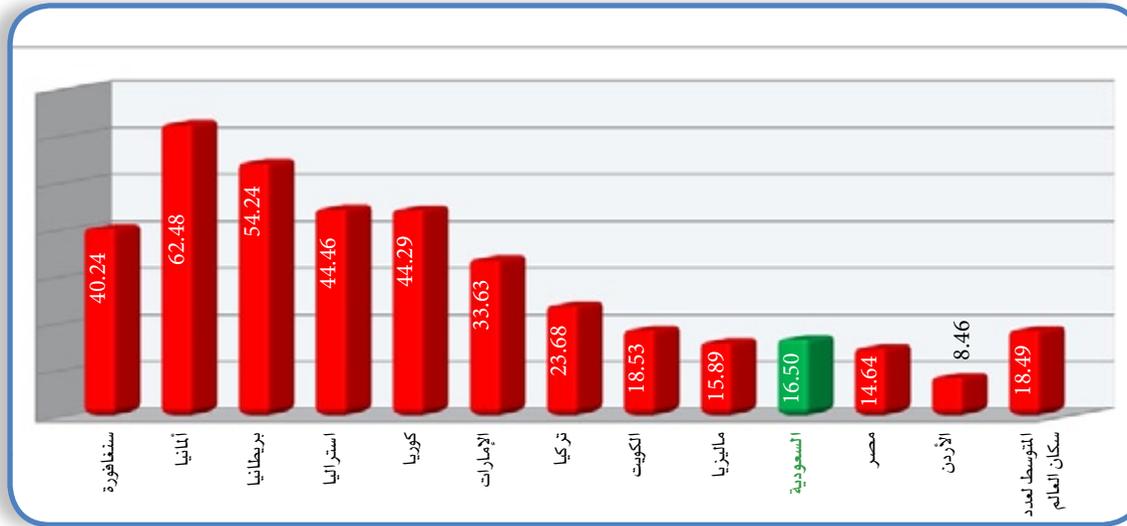
ولقد تم اختيار مجموعة من الدول من أجل المقارنة الدولية، وذلك بناءً على العديد من العوامل، ومن أهمها:

- الوضع الاقتصادي (مستوى الدخل والنتائج المحلي).
- الموقع الجغرافي.
- الوضع التقني والصناعي.
- المستوى التعليمي.
- عدد السكان.

ومما لاشك فيه أن هذا الاختيار عبارة عن اجتهادات مبنية على العوامل المذكورة آنفاً، ولقد روعي وبقدر المستطاع اختيار الدول التي تقع ضمن مستويات المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وكذلك الدول الأكثر تطوراً ومن ثم الدول الصناعية. ولقد تم اختيار الدول التالية من أجل المقارنة الدولية. (مصر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، استراليا، ألمانيا، بريطانيا، كوريا، سنغافورة) كما تم في هذه السنة إضافة المتوسط العالمي لقيم بعض المؤشرات. ولقد تمت المقارنة بناءً على ما توافر من قيم لجميع هذه الدول. والرسوم البيانية التالية تنقسم إلى قسمين رسوم تمثل المؤشرات

7-2-1 المقارنة الدولية لمشاركي الهاتف الثابت

المعدلات العالمية تشهد ثبات في معدلات انتشار الهاتف الثابت، وذلك نظراً لانتشار خدمات الهاتف المتنقل وتدني أسعارها. وتعتبر هذه المعدلات متوافقة مع المعدلات العالمية، مع أن هناك تدنيًا في معدلات الانتشار في معظم دول العالم المتقدم، وبخاصة العالم الصناعي. والرسم البياني التالي، يوضح موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠٠٨م فيما يتعلق بعدد مشاركي الهاتف الثابت.



الشكل (15): عدد خطوط الهاتف الثابت (خط لكل ١٠٠ من السكان) لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

2-2-7) المقارنة الدولية لمشاركي الهاتف المتنقل

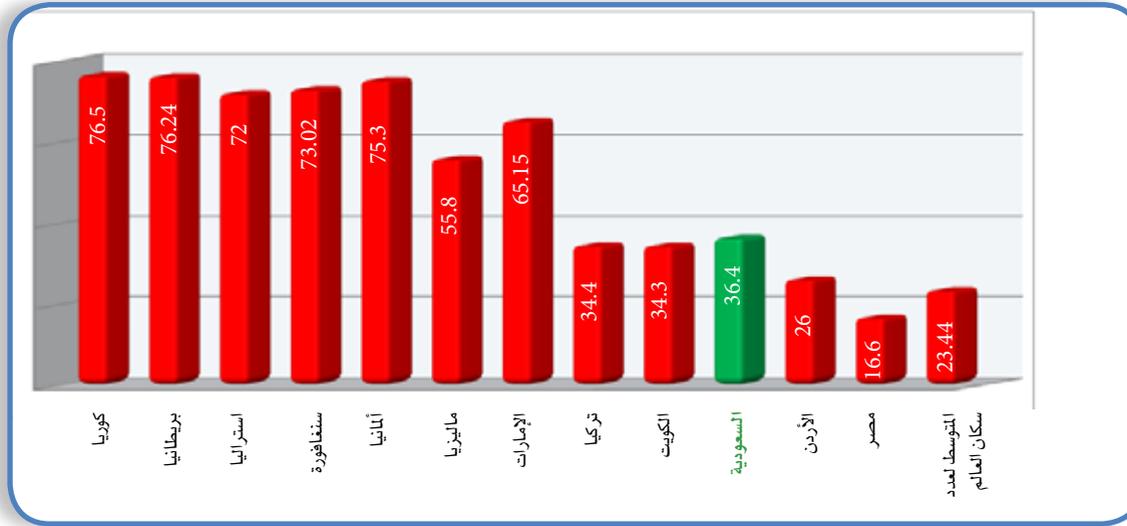
تعتبر أعداد مشاركي الهاتف المتنقل في المملكة من المعدلات العالية على مستوى العالم. حيث أن المتوسط العالمي لنسبة الانتشار يبلغ (٦٧٪) وفي الدول النامية (٥٧٪) وأعلى من متوسط الانتشار في الدول المتقدمة التي بلغت (١١٤٪). والرسم البياني التالي يوضح موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠٠٨م فيما يتعلق بعدد مشاركي الهاتف المتنقل.



الشكل (16): عدد اشتراكات الهاتف المتنقل (اشترك لكل ١٠٠ من السكان) لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

7-3 المقارنة الدولية لعدد مستخدمي الإنترنت

على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية الأخير وتداعياتها الاقتصادية على المستوى العالمي، فهناك نمو كبير في عدد مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم؛ وذلك بنسبة (٦٪) في عام ٢٠٠٨م عن عام ٢٠٠٧م للدول المتقدمة، وبنسبة عالية تبلغ (٢١٪) لنفس الفترة للدول النامية. وتطرق تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات والذي صدر في عام ٢٠١٠م بعنوان "قياس مجتمع المعلومات" أن الارتفاعات في معدلات استخدام الإنترنت تعزى إلى انخفاض في أسعار خدمات الاتصالات وتقنيات المعلومات. وحيث ذكر التقرير أن قرابة (٢١٪) من سكان العالم يستخدمون الإنترنت أي (١.٧) مليار نسمة وتتركز هذه النسبة العالية في الدول المتقدمة. حيث إن قرابة (٨٠٪) من سكان العالم النامي لا زالوا محرمين من خدمة الإنترنت. والرسم البياني التالي يوضح موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠٠٨م فيما يتعلق بعدد مستخدمي الإنترنت.



الشكل (17): عدد مستخدمي الإنترنت (مستخدم لكل ١٠٠ من السكان) لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

المقارنة الدولية

والتعليم، وحتى الزراعة حيث تُستخدم اليوم تكنولوجيات جديدة لإنتاج الحد الأقصى من المحاصيل والتخفيف من استخدام المواد الكيميائية في الوقت عينه.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن هناك توجهاً على المستوى الدولي لفصل الإحصاءات الخاصة بخدمات النطاق العريض، إلى اشتراكات خاصة بالاتصالات الثابتة وأخرى بالاتصالات المتنقلة. ولقد تم اعتماد هذا التقسيم في المقارنة الدولية الخاصة بخدمات النطاق العريض. (تم اعتماد القيم المتوافرة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات لهذا المؤشر حيث إن التعريف المعتمد لدى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات مغاير في بعض أجزائه لما لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، ووفق لضوابط ومعايير المقارنة الدولية العادلة في هذه المجال، فلقد تم اعتماد قيم الاتحاد الدولي للاتصالات).



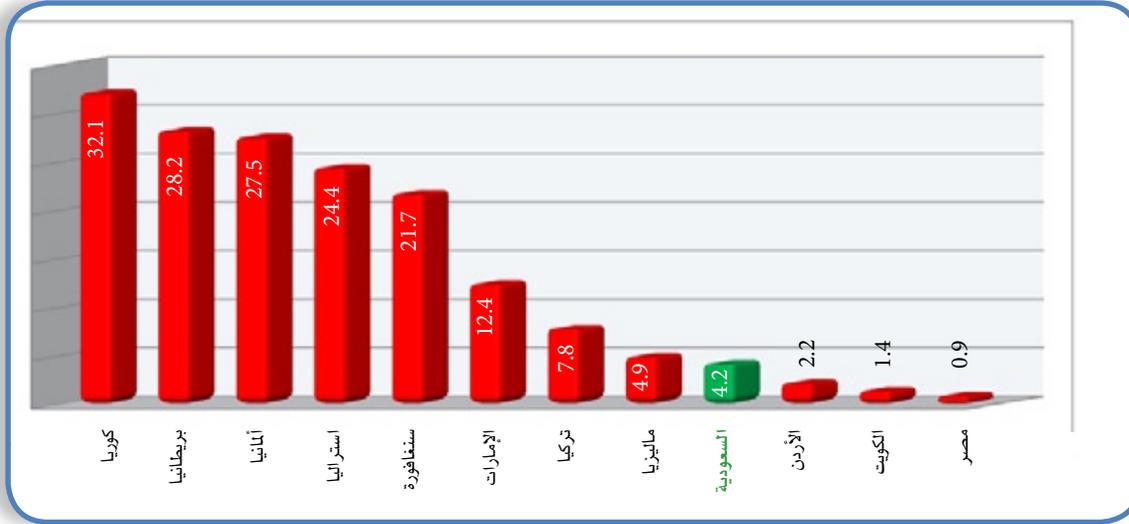
7-2-4) المقارنة الدولية لعدد اشتراكات

النطاق العريض

هناك توجه عالمي لتسريع نشر خدمات النطاق العريض، فلقد أعلن الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة اليونسكو إنشاء لجنة عليا للنطاق العريض، ولقد تم إطلاق اللجنة خلال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٠م في جنيف. وتضم اللجنة الجديدة (٢٠) اسماً بارزاً من شتى أنحاء العالم لا يمثلون الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا فحسب، بل يمثلون أيضاً شركات رائدة في مجموعة واسعة من القطاعات التجارية والاجتماعية؛ وذلك من أجل التنمية الرقمية وإنشاء (مجتمعات المعرفة) التي ستدفع عجلة التنمية البشرية والاقتصادية، وستقوم هذه اللجنة بتحديد استراتيجيات وخطط لتسريع نشر النطاق العريض على المستوى العالمي والنظر في التطبيقات التي من شأنها أن تساعد الشبكات العريضة النطاق على تحسين تنفيذ مجموعة هائلة من الخدمات الاجتماعية، بدءاً بالتعليم وانتهاءً بالإدارة البيئية والسلامة والكثير من المجالات الأخرى. ويأتي إعلان الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو عن اللجنة الجديدة على خلفية مبادرة "الإفادة من النطاق العريض" التي أعدها الاتحاد الدولي للاتصالات؛ لتعزيز الوعي بالمزايا العديدة للشبكات ذات الخطوط السريعة ليس فقط في مجال الاتصال، بل أيضاً في مجموعة كاملة من القطاعات الاجتماعية مثل حفظ الطاقة، وإدارة النقل، وخدمات الطوارئ، والرصد البيئي، والرعاية الصحية،

7-2-4-1 المقارنة الدولية لعدد اشتراكات النطاق العريض الاتصالات الثابتة

قفزت نسبة المشتركين لهذه الخدمة في المملكة لعام 2008م قرابة 70% مقارنة بعام 2007م، حيث كانت 2,5% في عام 2007م، وقفزت إلى 4,2% لعام 2008م. مع ملاحظة تدني نسبة الاشتراكات في المملكة مقارنة مع الدول المتقدمة. والرسم البياني التالي يوضح موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام 2008م.



الشكل (18): نسبة مشتركي النطاق العريض الثابت لكل مئة من السكان لعام 1428/1429هـ (2008م)

2-4-2-7) المقارنة الدولية لعدد اشتراكات النطاق العريض للاتصالات المتنقلة

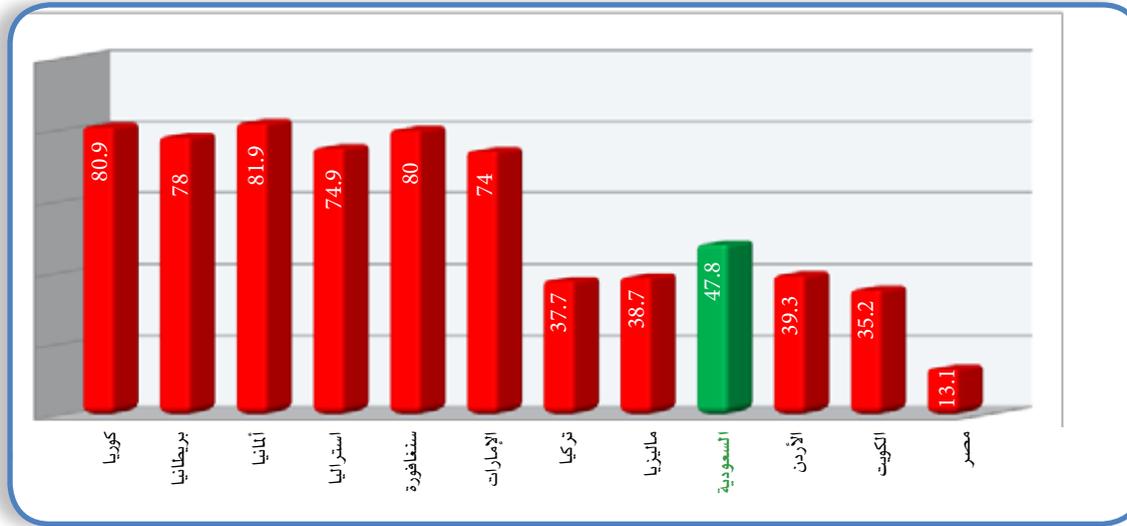
قفزت نسبة مشتركي النطاق العريض المتنقل لكل مئة من السكان إلى ٩,٤٪ لعام ٢٠٠٨م، مقارنة ٢,٢٪ لعام ٢٠٠٧م. مع ملاحظة تدي نسبة الاشتراكات في المملكة مقارنة مع الدول المتقدمة. والرسم البياني التالي يوضح موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠٠٨م.



الشكل (19): نسبة مشتركي النطاق العريض المتنقل لكل مئة من السكان لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

5-2-7) المقارنة الدولية لنسبة المساكن التي تتوافر فيها حاسبات آلية

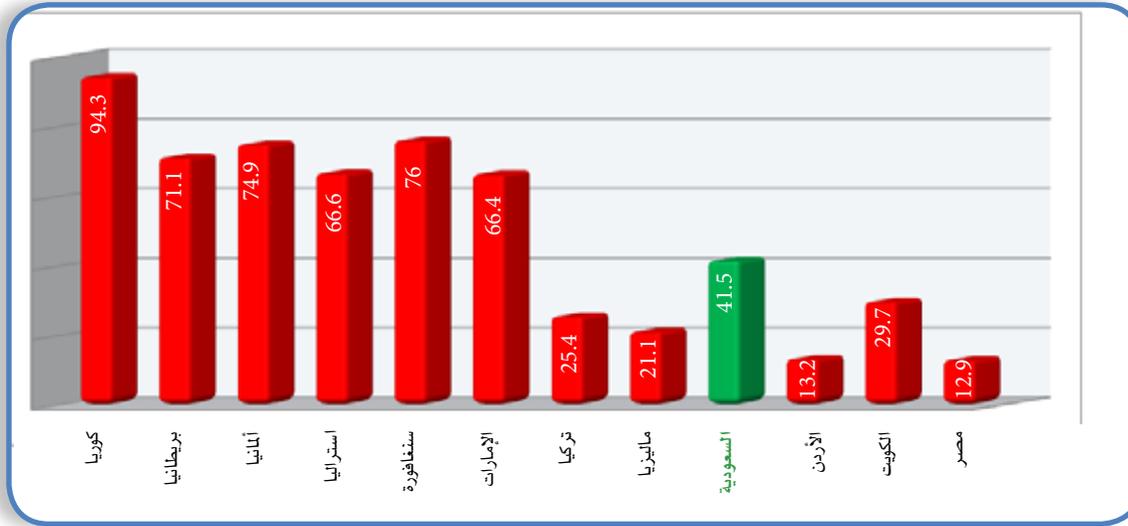
ارتفعت في المملكة نسبة المساكن التي يتوافر فيها حاسبات آلية في عام ٢٠٠٨م إلى (٤٧.٨٪) للمساكن التي يتوافر فيها حاسبات آلية، مقارنة بـ (٤٢.٢٪) لعام ٢٠٠٧م. والرسم البياني التالي يوضح موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠٠٨م.



الشكل (20): نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز حاسب آلي لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

6-2-7) المقارنة الدولية لنسبة المساكن التي تتوافر فيها خدمة الإنترنت

كما ارتفعت نسبة المساكن التي تتوافر فيها خدمة الانترنت في المملكة إلى ٤١.٥٪ لعام ٢٠٠٨م، مقارنة ٢٥.٦٪ لعام ٢٠٠٧م. والرسم البياني التالي يوضح موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠٠٨م.



الشكل (21): نسبة المساكن التي تتوافر فيها خدمة الإنترنت لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)



8 مؤشرات قياس مجتمع المعلومات

1-8 الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI)

2-8 المقارنة الدولية لمؤشرات قياس مجتمع المعلومات

1-2-8 المقارنة الدولية لمؤشرات النفاذ.

2-2-8 المقارنة الدولية لمؤشرات الإستخدام.

3-2-8 المقارنة الدولية لمؤشرات المهارات.

4-2-8 المقارنة الدولية بالنسبة للمؤشر الشامل

لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI)

3-8 مؤشرات سلة الأسعار



8-1) الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية

المعلومات (IDI)

يتمثل أحد الأهداف الرئيسة للرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات في المساعدة على مراقبة الفجوة الرقمية وتقييمها، وتسليط الضوء على مجالات التحسين، وكذلك في قياس إمكانية التنمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، أو إلى أي مدى يمكن للبلدان استعمال تقنيات الاتصالات والمعلومات لتعزيز النمو والتنمية، استناداً إلى القدرات المتاحة والمهارات المطلوبة من أجل الاستعمال الفعال للاتصالات وتقنية المعلومات وتعزيز أثرها التنموي. وتتطوي تقنيات الاتصالات والمعلومات على مجموعة واسعة من النتائج الاقتصادية الإيجابية المختلفة التي يمكنها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أن تعزز الرفاهية وتسهل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول. وتشمل النتائج المباشرة مكاسب الإنتاجية الناجمة عن تطوير تقنيات الاتصالات والمعلومات ونشرها، وعن تطوير تقنيات جديدة ذات صلة. وتشمل النتائج غير المباشرة إيجاد فرص تجارية وتسهيلها في القطاعات الخدمية، وتوفير فرص عمل جراء التطورات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، كما تم تعزيز المرونة للشركات والعمال، واستحداث نماذج وفرص جديدة للأعمال التجارية. وبالخلاصة إن الاتصالات وتقنية المعلومات ستعود بفوائد اقتصادية واجتماعية مهمة على مجموعة من الأهداف التنموية وسينعكس ذلك على رفاهية الفرد وتقدم المجتمع.

8) مؤشرات قياس مجتمع

المعلومات

حيث إن المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)، والتي تم الاتفاق عليها من قبل معظم الدول، لا تتوافر قيم لأغلبها في الوقت الراهن وبخاصة في الدول النامية، فسيتم في هذا الفصل اعتماد مؤشرات قياس مجتمع المعلومات وبخاصة القيم الخاصة بالرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات، والتي يتم تبنيها من قبل الإتحاد الدولي للاتصالات (ITU).



مؤشرات قياس مجتمع المعلومات

تتعلق بالنفوذ إلى الاتصالات وتقنية المعلومات واستخداماتها والمهارات المتعلقة بها.

وفيما يلي مؤشرات مجتمع المعلومات ضمن النطاقات المحددة: مؤشرات النفاذ:

١- عدد خطوط الاتصالات الثابتة لكل مئة من السكان.

٢- عدد خطوط الاتصالات المتنقلة لكل مئة من السكان.

٣- نصيب الفرد من التردد الشبكي الدولي الخاص بالإنترنت.

٤- نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز حاسب آلي.

٥- نسبة المساكن التي يتوافر فيها اتصال بالإنترنت.

مؤشرات الاستخدام:

١- عدد مستخدمي الإنترنت لكل مئة من السكان.

٢- عدد مشتركى خطوط الإنترنت عالية السرعة لكل مئة من السكان.

٣- عدد خطوط الهاتف المتنقل عالي السرعة لكل مئة من السكان.

مؤشرات المهارات:

١- نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين.

٢- إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية.

٣- إجمالي نسبة الالتحاق بالمرحلة الجامعية.

ومن أجل الحصول على متوسط عادل لمؤشرات التنمية، فلقد تم وضع أوزان لكل من هذه المؤشرات لقياس المتوسط، وذلك وفق الجدول التالي:

ولقد هدف الاتحاد الدولي للاتصالات من تبنى مؤشرات الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات، إلى المساعدة في تقييم الدول ومعرفة حجم الفجوة الرقمية، والتعريف بالجهود المبذولة من قبل كل دولة لردم الفجوة الرقمية. ولقد نشر الاتحاد الدولي للاتصالات تقريره الحديث الذي صدر يوم ٩ ربيع الأول من العام الجاري ١٤٢١هـ، (الموافق ٢٢ فبراير ٢٠١٠م)، وقد جاء بعنوان (قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٠م). وتضمن التقرير معلومات قيمة عن التطورات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وقدم مقارنة لمائة وتسع وخمسين دولة. وهدف هذا التقرير إلى تقديم أدوات لتقييم مستوى الأداء في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لمخذي القرارات في الدول، وتعرف موقع دولهم بين دول العالم، من أجل اتخاذ القرارات الصائبة وفقاً لما يتوافر لديهم من معلومات. كما يقدم التقرير لمسؤولي هذه الدول معلومات تراكمية عن مستوى التقدم من أجل ردم الفجوة الرقمية في دولهم مقارنة بدول العالم الأخرى. وقد ذكر التقرير أن الفجوة الرقمية لا تزال واسعة، على الرغم من أنها أخذت في التقلص قليلاً، لاسيما بين البلدان ذات المستويات العالية جداً في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وتلك ذات المستويات الدنيا فيها. كما أن الفجوة الرقمية لا تزال تحتل موقعاً متقدماً في جدول أعمال صانعي سياسات الاتصالات وتقنية المعلومات على الصعيد الوطني والدولي.

ويتكون الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات من ١١ مؤشراً يمكن استعمالها كأداة للقياس المرجعي على المستوى العالمي والإقليمي وعلى مستوى الدولة. وتم توزيع هذه المؤشرات على ثلاثة نطاقات

8-2) المقارنة الدولية لمؤشرات قياس مجتمع

المعلومات

لقد ذكر تقرير الاتحاد الدولي (قياس مجتمع المعلومات، ٢٠١٠م). أن المملكة من الدول التي حققت تقدماً ممتازاً في مجال النفاذ إلى تقنية المعلومات والاتصالات على نحو يعكس زيادة كبيرة في اشتراكات الهاتف الثابت والمتنقل، وكذلك في عرض النطاق الدولي للإنترنت، وفي النفاذ الأسري إلى الإنترنت والحواسيب. ولقد حققت المملكة المرتبة السادسة والأربعين من بين مائة وتسع وخمسين دولة، ومتقدمة بثلاث مراتب عن عام ٢٠٠٧م.

وفيما يتعلق بالمقارنة الدولية لمؤشرات الاستخدام، فتتضمن مؤشرات الاستخدام لمتوسط ثلاث فئات من المؤشرات (نسبة مستخدمي الإنترنت، ونسبة النطاق العريض للثابت، ونسبة النطاق العريض للمتنقل). واحتلت المملكة المرتبة السابعة والخمسين في هذا المؤشر ومتقدمة أيضاً بثلاث مراتب عن عام ٢٠٠٧م. والتي كانت تحتل فيه المرتبة الستين، والشكل التالي يوضح موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية في مجال الاستخدام للاتصالات وتقنية المعلومات. أما فيما يتعلق بالمقارنة الدولية لمؤشرات المهارات، فقد احتلت المملكة المرتبة الثامنة والستين ومتقدمة بمرتبة عن عام ٢٠٠٧م.

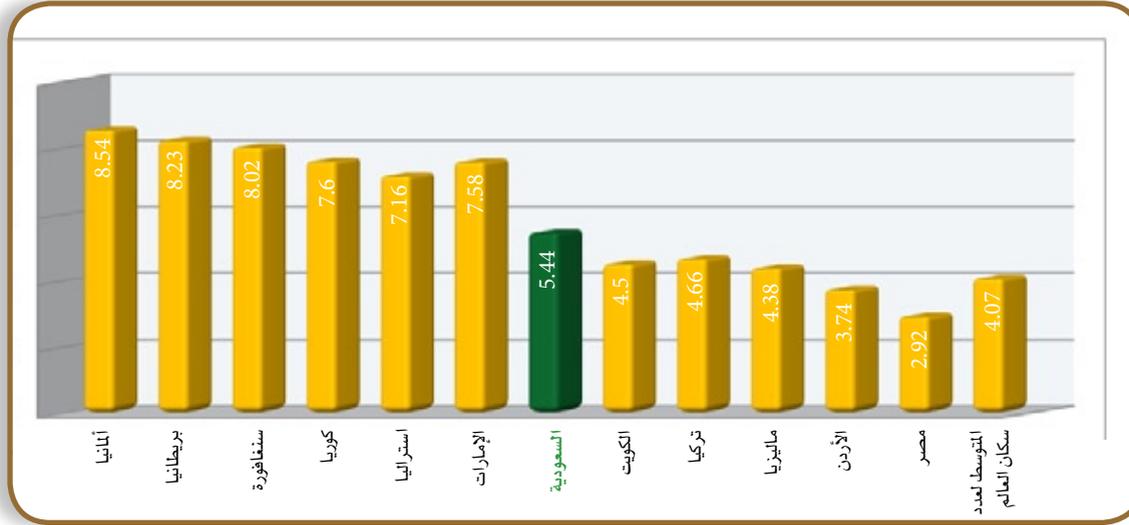
وبالأجمال فالمقارنة الدولية بالنسبة للمؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات، والذي يمثل كما أسلفنا رقماً

م	مؤشرات النفاذ	مرجعية القيمة المثالية	نسبة التقييم	الوزن
١	عدد خطوط الاتصالات الثابتة لكل مئة من السكان	٦٠	٪٢٠	٤٠
٢	عدد خطوط الاتصالات المتنقلة لكل مئة من السكان	١٧٠	٪٢٠	
٣	نصيب الفرد من التردد الشبكي الدولي الخاص بالإنترنت.	١٠٠,٠٠٠	٪٢٠	
٤	نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز حاسب آلي.	١٠٠	٪٢٠	
٥	نسبة المساكن التي يتوافر فيها اتصال بالإنترنت.	١٠٠	٪٢٠	
م	مؤشرات الاستخدام	مرجعية القيمة المثالية	نسبة التقييم	الوزن
٦	عدد مستخدمي الإنترنت لكل مئة من السكان.	١٠٠	٪٣٣	٤٠
٧	عدد مشتركين خطوط الإنترنت عالية السرعة لكل مئة من السكان.	٦٠	٪٣٣	
٨	عدد خطوط الهاتف المتنقل عالي السرعة لكل مئة من السكان.	١٠٠	٪٣٣	
م	مؤشرات المهارات	مرجعية القيمة المثالية	نسبة التقييم	الوزن
٩	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين.	١٠٠	٪٣٣	٢٠
١٠	إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية.	١٠٠	٪٣٣	
١١	إجمالي نسبة الالتحاق بالمرحلة الجامعية.	١٠٠	٪٣٣	
إجمالي أوزان المؤشرات				
١٠٠				

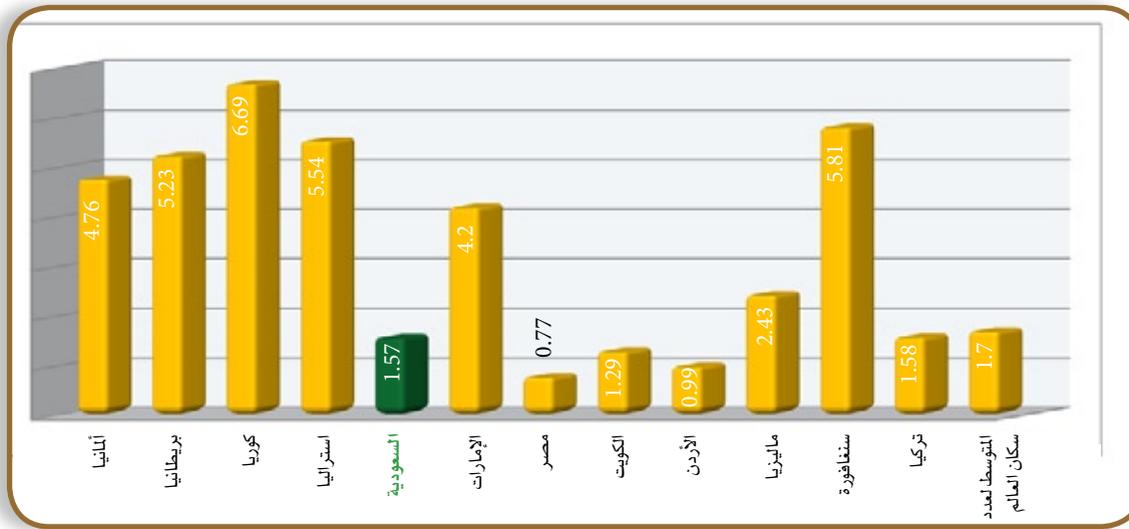
مؤشرات قياس مجتمع المعلومات

وتسع وخمسين دولة. ولقد تقدمت بمرتبتين عن عام ٢٠٠٧م، و بست عشرة مرتبة عن عام ٢٠٠٢م، حيث كانت المملكة في المرتبة الثامنة والستين لعام ٢٠٠٢م. كما أتت المملكة في المرتبة الرابعة على مستوى الدول العربية، والأشكال التالية توضع المقارنة مع الدول المختارة في هذه المؤشرات.

قياسياً للمؤشرات الأحد عشر، ويشمل النفاذ إلى الاتصالات وتقنية المعلومات، واستعماله، والمهارات في استعمالها. وقد صُمم لقياس مستوى مستجدات الاتصالات وتقنية المعلومات وتطورها على مرّ الزمن مع الأخذ في الاعتبار أوضاع البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ولقد احتلت المملكة المرتبة الثانية والخمسين بين المائة



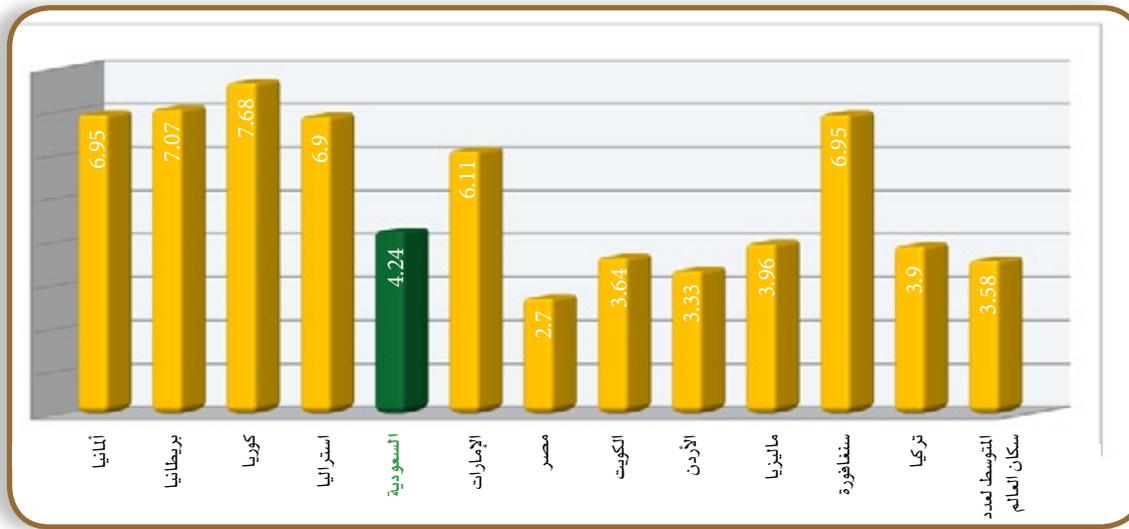
الشكل (22): نسبة مؤشرات النفاذ لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)



الشكل (23): نسبة مؤشرات الاستخدام لعام 1428/1429هـ (2008م)



الشكل (24): نسبة مؤشرات المهارات لعام 1428/1429هـ (2008م)



الشكل (25): نسبة المؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI) لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

مؤشرات قياس مجتمع المعلومات

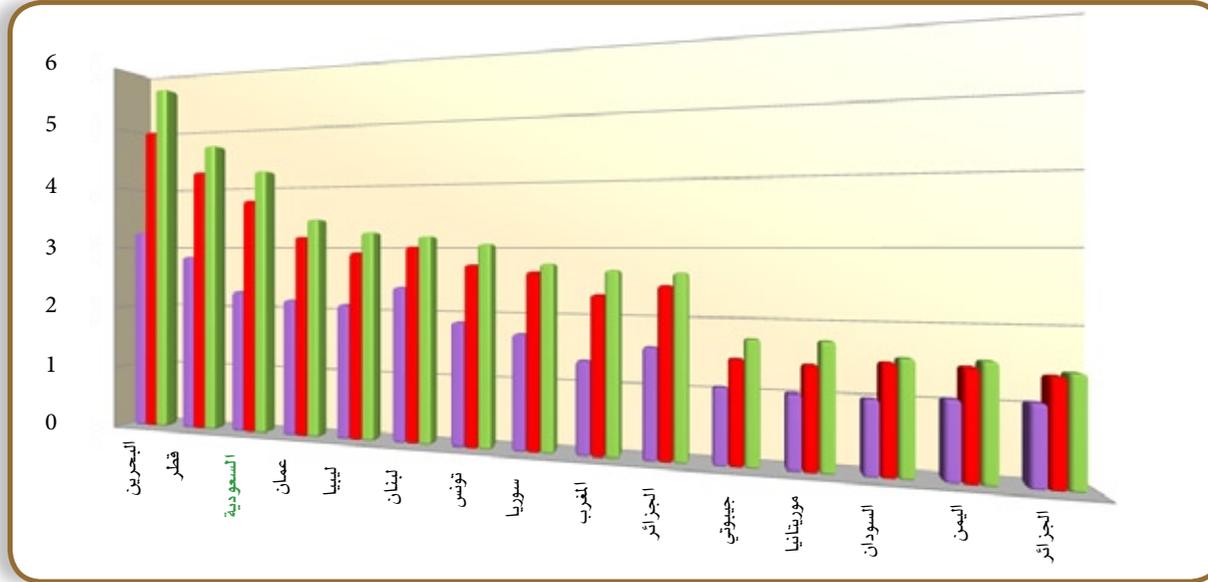
جدول التالي يقدم ملخص لموقع المملكة لدول المقارنة الدولية فيما يتعلق بالمؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات:

الدولة	التنفيذ	الاستخدام	المهارات	الشامل IDI	نسبة توافر الحاسبات لعدد المساكن	نسبة توافر خدمة الانترنت لعدد المساكن	نسبة مشتركي الهاتف المتنقل لكل مئة من السكان	نسبة مشتركي الهاتف الثابت لكل مئة من السكان	نسبة مستخدمي الإنترنت لكل مئة من السكان	نسبة مشتركي النطاق العريض الثابت لكل مئة من السكان	نسبة مشتركي النطاق العريض المتنقل لكل مئة من السكان
ألمانيا	٨,٥٤	٤,٧٦	٨,١٧	٦,٩٥	٨١,٨	٧٤,٩	١٢٨,٣	٦٢,٥	٧٥,٣	٢٧,٥	٢١,٨
بريطانيا	٨,٢٣	٥,٢٣	٨,٤٤	٧,٠٧	٧٨,٠	٧١,١	١٢٦,٣	٥٤,٢	٧٦,٢	٢٨,٢	٣٣,٩
كوريا	٧,٦٠	٦,٦٩	٩,٨٤	٧,٦٨	٨٠,٩	٩٤,٣	٩٤,٧	٤٤,٣	٧٦,٥	٣٢,١	٧٠,٧
أستراليا	٧,١٦	٥,٥٤	٩,١٢	٦,٩٠	٧٤,٩	٦٦,٦	١٠٥,٠	٤٤,٥	٧٢,٠	٢٤,٤	٥٣,٧
السعودية	٥,٤٤	١,٥٧	٧,١٥	٤,٢٤	٤٧,٨	٤١,٥	١٤٢,٩	١٦,٣	٣٠,٨	٤,٢	٩,٤
الإمارات العربية المتحدة	٧,٥٨	٤,٢٠	٧,٠١	٦,١١	٧٤,٠	٦٦,٤	٢٠٨,٦	٣٣,٦	٦٥,٢	١٢,٤	٤٠,٣
مصر	٢,٩٢	٠,٧٧	٦,٠٩	٢,٧٠	١٣,١	١٢,٩	٥٠,٦	١٤,٦	١٦,٦	٠,٩	٤,٩
الكويت	٤,٥٠	١,٢٩	٦,٦٤	٣,٦٤	٣٥,٢	٢٩,٧	٩٩,٦	١٨,٥	٣٤,٣	١,٤	٢,١
الأردن	٣,٧٤	٠,٩٩	٧,٢٢	٣,٣٣	٣٩,٣	١٣,٢	٨٦,٦	٨,٥	٢٦,٠	٢,٢	٠,٠
ماليزيا	٤,٣٨	٢,٤٣	٦,١٩	٣,٩٦	٣٨,٧	٢١,١	١٠٢,٦	١٥,٩	٥٥,٨	٤,٩	٩,٠
سنغافورة	٨,٠٢	٥,٨١	٧,٠٧	٦,٩٥	٨٠,٠	٧٦,٠	١٣٨,١	٤٠,٢	٧٢,٠	٢١,٧	٦٥,٣
تركيا	٤,٦٦	١,٥٨	٧,٠٣	٣,٩٠	٣٧,٧	٢٥,٤	٨٩,١	٢٣,٧	٣٤,٤	٧,٨	٠,٠
المتوسط العالمي	٤,٠٧	١,٧٠	٦,٣٧	٣,٥٨	غير متوافر	غير متوافر	٥٩,٧٤	١٨,٤٩	٢٣,٤٤	٦,٠٨	

الفصل الثامن

يوضح الجدول التالي موقع المملكة بين الدول العربية فيما يتعلق بالمؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات للأعوام ٢٠٠٢م، و٢٠٠٧م، و٢٠٠٨م، والرسم البياني الذي يليه يوضح موقع المملكة للمؤشر الشامل لقياس تقنية الاتصالات وتقنية المعلومات بين الدول العربية للأعوام ٢٠٠٢م، و٢٠٠٧م، و٢٠٠٨م مع ملاحظة أنه تم استبعاد الدول العربية التي تمت مقارنتها ضمن المقارنة الدولية وهي (الكويت، مصر، الأردن، دولة الإمارات العربية المتحدة).

الدولة	مؤشر عام ٢٠٠٢م	مؤشر عام ٢٠٠٧م	مؤشر عام ٢٠٠٨م
الإمارات العربية المتحدة	٣,٣٦	٥,٢٠	٦,١١
البحرين	٣,٢٦	٤,٩٥	٥,٦٧
قطر	٢,٨٥	٤,٢٥	٤,٦٨
السعودية	٢,٢٨	٣,٧٦	٤,٢٤
الكويت	٢,٨٢	٣,٥٤	٣,٦٤
عمان	٢,١٦	٣,١٧	٣,٤٥
الأردن	٢,٣٢	٢,٩٨	٣,٣٣
ليبيا	٢,١٠	٢,٩٢	٣,٢٤
لبنان	٢,٣٩	٣,٠٢	٣,١٧
تونس	١,٨٨	٢,٧٤	٣,٠٦
سوريا	١,٧٣	٢,٦٥	٢,٧٦
مصر	١,٨٢	٢,٤٤	٢,٧٠
المغرب	١,٣٧	٢,٣٣	٢,٦٨
الجزائر	١,٦٠	٢,٤٧	٢,٦٥
جيبوتي	١,٠٨	١,٤٨	١,٥٧
موريتانيا	١,٠٤	١,٤٣	١,٥٧
السودان	١,٠٢	١,٥٠	١,٥٧
اليمن	١,٠٧	١,٤٨	١,٥٧
جزر القمر	١,٠٧	١,٤١	١,٤٦



الشكل (26): نسبة المؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات للدول العربية

للأعوام (٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ م)

٣-٨ مؤشرات سلة الأسعار

وتقنية المعلومات بأسعار مناسبة بحيث تكون في متناول الجميع، فسيهم ذلك وبشكل كبير في ردم الفجوة الرقمية وتعزيز التحول إلى المجتمع المعلومات. ولقد أدركت المملكة هذه العلاقة الطردية، وكان للخطط الاستراتيجية التي تبنتها المملكة والخاصة بتحرير سوق الاتصالات وتقنية المعلومات، ونقل إدارته وتطويره من الدولة إلى القطاع الخاص، الأثر

مما لا شك فيه إلى أن هناك علاقة طردية بين أسعار التقنيات والخدمات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وبين الاستخدام. فكلما انخفضت أسعار خدمات الاتصالات، فسوف تكون هناك زيادة في عدد المستخدمين والعكس صحيح. ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في نسبة الاستخدام ستسهم في خفض الأسعار. وإذ تتوافر خدمات الاتصالات

الفصل الثامن

وتقنية المعلومات تعادل في المتوسط ١٢,٨٪ من الناتج القومي للدخل بالنسبة للفرد، ويتراوح ذلك بين ١,٥٪ في الدول المتقدمة إلى ١٧,٥٪ في الدول النامية. وبعبارة أخرى فإن الدول ذات مستويات الدخل العالية، يدفع فيها الفرد أقل نسبياً مقابل حصوله على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، بينما الدول ذات مستويات الدخل المنخفضة، فإن الفرد يدفع فيها أموالاً أكثر مقابل حصوله على هذه الخدمات. وعلى سبيل المثال، فخدمة توصيل خدمة النطاق العريض تكلف في المتوسط حوالي ١٦,٧٪ من الناتج القومي للدخل في الدول النامية، مقارنة بحوالي ٢٪ فقط في الدول المتقدمة. وأشار التقرير إلى أن الدول التي تتمتع بأقل الأسعار فيما يتعلق بخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات مقارنة بدخلها تشمل: ماكاو (الصين)، هونج كونج، سنغافورة، الكويت، لكسمبورج، الدنمرك، والمملكة المتحدة.

ولقد هدف الاتحاد الدولي للاتصالات من تقديم معلومات إحصائية عن أسعار الخدمات في الدول، إلى مراقبة أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات عن كثب، لتعرّف قدرة الأفراد على تحمل تكلفة الاشتراك في هذه الخدمات أو بعضها، ومن ثم عرّف قدرتهم مقارنة بدخلهم على تحمل تكاليف استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات.

ولقد وضع الاتحاد الدولي للاتصالات وتقنية المعلومات آلية لقياس متوسط سلة الأسعار في الدول؛ وذلك وفق النمط التالي:

الإيجابي في تحسين الخدمة وامتدادها لتشمل مناطق أوسع من المملكة، كما كان لهذه السياسة دور بارز في خفض الأسعار بشكل كبير، وتوفير جو من المنافسة المنضبطة بالنسبة لنوعية ومستوى الخدمات المقدمة من خلال تبني أفضل التقنيات الحديثة، وكذلك بالنسبة لتقديم أفضل الأسعار والعروض؛ حيث أصبحت خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في متناول الجميع وبخاصة محدودي الدخل؛ مما عزز التوجه البناء للدولة في ردم الفجوة الرقمية في المملكة، والتحول إلى مجتمع المعلومات.

ولقد أشار تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في مختلف أنحاء العالم، على الرغم من أن خدمات إنترنت النطاق العريض قد بقيت بمنأى عن إمكانات الكثيرين من مواطني الدول الفقيرة. ولقد أظهر التقرير حدوث انخفاض في أسعار خدمات الاتصالات والإنترنت على مستوى العالم. وشملت سلة أسعار عام ٢٠٠٩م حوالي ١٦١ دولة، وتضمنت متوسط التكلفة لخدمات الهاتف الثابت، والمتنقل، وإنترنت النطاق العريض. وكان هناك انخفاض بنسبة ١٥٪ خلال سنة واحدة. وأظهرت خدمات النطاق العريض الثابت أكبر الخدمات من حيث انخفاض السعر (٤٢ في المائة)، مقارنة بحوالي ٢٥ و ٢٠٪ لخدمات الاتصالات المتنقلة، والهاتف الثابت على التوالي. وأوضح التقرير أنه وعلى الرغم من هذا الانخفاض الكبير في أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، إلا أن هذه الخدمات ظلت بعيدة المنال بالنسبة للكثير من الناس. وأضاف أنه في عام ٢٠٠٩م، كانت سلة أسعار خدمات الاتصالات

مؤشرات قياس مجتمع المعلومات



الحد الأعلى ١٠٠ = سلة أسعار ICT

الحد الأعلى ١٠٠

الحد الأعلى ١٠٠

الشكل (27): آلية قياس متوسط سلة الأسعار

الجدول التالي يوضح نسبة متوسط أسعار الخدمات في المملكة بالنسبة لمتوسط الدخل لعام ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م للهاتف الثابت والهاتف المتنقل وخدمات النطاق العريض للهاتف الثابت، كما هو موضح في الشكل رقم (٢٧).

السنة	الهاتف الثابت	والهاتف المتنقل	خدمات النطاق العريض للهاتف الثابت	متوسط سلة الأسعار
٢٠٠٨م	٠,٧٢	٦٨,٠٠	٣,٠٩	١,٥٠
٢٠٠٩م	٠,٧١	٠,٥٨	٢,٠٦	١,١٢

الفصل الثامن

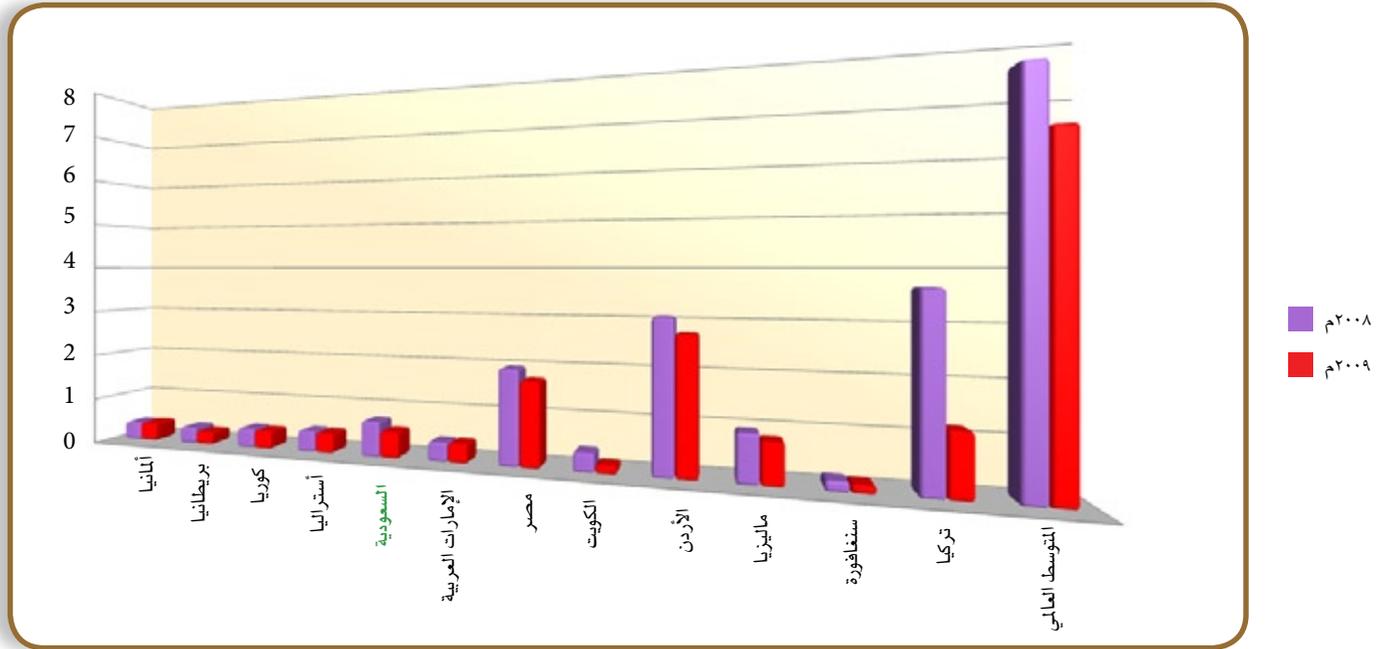
وجاءت المملكة فيما يتعلق بتكلفة خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المرتبة (٢٧) على نطاق العالم، من حيث تقديم خدمات اتصالات وتقنية معلومات بأسعار منخفضة مقارنة بالدخل القومي، وتشمل هذه الخدمات متوسط سلة أسعار الهواتف الثابتة، والمتنقلة، وخدمات الإنترنت (النطاق العريض للهاتف الثابت). وقد أظهر التقرير أنه من حيث تكلفة خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المنطقة، فقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة (٢٢)، والبحرين في المرتبة (٢٦)، وسلطنة عمان في المرتبة (٤٥)، ودولة قطر في المرتبة (٦٣)، ودولة الكويت في المرتبة (٦٥). والجدول التالي يوضح موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية فيما يخص متوسط سلة الأسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ومقارنة بين عام ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م وترتيب الدول عالمياً:

الدولة	متوسط سلة أسعار الاتصالات وتقنية المعلومات بالنسبة للدخل (دولار)	ترتيب الدول بالنسبة لمتوسط سلة أسعار الاتصالات وتقنية المعلومات بالنسبة للدخل
	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م
ألمانيا	٠,٧٩	٠,٨١
بريطانيا	٠,٧٢	٠,٥٧
كوريا	٠,٨٤	٠,٧٩
أستراليا	٠,٩١	٠,٨٧
السعودية	١,٥٠	١,١٢
الإمارات العربية المتحدة	٠,٨٣	٠,٨٢
مصر	٣,٩٥	٣,٤٩
الكويت	٠,٨٠	٠,٣٧
الأردن	٦,١٣	٥,٥١
ماليزيا	١,٩٣	١,٦٧
سنغافورة	٠,٤١	٠,٣٣
تركيا	٧,٣١	٢,٤٢
المتوسط العالمي	١٥,٠	١٢,٨

المصدر: الإتحاد الدولي للاتصالات.

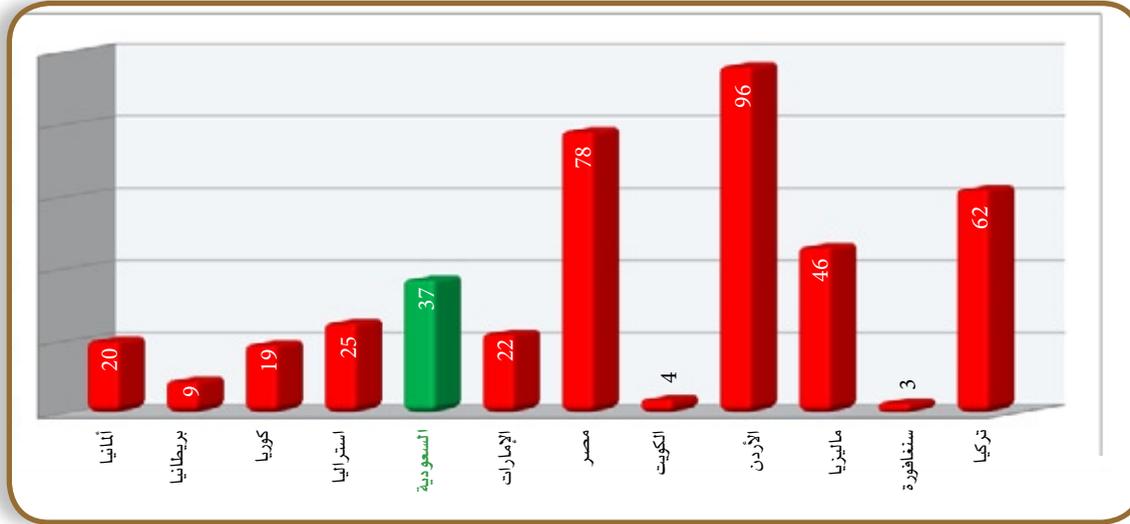
مؤشرات قياس مجتمع المعلومات

الرسم البياني التالي يوضح موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية لعام ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م فيما يخص متوسط سلة الأسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات:



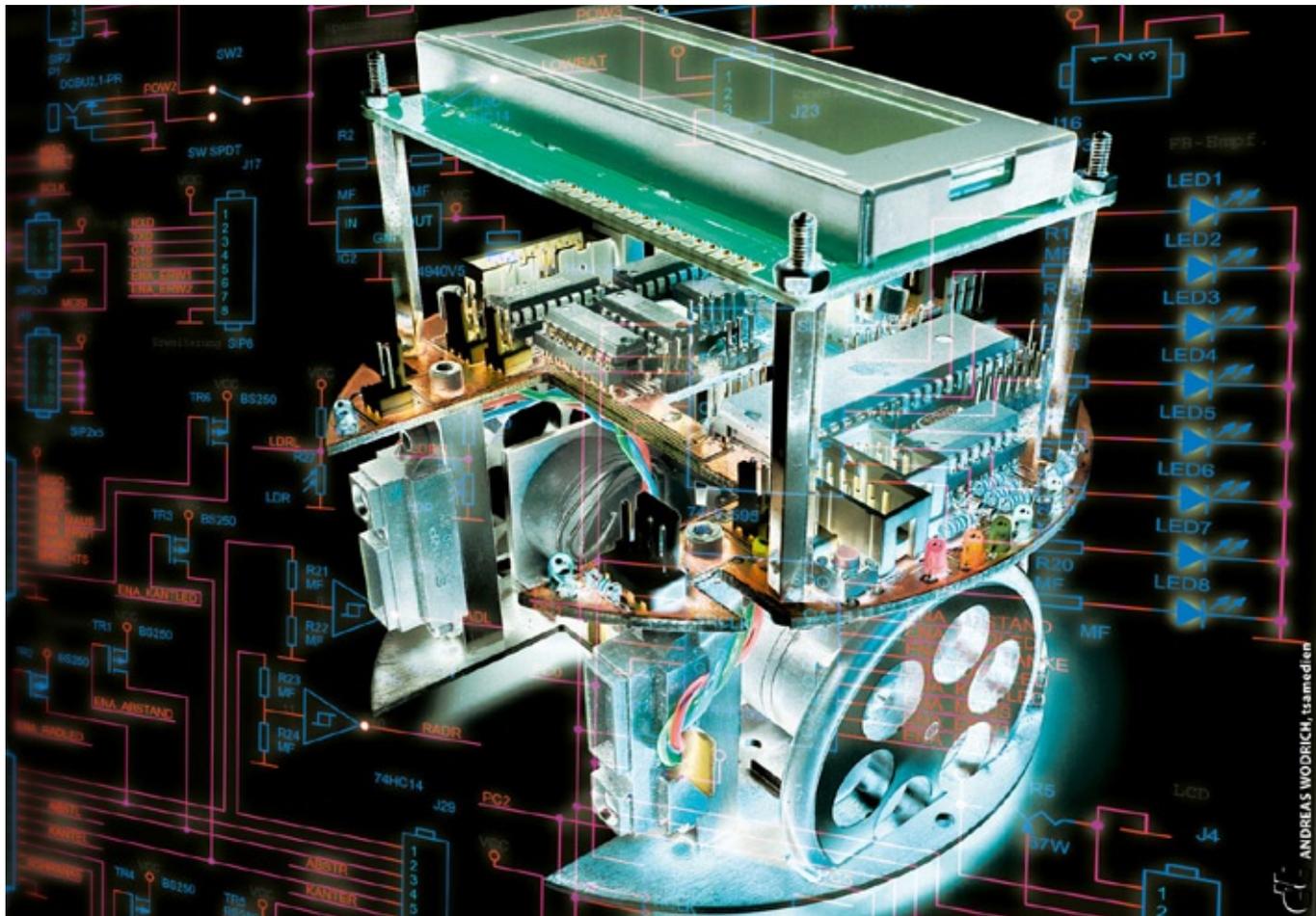
الشكل (28): مقارنة متوسط سلة الأسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام (٢٠٠٨م/٢٠٠٩م)

الرسم البياني التالي يوضح ترتيب المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية لعام ٢٠٠٩م:



الشكل (29): ترتيب المملكة لمتوسط سلة أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام ٢٠٠٩م

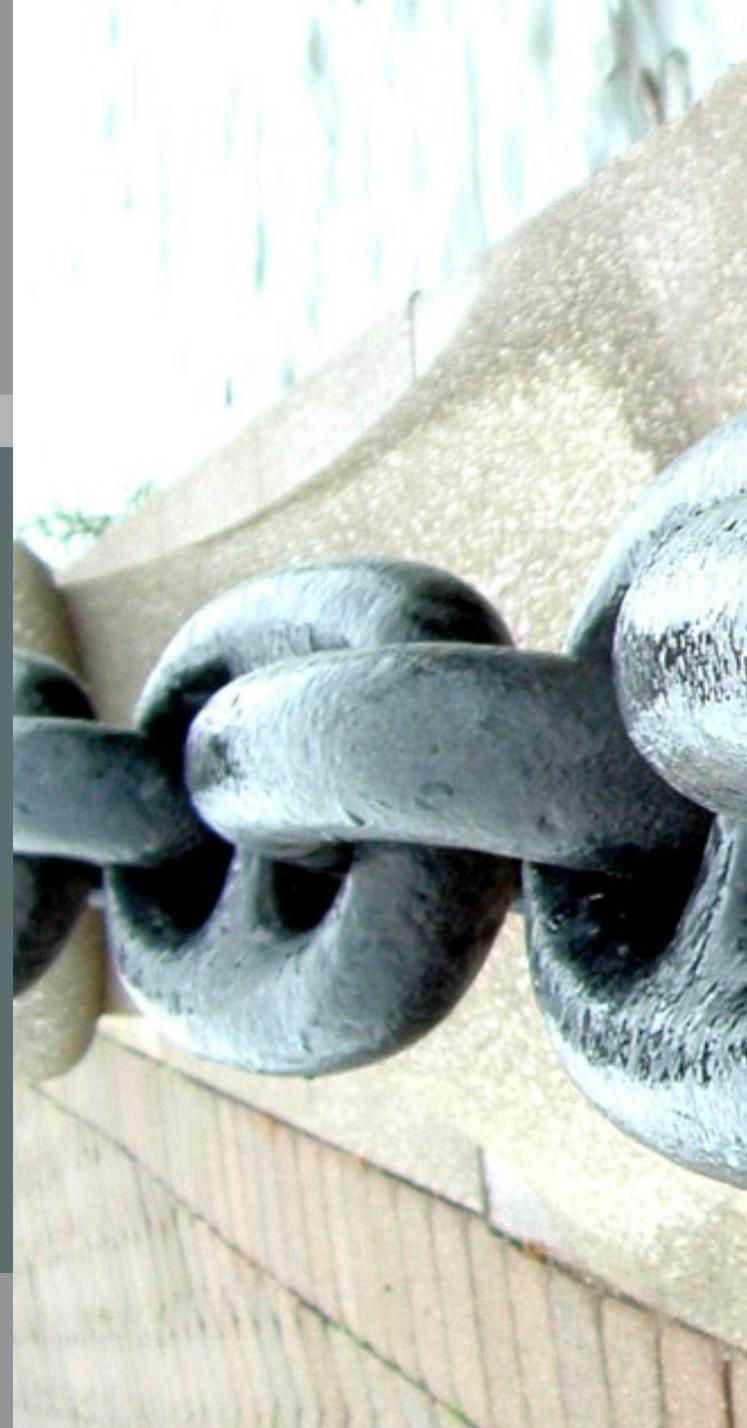
مؤشرات قياس مجتمع المعلومات





9) مراجعة ودراسة وتقييم سير مشاريع الخطة

- 1-9 التعاون والتنسيق من أجل التنفيذ.
- 2-9 دراسة المعلومات الواردة من الجهات عن حالة المشاريع.
- 3-9 دراسة قدرات الجهات على التنفيذ
- 4-9 دراسة مقترحات وآراء الجهات على الخطة ومشاريعها
- 1-4-9 وضع آلية لدراسة المقترحات
- 2-4-9 نتائج الدراسة.



9-1) التعاون والتنسيق من أجل التنفيذ

مما لاشك فيه أن نجاح الخطة في تحقيق أهدافها تركز على تعاون جميع الجهات المناط بها تنفيذ مشاريع الخطة، وتقديم المعلومات الصحيحة والدقيقة عن سير المشاريع ومخرجات هذه المشاريع. كما أن المعلومات والقيم الخاصة بمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات تعتبر جوهرية لقياس مدى التقدم نحو الرؤية المستقبلية للخطة وتقييم نجاحها، وبناء التصورات والخطط المستقبلية على أسس علمية ومنهجية سليمة. لذا فإن من أولويات الوزارة السعي لتوطيد أواصر التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية لإيمانها أن تحقيق الخطة لأهدافها مسؤولية جميع الجهات الحكومية. لذلك حرصت الوزارة في التواصل مع الجهات الحكومية بمختلف القنوات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق هذه الغاية وتعرف العقبات والصعوبات التي قد تواجه تنفيذ الخطة والسعي لتذليلها بحسب الإمكانيات المتاحة للوزارة. كما لمست الوزارة الرغبة الصادقة من مجلس الوزراء الموقر، والدعم الكبير من أجل أن تحقق الخطة أهدافها. ولقد كان لقرار مجلس الوزراء رقم ٧٧٠٨/م ب وتاريخ ١٨/٩/١٤٢٠هـ، المتضمن في فقرته الثانية التأكيد على الجهات الحكومية بالتواصل مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يضمن تنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات من خلال (ورش العمل) والبرامج التدريبية واللقاءات بين المسؤولين في الجهات المعنية والمسؤولين في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. كما تضمنت الفقرة الثالثة التأكيد على كل جهة حكومية معنية إعداد خطط تنفيذية لما يخصها من مشروعات وردت

9) مراجعة ودراسة وتقييم سير مشاريع الخطة

لكي تحقق أي خطة أهدافها، وبخاصة الخطط الضخمة التي تتضمن عدداً كبيراً من المشاريع، ويناط بتنفيذها جهات عدة، تختلف في إمكانياتها وقدراتها وأولويتها، فإن التنسيق والتعاون والمتابعة والمراجعة المستمر لمسارات مشاريع الخطة، تعتبر سبباً رئيسياً في نجاح هذه الخطط.





في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات في إطار خطط التنمية، وإدراج تلك الخطط في مشروعات الميزانية السنوية الخاصة بها. ويعتبر هذا القرار الموقر أساساً في بناء جسور التواصل والتنسيق مع الجهات الحكومية بما يحقق الأهداف المنشودة.

9-2) دراسة المعلومات الواردة من الجهات

عن حالة المشاريع

في التقرير السابق تم رصد المعلومات الإحصائية عن حالة المشاريع وفق ما تم الحصول عليه من الجهات، وتم التنويه بأن الوزارة سوف تقوم بتحليل هذه المعلومات الإحصائية والتواصل مع الجهات المعنية بالتنفيذ للتأكد من دقة المعلومات بناءً على ما هدفت إليه الخطة وأهدافها وما تضمنه الوصف الخاص بالمشاريع. ولقد قامت الوزارة بمراجعة المشاريع وتبين أن بعض المشاريع تم تقييم حالتها من بعض الجهات بأنها منتهية بناءً على ما هو متوافر لديهم من أعمال وأنشطة ومخرجات قديمة، وذلك بخلاف الواقع والمقصود من الخطة، حيث هدف من هذه المشاريع التحديث والتطوير على ما هو قائم، وقد تم مخاطبة هذه الجهات وإيضاح الصورة لها وحثها على البدء في تنفيذ هذه المشاريع بناءً على أهدافها المرسومة. والقائمة التالية توضح هذه المشاريع والجهات المعنية بتنفيذها ومقترح أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات الذي وجه لهذه الجهات من أجل مراجعة وتقييم هذه المشاريع والتأكد من تطابقها مع المخرجات والأهداف لهذه المشاريع:

الفصل التاسع

رقم المشروع	المشروع	الجهة المنفذة	الملاحظات التي أرسلت للجهات
6	إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.	وزارة الخدمة المدنية	لقد تم تحديد حالة المشروع بأنه منتهي وذلك بناءً على الحوافز الموجودة حالياً؛ لذلك نأمل مراجعة ذلك حيث هدف من المشروع مراجعة الحوافز القائمة والتي تقدم إلى كوادرات الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية والسعي لتقديم مزيد من الحوافز لهم؛ لكي تكون هذه الحوافز منافسة لما يقدمه القطاع الخاص.
7	اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة للتعين والترقية لموظفي الجهات الحكومية.	وزارة الخدمة المدنية	يهدف هذا المشروع إلى قبول الشهادات المتحصل عليها في عملية المفاضلة للتعين والترقية لموظفي الجهات الحكومية من خلال اجتياز الاختبارات المعتمدة، بدون إلزام الموظف بالحصول على دورة معتمدة؛ إنما العبرة باجتياز الموظف للاختبارات المعتمدة، لذا نأمل مراجعة هذا المشروع والسعي لوضع الأنظمة واللوائح التي تحقق أهداف هذا المشروع.
67	إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.	وزارة التربية والتعليم	هدف من هذا المشروع إلى إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية إلى جميع وثقات ومراحل التعليم، وبمراجعة المناهج الدراسية فلقد تبين أن المشروع غير منتهي حيث اقتصر التطبيق حالياً على مناهج المرحلة الثانوية فقط.
86	تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.	وزارة الخدمة المدنية	هدف من هذا المشروع مراجعة وإعادة النظر في تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص الموجودة، وعمل التحديثات والإضافات المناسبة بما يتوافق مع المستجدات والتطورات الحديثة، لذا نأمل مراجعة سير المشروع ووضع الدراسات المناسبة للبدء في تنفيذ ما هدف إليه المشروع.
92	تفعيل التفريغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.	وزارة الخدمة المدنية	هدف من هذا المشروع إلى التشجيع والتسهيل على الراغبين من موظفي الدولة في مواصلة دراستهم والحصول على درجة الماجستير من خلال الإيفاد الداخلي، وحيث إن التطبيق الفعلي يواجه بعض الصعوبات والمعوقات، لذا نأمل مراجعة سير المشروع ووضع الدراسات والتوصيات والأنظمة واللوائح التي تحقق ما هدف له المشروع.

9-3) دراسة علاقة ومناسبة الجهات للتنفيذ

وبعد متابعة بعض الجهات أولوياتها إتضح صعوبة أو تأخر تنفيذ هذه الجهات لتلك المشاريع، مما استدعى الوزارة للبحث عن جهات أكثر مناسبة واستعداد لتنفيذ هذه المشاريع بدلا من انتظار الجهات السابقة للتكيف مع متطلبات المشاريع مما قد يعرض هذه المشاريع للتأخر في عملية التنفيذ. وكخطوات استباقية فلقد تم إحالة بعض المشاريع إلى جهات أخرى بعد التنسيق مع جميع الجهات المعنية، والجدول التالية رقم (٧) يوضح هذه المشاريع والجهات السابقة والحالية لتنفيذ المشروع:

تم عمل مراجعة للمشاريع التي لم يتم البدء بها من عدة أوجهة للخروج بتصوير عن الأسباب الرئيسة لعدم بدء الجهات بتنفيذ المشاريع الموكلة لها، مع التركيز على محور إمكانية الجهة لعملية التنفيذ ومناسبة الجهة للتنفيذ بعد ورود ملاحظات واقتراحات الجهات. وحيث إنه لم يتم في الخطة تحديد الجهات المناط بها تنفيذ المشاريع، ولقد اجتهدت الوزارة في تحديد هذه الجهات بناء على التخصصات وطبيعة وأنشطة وأعمال هذه الجهات. وتمت مخاطبة الجهات من أجل التنفيذ، وأبدوا موافقتهم،

رقم المشروع في الخطة	اسم المشروع	الجهة السابقة	الجهة الحالية
١١	بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها	مصلحة الإحصاءات العامة	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
٣٠	تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد	مجلس الخدمة المدنية	وزارة الخدمة المدنية
٥٥	تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	جميع الجهات	جميع الجهات وتم إضافة الهيئة العامة للاستثمار
٧١	إنشاء مكتبة رقمية	وزارة الثقافة والإعلام	مكتبة الملك عبدالعزيز العامة

وتم التطرق في التقرير الأول «التحول إلى مجتمع المعلومات» لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، على أن يتم دراسة هذه المقترحات والآراء ووضع التوصيات والنتائج على هذه المقترحات.

ولقد تم تحليل المعلومات التي وردت من الجهات بخصوص طلب تعديل الاسم أو الوصف أو كليهما. ووضعت منهجية لدراسة وتحليل هذه المتطلبات بناءً على مقارنة ما ورد من الجهات من مبررات ومقابلة ذلك على المعايير التي تضمنتها الخطة وأهدافها والمخرجات المتوقعة من المشروع. وتم تكوين لجنة من المختصين في أمانة الخطة لدراسة هذه المتطلبات والمقترحات. وتم دراسة كل متطلب على حده. ولقد قامت هذه اللجنة بوضع تصوراتها حيال طلبات التغيير ومبررات القبول أو الرفض، وفق نماذج تم إعدادها لذلك، بعد الأخذ في الاعتبار النقاط التالية:

○ إن الخطة تم بناؤها بتعاون مختصين في مجالات شتى يمثلون الجهات الحكومية والجامعات والقطاع الخاص، كما تمت دراستها من قبل بيوت الخبرة والجهات الاستشارية وبذلت فيها مجهودات كبيرة حتى إقرارها.

- تمت مراجعة الخطة من قبل هيئة الخبراء ومجلس الشورى.
- إن أي تغيير سوف يستوجب موافقة المقام السامي على ذلك.
- الأخذ في الاعتبار عند تقييم ومراجعة ودراسة طلبات التغيير التطورات الحديثة التي طرأت على الاتصالات وتقنية المعلومات.
- الحرص على عدم الموافقة على طلب أي تغيير إلا للطلبات الجوهرية المتوافقة مع المستجدات والتطورات الحديثة، أو المتوافقة مع القرارات

9-4) دراسة مقترحات وآراء الجهات على الخطة ومشاريعها

9-4-1) وضع آلية لدراسة المقترحات

من منطلق أن نجاح الخطة يعتمد على تكاتف وتضافر الجهود بين جميع الجهات ذات العلاقة في تنفيذ الخطة، ورغبة في إشراك الجهات في تطوير آليات التنفيذ والمشاركة في صياغة المقترحات والآراء المناسبة لتحقيق أهداف الخطة، وبخاصة أن مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من المجالات المتطور ويحظى بمتغيرات ومستجدات سريعة، فلقد سعت الوزارة لتحقيق هذا المبدأ من تأكيد أهمية بناء بيئة محفزة للتواصل وتبادل الآراء من خلال الزيارات المتبادلة وعقد الاجتماعات واللقاءات وورش العمل. كما أسهمت المكاتبات والخطابات على تأكيد هذا المفهوم من خلال طلب آراء الجهات ومقترحاتهم فيما يخص محاور الخطة ومشاريعها. ويتأكد ذلك من خلال نموذج متابعة المشاريع الذي أرسل للجهات المتضمن على معلومات متنوعة ومحاور للتعرف عن سير المشاريع والتعرف على أهم مخرجاته. كما ترك مجال من الحرية للمشاركة في صياغة المشاريع وإبداء الآراء فيما يتعلق باسم المشروع ووصفه، ووضع خيار للجهات لتحديد مناسبة الاسم والوصف، واقتراح البديل وإبداء الأسباب.

لقد تم إدراج آراء ومقترحات الجهات الحكومية على اسم المشروع ووصفه، والتي ضمنتها الجهات الحكومية في نموذج سير المشاريع.

مراجعة ودراسة وتقييم سير مشاريع الخطة

- كمقررات دراسية في المناهج الدراسية). وكذلك (شبكة «بعد» الذكية، ومشروع «معالي» للمقررات الرقمية بدلاً من توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم).
- بعض مشاريع الخطة تضمنت لأوصاف وشروح مقتضبة، مما أوجد غموضاً وعدم وضوح لبعض مسميات وأوصاف المشاريع؛ ما أدى إلى طلب تغيير لمزيد من الوضوح.
- توسيع نطاق المشروع بما يعود بالفائدة على مخرجاته؛ مثل (إعداد وتحديث مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات بدلاً من إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات).
- بعض التغييرات تم طلبها بناءً على قرارات سامية فيما يختص بالمسميات أو المصطلحات؛ مثل تعديل مسمى الهاتف الجوال ليصبح الهاتف المتنقل، وكذلك تعديل مصطلح الحكومة الإلكترونية ليصبح التعاملات الإلكترونية الحكومية.
- بعض التغييرات الطفيفة تمثلت في تغييرات لغوية، أو دمج لفئات المجتمع، أو طلب التخصيص أو طلب التعميم... إلخ؛ مثل (قوافل محو أمية استخدام الحاسب والإنترنت إلى قوافل التدريب الإلكتروني). وكذلك (إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني - أو - مشروع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد بدلاً من إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني).
- بعض التغييرات كانت لتحسين وتفعيل الأداء لتحقيق أهداف المشروع. مثال (تقديم منح لخريجي الثانوية للتأهيل في مجال الاتصالات وتقنية

والأوامر السامية الحديثة.

- الحرص على عدم تأثير التغيير على نطاق ومحاور الخطة الأساسية ومشاريعها.
- الحرص على أن يكون التغيير متوافقاً مع الأهداف العامة والمحددة للخطة ومتوافقاً مع أهداف المشاريع.
- ورغبة في توسيع نطاق الدراسة وإشراك المختصين من خارج الوزارة، فقد تم إرسال ما تم التوصل إليه من نتائج إلى المجموعة الاستشارية لأمانة الخطة، والتي تتكون من مختصين في مجالات عدة، للاستئناس بأرائهم فيما يتم عرضه عليهم من موضوعات وأعمال ذات علاقة بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، ولمساعدة الوزارة في تحديد القرارات المناسبة من أجل الإسهام في تحقيق أهداف الخطة.

9-4-2 نتائج الدراسة

لقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- بعض الجهات الحكومية ترغب في تطويع مشاريع الخطة لكي تتوافق مع ما لديها من مشاريع.
- هناك تداخل في اختصاصات الإدارات في بعض الجهات، ما تسبب في لبس في فهم طبيعة المشروع وجذب المشروع أو إبعاده إلى إدارات أخرى.
- بعض التغييرات تأسس لتضييق نطاق المشروع؛ مثل (تطوير مقررات دراسية في الحاسب والإنترنت بدلاً من إدخال الحاسب والإنترنت

الفصل التاسع

المعلومات بدلاً من تقديم قروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات).
 ○ بعض التغييرات إضافة شروح وتوضيح لبعض المعاني.
 والجدول التالي يستعرض طلبات التغيير من الجهات التي تمت الموافقة عليها، وتم تقسيمه إلى قسمين. القسم الأول تعديل الإسم، والقسم الثاني تعديل الوصف، وسبب الموافقة على هذا التعديل.

القسم الأول: طلبات تعديل الإسم

رقم المشروع	اسم المشروع في الخطة	الجهة المنفذة	الاسم المقترح من الجهة	السبب
٨	وضع خطة تنفيذية للتعاملات الإلكترونية الحكومية وتنفيذها.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)	وضع استراتيجية وخطة تنفيذية للتعاملات الإلكترونية الحكومية والإشراف على تنفيذها.	الاسم المقترح أشمل ويتمشى مع أهداف برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية حيث أنه معني بمتابعة التنفيذ في الكثير من أجزاء الخطة، والمعني بالتنفيذ جهات حكومية أخرى.
٩	وضع ضوابط لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)	وضع ضوابط لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية.	تغيير طفيف، ومن المناسب تقيده بالجهات الحكومية.
١١	إنشاء شبكة التعاملات الإلكترونية الحكومية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)	إنشاء وإدارة وتشغيل الشبكة الحكومية الآمنة.	الاسم المقترح أشمل وأوسع في نطاق التغطية.
٢٥	تطوير موقع على الإنترنت للمنتجات الوطنية.	وزارة التجارة والصناعة	بناء بوابة الكترونية للمنتجات الوطنية.	تغيير مناسب؛ الاسم المقترح أشمل وأوسع في نطاق التغطية.
٣٤	إصدار التراخيص الفتوية.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	إصدار التراخيص الفتوية من النوع (ب).	يقبل التغيير حيث إن النوع (ب) متعارف عليه عالمياً.
٤٤	إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والجوال، ومتابعة تنفيذها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمنقل، ومتابعة تنفيذها.	تعديل طفيف، ومتوافق مع الاسم المعتمد، حيث سيتم تعديل أي ذكر في المشاريع ووصفها من الجوال للمنتقل.

مراجعة ودراسة وتقييم سير مشاريع الخطة

رقم المشروع	اسم المشروع في الخطة	الجهة المنفذة	الاسم المقترح من الجهة	السبب
٤٨	إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	إعداد وتطوير وتوثيق السياسة العامة ومعايير التنفيذ للخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.	تعديل لطيف ومناسب؛ الاسم المقترح أشمل وأوسع في نطاق التغطية.
٥١	إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	إعداد وتحديث مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.	تعديل لطيف ومناسب؛ الاسم المقترح أشمل وأوسع في نطاق التغطية.
٦٥	إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني.	وزارة التعليم العالي	إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني.	الاسم المعتد هو التعلم الإلكتروني.
٧٧	صندوق التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	مبادرة التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات.	تغير مناسب، لصعوبة إنشاء الصندوق، ولعدم الحاجة في ظل توافر العديد من الجهات التي تقدم التدريب المجاني.
٧٩	قوافل محو أمية استخدام الحاسب والإنترنت.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	قوافل التدريب الإلكتروني.	تغير مناسب لتفادي ذكر مصطلحات سلبية مثل "محو الأمية".
٩٤	تقديم قروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	صندوق تنمية الموارد البشرية	تقديم منح للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	الجهة المنفذة تقدم منح من خلال الدورات التدريبية، فالتغيير مهم جداً وإيجابي بدلاً من القرض يكون منحة.
٩٥	تقديم قروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات.	صندوق تنمية الموارد البشرية	تقديم منح لخريجي الثانوية للتأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	الجهة المنفذة تقدم منح من خلال الدورات التدريبية، فالتغيير مهم جداً وإيجابي بدلاً من القرض يكون منحة.

القسم الثاني: طلبات تعديل الوصف

رقم المشروع	وصف المشروع في الخطة	الجهة المنفذة	الوصف المقترح من الجهة	السبب
١١	تعتمد الحكومة الإلكترونية على ترابط الجهات الحكومية إلكترونياً، والاستفادة من قواعد البيانات المتوافرة لدى الجهات، وتزويدها بالبيانات اللازمة؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إنشاء شبكة للحكومة الإلكترونية، من خلال الإنترنت، أو من خلال شبكة خاصة؛ وذلك لتسهيل تطبيق الحكومة الإلكترونية وتسريعها، وتقليل النفقات الإجمالية على الدولة.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)	تعتمد التعاملات الإلكترونية الحكومية على ترابط الجهات الحكومية إلكترونياً، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إنشاء شبكة اتصالات خاصة بالتعاملات الإلكترونية الحكومية، وتمكن هذه الشبكة مركز التعاملات الحكومية الإلكترونية بأن يكون حلقة وصل بين الجهات الحكومية بحيث يتم توحيد آلية الارتباط بين الجهات ويختصر تكلفتها.	تعديل جيد وأوضح.
٣٠	يُعرف نظام العمل والعمال العامل على أنه: "كل شخص يعمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه، ولو كان بعيداً عن نظارته مقابل أجر"، لذا وبحكم التقدم في الاتصالات وتقنية المعلومات فقد أصبح من الضروري اعتماد هذا الأسلوب من العمل بشكل مباشر كصيغة مقبولة في أنظمة العمل الحكومية والخاصة، وإيجاد الأنظمة التي تتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد، وتضمن حق كل من العامل وصاحب العمل. ويهدف هذا المشروع إلى اعتماد أسلوب العمل عن بُعد، وإيجاد الأطر المنظمة له، وذلك لتشجيع انتشار فكرة العمل عن بُعد والاستفادة منه، وتوفير فرص وظيفية مناسبة للمرأة، وتقليل البطالة، وزيادة فرص العمل لجميع شرائح المجتمع، وتخفيض حركة المرور في الشوارع، والحد من الهجرة إلى المدن.	وزارة العمل	يُعرف نظام العمل العامل على أنه: "كل شخص يعمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه، ولو كان بعيداً عن نظارته مقابل أجر"، لذا وبحكم التقدم في الاتصالات وتقنية المعلومات فقد أصبح من الضروري اعتماد هذا الأسلوب من العمل بشكل مباشر كصيغة مقبولة في أنظمة العمل الحكومية والخاصة، وإيجاد الأنظمة التي تتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد، وتضمن حق كل من العامل وصاحب العمل. ويهدف هذا المشروع إلى اعتماد أسلوب العمل عن بُعد، وإيجاد الأطر المنظمة له، وذلك لتشجيع انتشار فكرة العمل عن بُعد والاستفادة منه، وتوفير فرص وظيفية مناسبة للمرأة، وتقليل البطالة، وزيادة فرص العمل لجميع شرائح المجتمع، وتخفيض حركة المرور في الشوارع، والحد من الهجرة إلى المدن.	تكون العبارة المقبولة كالاتي: " وتوفير فرص وظيفية وتقليل البطالة"، وبدون التطرق للجنس. كما تم الاطلاع على نظام العمل الجديد ١٤٣٠هـ ولم يتم التطرق إلى كلمة عمال وعلية يتم إزالة كلمة عمال الواردة في الوصف المقترح.

مراجعة ودراسة وتقييم سير مشاريع الخطة

رقم المشروع	وصف المشروع في الخطة	الجهة المنفذة	الوصف المقترح من الجهة	السبب
٤٢	تتضمن الخطة الوطنية للترقيم قواعد وإرشادات لترقيم جميع أنواع خدمات الاتصالات في المملكة، وتشمل خدمات شبكة المقاسم الهاتفية العامة، وشبكات الهاتف الجوال العامة (مثل نظام الهاتف الجوال جي اس ام، وخدمات النداء الآلي، وخدمات الهاتف الجوال عبر الأقمار الصناعية)، وخدمات شبكة معطيات بتبديل الرزم وخدمات التلكس، وتطبيق القواعد والإرشادات المضمنة في الخطة الوطنية للترقيم على جميع المرخص لهم، وعلى جميع مستخدمي الخطة الوطنية للترقيم. ويهدف هذا المشروع إلى تحديث الخطة الوطنية للترقيم دورياً لمواكبة النمو المستقبلي، وتوفير المرونة لاستيعاب الخدمات الجديدة، وتحقيق الانسجام مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	يهدف هذا المشروع إلى تحديث الخطة الوطنية للترقيم دورياً لمواكبة النمو المستقبلي، ولضمان توافر الأرقام والرموز الكافية للخدمات، وتوفير المرونة لاستيعاب التقنيات والخدمات الجديدة للوفاء بالمتطلبات الحالية والمستقبلية، وتحقيق الانسجام مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، أخذاً بعين الاعتبار آخر التوجهات والتطورات التقنية. كما يُجِبُّ أَنْ يُسَاعِدَ المشروع أيضاً الهيئة على إعداد أسلوب مناسب لإدارة موارد الترفيم والرموز بكفاءة عالية، وكذلك تلبية متطلبات المرخصين الجدد لتقديم خدمات الهاتف الثابت والمتنقل بشكل فوري.	المقترح مقبول مع عدم ضرورة تحديد التقنية، ويكتفي بمصطلح آخر التوجهات والتطورات التقنية، كونها تتغير باستمرار وتحديدها هنا يمكن إن يمنع مواكبة التقنيات التي تحديث بشكل سريع جداً.
٥١	يهدف هذا المشروع إلى إعداد مواصفات فنية وطنية قياسية لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات وتبني على المعايير الدولية الصادرة عن الجهات المختصة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والمعهد الأوروبي للاتصالات، ويشمل ذلك معايير المطابقة الكهرومغناطيسية للاتصالات، وإضافة إلى المعايير الأخرى المتعلقة بالربط الكهرومغناطيسية، وإضافة إلى المعايير الأخرى المتعلقة بالربط بالشبكات ومعايير اللاسلكي. ويهدف هذا المشروع -أيضاً- إلى حماية المستخدمين وحماية شبكات المشغلين المرخص لهم من الضرر، وحماية الطيف الترددي من التداخل.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	يهدف هذا المشروع إلى إعداد المواصفات الفنية لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات وتحديثها حسب الحاجة والتي تبني على المعايير الدولية الصادرة عن الجهات المختصة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والمعهد الأوروبي للاتصالات، ويشمل ذلك معايير المطابقة الكهرومغناطيسية والاتصالات، وإضافة إلى المعايير الأخرى المتعلقة بالربط بالسلامة الكهربائية، وإضافة إلى المعايير الأخرى المتعلقة بالربط بالشبكات ومعايير اللاسلكي. ويهدف هذا المشروع -أيضاً- إلى حماية المستخدمين وحماية شبكات المشغلين المرخص لهم من الضرر، وحماية الطيف الترددي من التداخل.	تغيير غير جذري ومناسب.

الفصل التاسع

رقم المشروع	وصف المشروع في الخطة	الجهة المنفذة	الوصف المقترح من الجهة	السبب
٧٣	<p>هناك حاجة ماسة إلى زيادة المحتوى الرقمي المحلي، سواء باللغة العربية أو بغيرها من اللغات، وذلك من خلال تحفيز القطاع الخاص لإنتاج المحتوى الرقمي، وحماية حقوق الملكية الفكرية لهذا المحتوى. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة المحتوى المحلي من خلال التركيز على مجالات متعددة ووضع هذا المحتوى بصيغ مختلفة. ويتطلب ذلك العمل على عدة أصعدة حيث يمكن أن تطرح مبادرات فرعية، تشمل دعم إعادة هيكلة مصادر المحتوى التقليدية، والعمل على توفير بيئة استضافة محلية للمحتوى والخدمات المحلية بجودة عالية وأسعار تنافسية، وتقديم حوافز لمشاريع النشر الإلكتروني من قبل الجهات المعنية، ودعم الاعتماد على مزودي الخدمات الإلكترونيين المحليين ودعم البحث والتطوير في مجال معالجة اللغة العربية، وتوحيد المعايير المتعلقة بالمحتوى العربي وأدواته.</p>	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	<p>هناك حاجة ماسة إلى زيادة المحتوى الرقمي المحلي، سواء باللغة العربية أو بغيرها من اللغات، وذلك من خلال تحفيز القطاع الخاص لإنتاج المحتوى الرقمي، وحماية حقوق الملكية الفكرية لهذا المحتوى. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة المحتوى المحلي من خلال التركيز على مجالات متعددة ووضع هذا المحتوى بصيغ مختلفة. ويتطلب ذلك العمل على عدة أصعدة حيث يمكن أن تطرح مبادرات فرعية، تشمل دعم إعادة هيكلة مصادر المحتوى التقليدية، والعمل على توفير بيئة استضافة محلية للمحتوى والخدمات المحلية بجودة عالية وأسعار تنافسية، وتقديم حوافز لمشاريع النشر الإلكتروني من قبل الجهات المعنية، ودعم الاعتماد على مزودي الخدمات الإلكترونيين المحليين ودعم البحث والتطوير في مجال معالجة اللغة العربية، وتوحيد المعايير المتعلقة بالمحتوى العربي وأدواته.</p>	تعديل مهم وداعم للمشروع.
٧٧	<p>يتبنى كثير من الدول فكرة التدريب المجاني لتمكين شرائح عديدة من المجتمع لكسب المهارات المعلوماتية والاستفادة من التقنيات الجديدة، وعلى الرغم من كثرة مراكز التدريب في المملكة، إلا إن هناك بعض المعوقات التي تمنع الاستفادة من البرامج التدريبية المتاحة بعضها مادية وأخرى معنوية، لذلك فإن التدريب المجاني يساعد في تذليل تلك المعوقات. ومما لا شك فيه أن التدريب المجاني سيضمن نجاح خطط الدولة في تطبيق برامجها الإلكترونية، مثل برامج الحكومة الإلكترونية، ويهدف هذا المشروع إلى تقديم دورات وبرامج تدريبية مجانية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال جهات حكومية وغير حكومية على مدى السنوات القادمة، وتقدم هذه الدورات والبرامج للمواطنين غير القادرين، وبخاصة ذوي الدخل المحدود، وفق شروط معينة. ويسعى من هذه المبادرة إلى رفع الوعي بأهمية تقنية المعلومات، وردم الفجوة الرقمية، وزيادة استخدام تقنية المعلومات في رفع الإنتاجية، وتخفيض التكلفة، وزيادة فرص العمل، والتحول إلى مجتمع المعلومات.</p>	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	<p>تتبنى كثير من الدول فكرة التدريب المجاني في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لتمكين شرائح عديدة من المجتمع لكسب المهارات المعلوماتية والاستفادة من التقنيات الجديدة، وعلى الرغم من كثرة مراكز التدريب في المملكة، إلا إن هناك بعض المعوقات التي تمنع الاستفادة من البرامج التدريبية المتاحة بعضها مادية وأخرى معنوية، لذلك فإن التدريب المجاني يساعد في تذليل تلك المعوقات. ومما لا شك فيه أن التدريب المجاني سيضمن نجاح خطط الدولة في تطبيق برامجها الإلكترونية، مثل برامج الحكومة الإلكترونية، ويهدف هذا المشروع إلى تقديم دورات وبرامج تدريبية مجانية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال جهات حكومية وغير حكومية على مدى السنوات القادمة، وتقدم هذه الدورات والبرامج للمواطنين غير القادرين، وبخاصة ذوي الدخل المحدود، وفق شروط معينة. ويسعى من هذه المبادرة إلى رفع الوعي بأهمية تقنية المعلومات، وردم الفجوة الرقمية، وزيادة استخدام تقنية المعلومات في رفع الإنتاجية، وتخفيض التكلفة، وزيادة فرص العمل، والتحول إلى مجتمع المعلومات.</p>	تغيير مناسب.

مراجعة ودراسة وتقييم سير مشاريع الخطة

رقم المشروع	وصف المشروع في الخطة	الجهة المنفذة	الوصف المقترح من الجهة	السبب
٩٤	يعتبر العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات خياراً نموذجياً للشباب السعودي، والكوادر المؤهلة من الشباب السعودي أقل بكثير من الفرص المتاحة حالياً، أو من متطلبات الخطة عند البدء في التنفيذ. ويهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر مؤهلة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال برامج إعادة تأهيل لحاملي الشهادات الجامعية للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق دخل عالٍ يتناسب مع طموحاتهم. لذا يقترح هذا المشروع إعادة تأهيل ستة آلاف خريج بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لإعادة التأهيل، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الجامعيين في كل مجال، على أن يتم تحديث هذه الضوابط دورياً. وتكون مدة برنامج التأهيل سنتين.	صندوق تنمية الموارد البشرية	يعتبر العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات خياراً نموذجياً للشباب السعودي، والكوادر المؤهلة من الشباب السعودي أقل بكثير من الفرص المتاحة حالياً، أو من متطلبات الخطة عند البدء في التنفيذ. ويهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر مؤهلة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال برامج إعادة تأهيل لحاملي الشهادات الجامعية للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق دخل عالٍ يتناسب مع طموحاتهم. لذا يقترح هذا المشروع إعادة تأهيل ستة آلاف خريج بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لإعادة التأهيل، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الجامعيين في كل مجال، على أن يتم تحديث هذه الضوابط دورياً.	الجهة المنفذة تقدم منحاً من خلال الدورات التدريبية، والتي مددها أقل من سنتين، فالتغيير مفيد وواقعي.
٩٥	يعتبر العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات خياراً نموذجياً للشباب السعودي، والكوادر المؤهلة من الشباب السعودي أقل بكثير من الفرص المتاحة حالياً، أو من متطلبات الخطة عند البدء في التنفيذ. ويهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر مؤهلة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال برامج إعادة تأهيل لحاملي الشهادات الجامعية للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق دخل عالٍ يتناسب مع طموحاتهم. لذا يقترح هذا المشروع إعادة تأهيل ستة آلاف خريج بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لإعادة التأهيل، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الجامعيين في كل مجال، على أن يتم تحديث هذه الضوابط دورياً. وتكون مدة برنامج التأهيل سنتين.	صندوق تنمية الموارد البشرية	يهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تدريب حاملي الشهادة الثانوية الراغبين في ذلك، مما يؤهلهم للعمل في مهن محددة، ويحقق لهم دخلاً معقولاً يتناسب مع طموحاتهم. ويطمح هذا المشروع إلى تأهيل عشرة آلاف من خريجي الثانوية بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لتدريب خريجي الثانوية، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الخريجين في كل مجال، على أن يتم تحديث هذه الضوابط دورياً.	الجهة المنفذة تقدم منحاً من خلال الدورات التدريبية، والتي مددها أقل من سنتين، فالتغيير مفيد وواقعي.

على أن يتم اعتماد التوصيات والتعديلات المقترحة على مسميات مشاريع الخطة وأوصافها التي تمت الموافقة عليها بعد موافقة المقام السامي على ذلك لكي يتم اعتمادها بشكل نهائي.



MODE

10:10
AM/PM
AL DT
100%

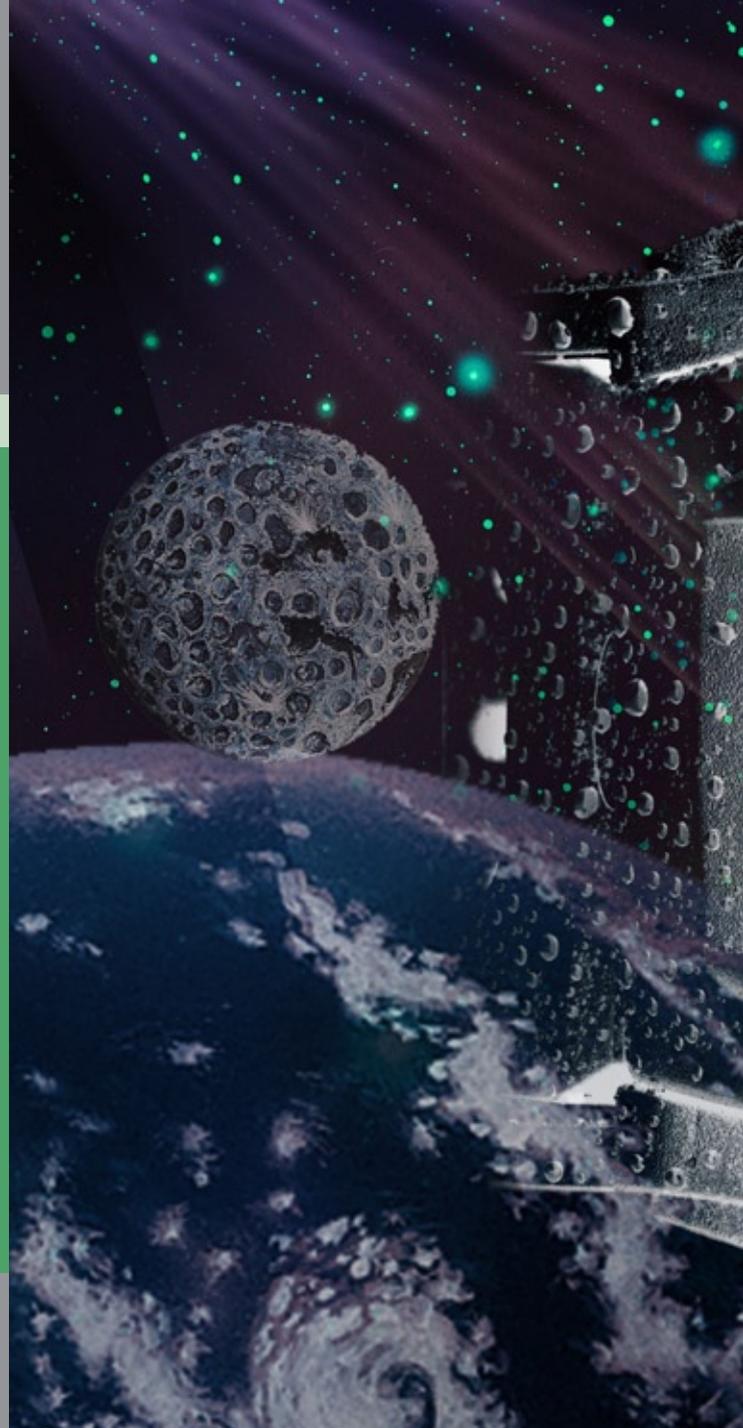
SPORT-RESET
POTS-LATCH

(10) المملكة في التقارير والإحصاءات المحلية والدولية.

- 1-10 مؤشر مدى جاهزية شبكات الدول المختلفة في استخدام الاتصالات و تقنية المعلومات بكل كفاءة.
- 2-10 مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية.
- 3-10 مؤشرات التحول المعرفي.
- 4-10 تقرير مؤشر الابتكار العالمي.
- 5-10 المؤشرات الإقتصادية والاستثمارية.

1-5-10 قطاع الاتصالات

2-5-10 قطاع تقنية المعلومات



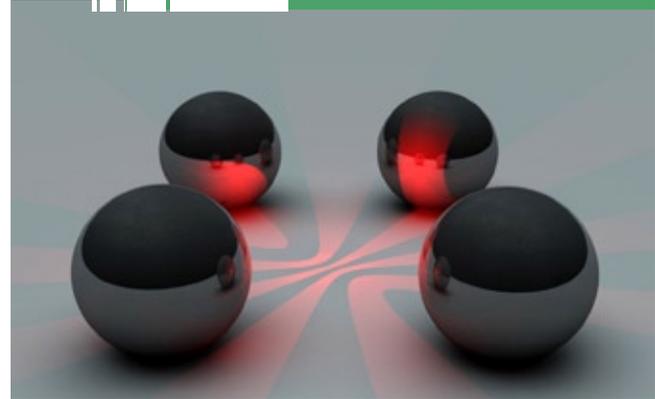
10-1 مؤشّر مدى جاهزية شبكات الدول المختلفة في استخدام الاتصالات و تقنية المعلومات بكل كفاءة

حققت المملكة تحسناً في مركزها من التقرير العالمي لتقنية المعلومات 2009/2010م الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (WEF). في 25 مارس الجاري (2010م). واحتلت المملكة المركز 28 في التقرير المذكور من بين 132 دولة حول العالم، بعد أن كانت في المرتبة 40 في تقرير العام الماضي (2008/2009)، وفي المرتبة 48 في التقرير الذي سبقه (2007/2008م). ويعتمد تصنيف الدول على مؤشّر مدى جاهزية شبكات الدول المختلفة في استخدام الاتصالات و تقنية المعلومات بكل كفاءة.

أما دول مجلس التعاون الخليجي فقد جاء تصنيفها على النحو التالي: الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 23 متقدمة من المرتبة 27، قطر في المرتبة 30، البحرين في المرتبة 29، سلطنة عمان في المرتبة 50، و دولة الكويت في المرتبة 67. أما مراكز الدول العربية الأخرى فجاءت على النحو التالي: تونس في المرتبة 29، والأردن في المرتبة 44، ومصر في المرتبة 70، وسوريا في المرتبة 105 والجزائر في المرتبة 112، والمغرب في المرتبة 88، وليبيا 102 في المرتبة.

10 المملكة في التقارير والإحصاءات المحلية والدولية

من أجل تقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن بعض جوانب الخطة للباحثين والدارسين، ورسم صورة أوضح عن مخرجات الخطة وتأثيرها على مجالات التنمية من وجهة نظر محلية وعالمية، فقد تمت مراجعة بعض التقارير المحلية والعالمية لاستنباط صور متنوعة عن تأثير بعض مشاريع الخطة على جوانب التنمية التقنية والاقتصادية والمعرفية.



صلة ذكر التقرير أن معدل انتشار الحاسب الآلي في معظم الدول العربية يقل عن المتوسط العالمي؛ وذلك فيما عدا المملكة والكويت. حيث إن المتوسط العالمي يقدر بحوالي (١٨٠) حاسباً لكل ألف من السكان. فقد بلغ في المملكة أكثر من (٣٥٠) لكل ألف من السكان، تليها الكويت حيث بلغت النسبة قرابة (٢٤٠).

10-4) تقرير مؤشر الابتكار العالمي

يتضمن هذه التقرير الذي صدر في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩م، على محاور عدة للمقارنة الدولية تشمل العلوم والتعليم والاقتصاد والاتصالات وتقنية المعلومات والاستثمار وغير ذلك من المحاور ذات الصلة بالابتكار، وتم جمع المعلومات والإحصاءات من مصادر مختلفة. وفيما يتعلق بالمتوسط العام للمؤشر الشامل للابتكار العالمي، فقد احتلت المملكة المرتبة ٥٤ بين ١٢٨ دولة تضمنه التقرير للمتوسط الشامل لمؤشر الابتكار العالمي. والجدول التالي يوضح المؤشرات المتنوعة التي يغطيها هذه المؤشر في محور الاتصالات وتقنية المعلومات:



10-2) مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية

حسّنت المملكة من تصنيفها في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية والذي صدر في شهر يناير ٢٠١٠م، إذ جاءت في المركز ٥٨ عالمياً من بين ١٩٢ دولة، بعد أن كانت في المرتبة ٧٠ في التقرير الماضي. واحتلت المملكة أيضاً المركز ١٣ آسيوياً من بين ٤٧ دولة. وهذا يعني أن المملكة تقدمت ١٢ مرتبة عن مؤشر عام ٢٠٠٨م، و٢٢ مرتبة عن مؤشر عام ٢٠٠٥م، و٢٢ مرتبة عن مؤشر عام ٢٠٠٤م، و٤٧ مرتبة عن مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية الذي صدر عام ٢٠٠٣م. يُذكر أن تقرير مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية يحدد استخدام الحكومة الإلكترونية كأداة تؤدي إلى زيادة وصول المعلومات وتقديم الخدمات الحكومية إلى الجمهور، وكان التقرير قد صنّف ١٩٢ دولة من مختلف أنحاء العالم بناءً على مستوى جاهزية خدمات الحكومة الإلكترونية لدى هذه الدول.

10-3) مؤشرات التحول المعرفي

تطرق تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩م، والذي يصدر برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم بعنوان «نحو تواصل معرفي منتج» لعدد من المحاور ذات العلاقة بدور الاتصالات وتقنية المعلومات الأساسي في التحول إلى المجتمع المعرفي. وفي سياق ذا

مؤشرات الابتكار العالمي

الترتيب الدولي للمملكة	المؤشر
٥١	– البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات
٦٤	○ عدد مشتركى النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان
٩	○ عدد مشتركى الهاتف المتنقل لكل ١٠٠ من السكان
٧٣	○ عدد مشتركى الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان
٣٢	– البنية التحتية بشكل عام
٢٢	○ جودة البنية التحتية بشكل عام
٢٤	○ نصيب الفرد من إنتاج الكهرباء
٤٩	– حجم الاستيعاب والاستخدام للبنية التحتية
٦٠	○ عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان
٤٧	○ عدد الحاسبات الشخصية لكل ١٠٠ من السكان
٢٨	○ جاهزية للحكومة الإلكترونية والاستفادة القصوى من الاتصالات وتقنية المعلومات في تقديم الخدمات
٤٨	○ استخدام الإنترنت في أنشطة قطاع الأعمال
٤٦	– المتوسط العام لمؤشرات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات وحجم الاستيعاب

5-10 المؤشرات الإقتصادية والاستثمارية

1-5-10 قطاع الاتصالات

قفز الاستثمار في مجال الاتصالات من ٢٢ مليار لعام ٢٠٠٧م. إلى ٤٠ مليار في عام ٢٠٠٨م. ولقد كان في عام ٢٠٠٢م لا يتجاوز ستة مليارات، كما بلغ عدد العاملين في مجال الاتصالات لعام ٢٠٠٨م أكثر من ٢٤ ألف موظف. وأكثر من خمسة آلاف منهم يعملون في مجال الهاتف المتنقل.

ولقد ذكر تقرير هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الذي صدر في عام ١٤٣٠ / ١٤٣١هـ (٢٠٠٩م) أن هناك نمواً كبيراً في إيرادات قطاع الاتصالات خلال السنوات الماضية من أقل من عشرين مليار في عام ٢٠٠١م إلى حوالي ٥٢,٥ مليار في نهاية ٢٠٠٩م. ويمتوسط نمو يتجاوز (١٣٪) خلال السنوات الثماني الماضية. وتمثل الاتصالات المتنقلة أكثر من (٧٧٪) من إجمالي الإيرادات في السوق السعودي، وهو متفق مع النمط السائد في دول الأخرى. أما فيما يتعلق في جذب الاستثمار، فقد ذكر التقرير أن تحرير قطاع الاتصالات وفتح سوقه للمنافسة قد أدى وبشكل كبير إلى جذب الاستثمار للقطاع، وزيادة معدلات النمو فيه، وارتفاع إسهامه المباشر في الناتج الإجمالي المحلي. وتطرق التقرير إلى أن الدراسات والبيانات الاقتصادية المنشورة تشير إلى أن قطاع الاتصالات والنقل هو أسرع الاقتصادات نمواً، فلقد نما هذا القطاع بمتوسط يقارب (٩,١٣٪) خلال الأعوام الخمسة الماضية، وهو ما يعادل حوالي ضعفين ونصف (٢٥٠٪) مقارنة بقيمة متوسط نمو الناتج الإجمالي العام المشتمل على جميع القطاعات.

10-5-2 قطاع تقنية المعلومات

أما فيما يتعلق بسوق تقنية المعلومات فقد ذكرت الهيئة أن المملكة تعد أكبر سوق لتقنية المعلومات في منطقة الخليج، وذلك بقيمة تقدر بنحو ١٢,٥ مليار ريال. ومن المتوقع أن تقفز إلى حوالي ١٨,٢ مليار ريال بحلول عام ٢٠١٣م. وذكر التقرير الآخر لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والخاص بتقنية المعلومات لعام ٢٠٠٩م، أن العقدين الماضيين شهدا نمواً غير مسبوق في تبني واستخدام تقنية المعلومات. ويعود هذا النمو إلى دخول خدمة الإنترنت للعموم في عام ١٩٩٧م. وقد تحدث التقرير عن أن زيادة الوعي بأهمية تقنية المعلومات والاتصالات وفوائدها والنمو في أعداد مقدمي خدمات تقنية المعلومات، إضافة إلى العديد من المبادرات التي قامت بها الحكومة، إلى زيادة استخدام تقنية المعلومات والاتصالات على مستوى الفرد والمنشآت الحكومية والأهلية.

وبين التقرير أن الإنفاق للفترة من عام ٢٠٠٩/٢٠٠١م على منتجات تقنية المعلومات والخدمات من قبل الحكومة والشركات والأفراد في المملكة شهد زيادة حادة وذلك بما يقارب أربعة أضعاف وبمعدل سنوي يقرب من (١٨,٥٪) وقد بلغ حجم الإنفاق على تقنية المعلومات ما قدره (٢٢,٣) مليار ريال في عام ٢٠٠٩م، مشكلاً ما نسبته (٢٠٪) من مجموع الإنفاق الكلي على الاتصالات وتقنية المعلومات. ففي عام ٢٠٠٩م ذكر التقرير أن الإنفاق على تقنية المعلومات ارتفع بنسبة (٤,١٪) عن عام ٢٠٠٨م. حيث مثل النفاق على الأجهزة ما نسبته (٦٥٪)، وعلى الخدمات (٢٤٪)، وعلى البرمجيات (١١٪). ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو خلال السنوات الثلاث القادمة، وبمعدل سنوي بنسبة (١٣,٤٪). ويعزي هذا النمو المتوقع إلى زيادة الانفاق على أجهزة وخدمات تقنية المعلومات.



11) الصعوبات والمعوقات والية التعامل معها.

1-11 بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة.

2-11 اليات التعامل مع الصعوبات والمعوقات.



وبقياس ضخامة بعض هذه المشاريع، والاستمرار في عدم إعطاء مشاريع الخطة الوطنية الاهتمام الكافي والتباطؤ وعدم السعي بجدية من أجل التنفيذ على الرغم من تقديم التسهيلات والدعم المتواصل لمشاريع الخطة، فقد يكون من الصعوبة بمكان الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع في الفترة الزمنية المحددة للخطة الخمسية، ولكن نتمنى أن يتم البدء بها.

○ تغيير المنسقين ومديري المشاريع دون إخطار أمانة الخطة بذلك للتواصل مع المنسقين الجدد.

○ ما زالت الوزارة تواجه ضعف التنسيق مع بعض الجهات، وتتمحور غالبية الأسباب في انتقال المنسقين ومديري المشاريع دون تعيين البدلاء، وتناقل الخبرات.

○ إحالة المشروع من إدارة إلى إدارة أخرى داخل الجهة، دون نقل المعلومات الكافية عن الخطة ومتطلبات التنفيذ للإدارة الجديدة.

○ هناك ليس من قبل بعض الجهات بين الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وبرنامج التعاملات الحكومية الإلكترونية (يسر). مما أحدث تداخلاً في متطلبات الجهات بتحويل احتياجاتها ومتطلباتها المتعلقة بتنفيذ مشاريع الخطة وبخاصة المالية منها إلى برنامج التعاملات الحكومية الإلكترونية، اعتقاداً أنها تدرج ضمن مشاريع برنامج التعاملات الحكومية الإلكترونية.

○ هناك تدمر من نقص الدعم المادي لمشاريع الخطة، مع عدم وجود رفض لدعم مشاريع الخطة على أرض الواقع، حيث لم يصل إلى أمانة الخطة أي مطالبات أو ملاحظات عن رفض الدعم من قبل وزارة المالية وفق الضوابط المنصوص عليها. كما أن أمانة الخطة تحرص على تقديم العون في هذا الجانب والتنسيق مع وزارة المالية في ذلك. وتحرص كذلك

○ هناك تدمر من نقص الدعم المادي لمشاريع الخطة، مع عدم وجود رفض لدعم مشاريع الخطة على أرض الواقع، حيث لم يصل إلى أمانة الخطة أي مطالبات أو ملاحظات عن رفض الدعم من قبل وزارة المالية وفق الضوابط المنصوص عليها. كما أن أمانة الخطة تحرص على تقديم العون في هذا الجانب والتنسيق مع وزارة المالية في ذلك. وتحرص كذلك

○ هناك تدمر من نقص الدعم المادي لمشاريع الخطة، مع عدم وجود رفض لدعم مشاريع الخطة على أرض الواقع، حيث لم يصل إلى أمانة الخطة أي مطالبات أو ملاحظات عن رفض الدعم من قبل وزارة المالية وفق الضوابط المنصوص عليها. كما أن أمانة الخطة تحرص على تقديم العون في هذا الجانب والتنسيق مع وزارة المالية في ذلك. وتحرص كذلك

○ هناك تدمر من نقص الدعم المادي لمشاريع الخطة، مع عدم وجود رفض لدعم مشاريع الخطة على أرض الواقع، حيث لم يصل إلى أمانة الخطة أي مطالبات أو ملاحظات عن رفض الدعم من قبل وزارة المالية وفق الضوابط المنصوص عليها. كما أن أمانة الخطة تحرص على تقديم العون في هذا الجانب والتنسيق مع وزارة المالية في ذلك. وتحرص كذلك

○ هناك تدمر من نقص الدعم المادي لمشاريع الخطة، مع عدم وجود رفض لدعم مشاريع الخطة على أرض الواقع، حيث لم يصل إلى أمانة الخطة أي مطالبات أو ملاحظات عن رفض الدعم من قبل وزارة المالية وفق الضوابط المنصوص عليها. كما أن أمانة الخطة تحرص على تقديم العون في هذا الجانب والتنسيق مع وزارة المالية في ذلك. وتحرص كذلك

○ هناك تدمر من نقص الدعم المادي لمشاريع الخطة، مع عدم وجود رفض لدعم مشاريع الخطة على أرض الواقع، حيث لم يصل إلى أمانة الخطة أي مطالبات أو ملاحظات عن رفض الدعم من قبل وزارة المالية وفق الضوابط المنصوص عليها. كما أن أمانة الخطة تحرص على تقديم العون في هذا الجانب والتنسيق مع وزارة المالية في ذلك. وتحرص كذلك

11) الصعوبات والمعوقات والية التعامل معها

الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات كغيرها من الخطط، ومن طبيعة الأعمال أن يكون هناك معوقات وصعوبات تواجه التنفيذ خصوصاً في حالة الرغبة لتنفيذ خطط طموحة ذات أهداف كبيرة ومشاريع متنوعة تنفذ من قبل عدد من الجهات المختلفة، وتحتاج تنسيق ومتابعة وميزانيات. وفي هذا الفصل سيتم التطرق لهذه الصعوبات وبعض آليات التعامل المقترحة، ونختتمه بخاتمة هذا التقرير.

11-1) بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجهها

تنفيذ الخطة

○ لقد دخلت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات عامها الثالث، وهناك مشاريع لم يتم البدء في تنفيذها حتى إعداد هذا التقرير. وبناءً على الإحصاءات التي وردتنا من الجهات وتم ذكرها في الفصل الخاص بسير المشاريع، فهناك قرابة ١٤٪ من مشاريع الخطة لم يتم البدء بها.

11-2) أليات التعامل مع الصعوبات والمعوقات

- السعى لتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ٧٧٠٨/م ب وتاريخ ١٨/٩/١٤٢٠هـ، بما يسهم في تحفيز الجهات على تنفيذ مشاريعها في الفترة الزمنية المحددة.
- وضع السياسات والإجراءات المحفزة للبدء في تنفيذ المشاريع التي لم يتم البدء بها، وزيادة الاجتماعات وورش العمل خلال الفترة القادمة، تركيز على الاجتماع بالمسؤولين في الجهات التي لم تبدء بتنفيذ مشاريعها، للتعرف على أسباب عدم التنفيذ، ووضع الإجراءات المناسبة لتلافي هذه المعوقات.
- مواصلة التنسيق مع الجهات لحثهم على تقديم ما لديهم من قيم ذات علاقة بمؤشرات التحول ووضع القواعد والاجراءات لتقديمها في المستقبل؛ حيث إن هذه القيم تعتبر مصدراً أساسياً لمساعد المختصين في الوزارة لقياس مدى التحول إلى مجتمع المعلومات.
- بذل المزيد من الجهد في الحصول على قيم المؤشرات التفصيلية لقياس مخرجات المشاريع ومدى توافقها مع أهداف المشاريع الموضوعة، كما سوف تسهم هذه القيم الإحصائية لقياس نسبة المتحقق من أهداف الخطة المحددة والعامه من خلال مخرجات المشاريع.
- الاستمرار في الاجتماع بالمسؤولين في الجهات التي وضعت حالة مشاريعها بأنها منتهية بناءً على ما لديهم من مخرجات قديمة وتصورات غير واضحة، وتقديم مسوغات بأن أهداف المشاريع الواردة في الخطة تتخطى ما لديهم من أهداف ومخرجات.
- تحقيق رغبات الجهات التي طالبت بتعديل مسميات وأوصاف مشاريعها، كم هي واردة في هذا التقرير.

على تزويدها بأي صعوبات أو معوقات تواجه تنفيذ المشاريع، ليتم إتخاذ الإجراءات الملائمة لتجاوزها.

- نقص المعلومات الإحصائية الحديثة ذات العلاقة بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات. فلقد أعدت الوزارة عدد من المؤشرات تغطي مجمل الجوانب المتعلقة بالمجال، من أجل قياس التقدم نحو الرؤية المستقبلية للخطة والتحقق من مسار الخطة وتقييم الأداء ورسم السياسات والخطط المستقبلية على أسس علمية صحيحة. ولقد تم إرسال هذه المؤشرات للعديد من الجهات الحكومية بطلب تزويدنا بقيم ما يتوافر لديهم من معلومات إحصائية، وقد كان التجاوب من بعض الجهات ليس بما هو مأمول.
- تم تحديد بعض المشاريع بأنها منتهية من قبل بعض الجهات، وذلك بخلاف مارمت إليه الخطة. فهناك ليس لدى البعض بأن المشاريع التي تندرج تحت اختصاصاتها قد انتهت بناءً على تصورات وقرارات وأنظمة قديمة لديها. إنما ما تضمنته بعض مشاريع الخطة، فهو تطوير وتحديث لهذه الأنظمة والقرارات القديمة، كما أن هناك بعض المشاريع قد تم تنفيذها جزئياً وتم إدراجها بأنها منتهية.
- رغم الأثر الكبير لقرار مجلس الوزراء رقم ٧٧٠٨/م ب وتاريخ ١٨/٩/١٤٢٠هـ، المتضمن في فقرته الثانية التأكيد على الجهات الحكومية بالتواصل مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يضمن تنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك في زيادة تواصل بعض الجهات والحرص على تنفيذ مضمون القرار. إلا أنه مازال هناك إخفاق في التواصل مع بعض الجهات لتزويد أمانة الخطة بالمعلومات الإحصائية عن سير المشاريع ومخرجاتها. ولقد ذكرت هذه الأسباب في التقرير السابق.



الخاتمة

الكثير، حيث تم الإنتهاء من قرابة (٢٨٪) من مشاريع الخطة، و(٣١٪) من مشاريعها في طريقها للإنتهاء، فهي في طور التنفيذ في هذه الفترة، ويقدم ذلك حقيقة الاهتمام بالخطة والسعي لتحقيق أهدافها، كما أن الأمل قائم في تنفيذ بقية المشاريع، من خلال استشعار جميع الجهات أهمية الخطة ودورها البناء في خدمة الوطن والمواطن.

وفي ختام هذا التقرير لا يسعنا إلى أن نتقدم بالشكر والتقدير لحكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، التي لا تألو جهداً في تبني ودعم الخطط والبرامج التي تسهم في تحقيق آمال وتطلعات المجتمع، وأن تصبح المملكة في مصاف الدول المتقدمة، كما نتقدم بالشكر لجميع المسؤولين في الجهات الحكومية والأهلية لتفاعلهم ومساندتهم متابعة تنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والشكر موصول لمسقي الجهات الحكومية مع أمانة الخطة، ومديري المشاريع في جميع الجهات، على تعاونهم وتواصلهم معنا. كما نخص بالشكر كل من أسهم في إخراج الخطة لحيز النور، وكل من أسهم ويسهم في تنفيذها، ولا يخالجننا شك في أن كل من أسهم في هذه الخطة يأمل أن تحقق الخطة أهدافها وأن يرى مجهوداته التي بذلها تزهر وتثمر عن نتائج ملموسة لخدمة ورفاهية المجتمع.

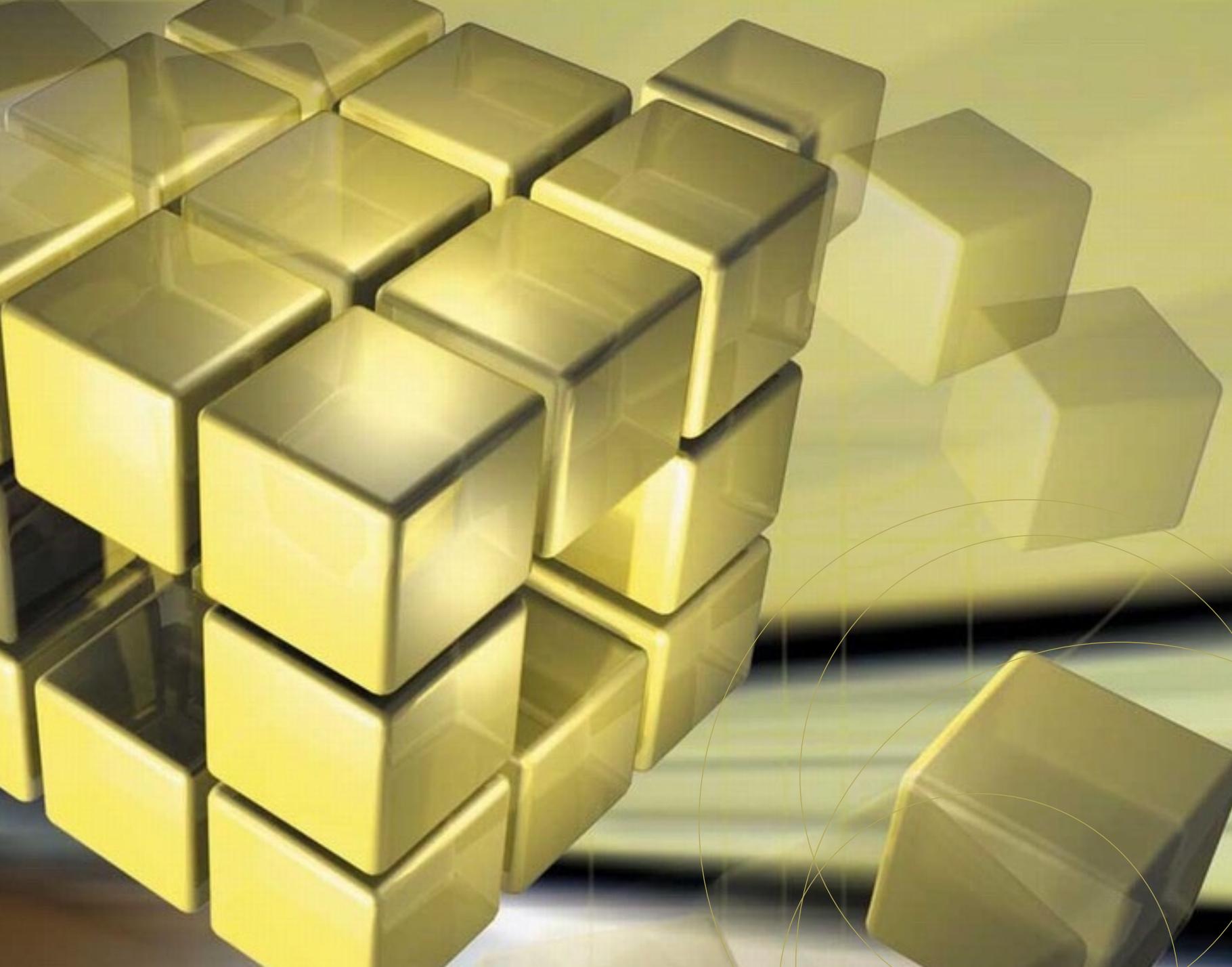
وكما هو معلوم فإن أعمال البشر يشوبها النقصان والتقصير، من أجل ذلك فإن تعريفنا بأخطائنا وتصويبنا يسهم في تقويم وإصلاح أعمالنا؛ لذا يسعدنا في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تلقى الآراء والمقترحات البناءة التي تسهم في تحقيق أهداف هذه الخطة. والله نسأل التوفيق والسداد، والإخلاص في القول والعمل.

الخاتمة

مما لاشك فيه أن الدعم المتواصل للخطة على كافة الأصعدة، سوف يسهم بمشيئة الله في تحقيق أهداف وغايات الخطة؛ ويعبر هذا الاهتمام عن حس وطني ناضج بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات. فالتأمل لهذا العصر يجد أن مجال الاتصالات وتقنية المعلومات يعتبر من المجالات الجوهرية في التنمية، وفي تطور الدول وتقدمها، ومن هذا المنطلق فلقد وضعت الدول المتقدمة خطط استراتيجية شاملة، وقدمت لهذا القطاع جل اهتمامها، ووضعت ضمن أولوياتها في ما يتعلق بالدعم والمساندة؛ ليقينها أن هذا الاقطاع يمس مختلف مجالات الحياة، وذا تأثير فاعل في محاور التنمية المختلفة.

وتعتبر الخطة الوطنية للاتصالات تقنية المعلومات في المملكة عن توجهات الحكومة في تطوير الخدمات وتحسينها للتيسر على المواطن والسعي لتقديم الأفضل من أجل رفاهيته، ونقل الوطن إلى بوتقة مجتمع المعلومات والمعرفة الدولي. وتستمد وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وكافة الجهات المرتبطة بالخطة، حماسها وهمتها وقوتها من هذا التوجه السديد؛ فالخطة تعتبر لبنة مهمة ومن الخطط الطموحة لتطوير المملكة، ونقلها من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة في مختلف المجالات الصناعية والتعليمية والصحية أو غيرها من المجالات الإنتاجية والخدمية الأخرى.

ولقد تحقق في نهاية السنة الثانية من عمر الخطة الخمسية الشيء



الملاحق

(ملحق أ): النموذج النصف سنوي .
ملحق (ب): مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ.



(ملحق أ) النموذج النصف سنوي

							أسم المشروع:
							وصف المشروع:
							الجهة المعنية بالتنفيذ:
							عنوان الرابط الإلكتروني للمشروع:
				الثابت للمسؤول:	اسم الوكالة / الإدارة:	الوكالة/ الإدارة العامة التي يتبع لها المنسق:	
	البريد الإلكتروني للمسؤول:	٠٠٩٦٦١					
	البريد الإلكتروني:	٠٠٩٦٦١		الثابت:	الاسم:	منسق الجهة:	
	بريد إلكتروني بديل:	٠٠٩٦٦٥		المتنقل:			
	البريد الإلكتروني للمسؤول:	٠٠٩٦٦١		الثابت للمسؤول:	اسم الوكالة / الإدارة:	الوكالة/ الإدارة العامة التي يتبع لها مدير المشروع:	

ملحق أ) النموذج النصف سنوي

اسم المشروع:	الاسم:	الثابت:	٠٠٩٦٦١	البريد الإلكتروني:
مدير المشروع:	الاسم:	المتنقل:	٠٠٩٦٦٥	بريد إلكتروني بديل:
حالة المشروع:	لم يتم البدء بالدراسات الخاصة بهذا المشروع، والتاريخ المتوقع لبدء تنفيذه.	١٤٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ هـ		
	يتم حالياً دراسة آلية تنفيذ المشروع، والتاريخ المتوقع لبدء تنفيذه.	١٤٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ هـ		
	تم البدء في تنفيذ المشروع والوثائق ذات العلاقة مرفقة، وتقدر نسبة التنفيذ بـ.....%.	%		
	تم الانتهاء من المشروع بتاريخ.../٠٠٠/١٤٠٠ هـ، والوثائق ذات العلاقة مرفقة.	١٤٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ هـ		
	أخرى مع تحديد السبب.			
التكلفة التقديرية: (اختياري)				
المدة التقديرية: (اختياري)				
الجهة المستفيدة من التنفيذ:	"ضع أسماء الجهات المستفيدة من هذا المشروع"			

الملاحق

الفترة التي يغطيها التقرير: (سنة / شهر)	من	١٤٠٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ هـ	إلى	١٤٠٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ هـ
تاريخ إعداد التقرير:				
التقرير موجه لـ:	أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات / وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	عنوان رابط الموقع الإلكتروني		www.mcit.gov.sa
		البريد الإلكتروني		ncitp@mcit.gov.sa

المهام والأعمال الرئيسية المنجزة:

م	وصف المهمة	تاريخ الانتهاء	ملاحظات
١		١٤٠٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ هـ	
٢		١٤٠٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ هـ	
٣		١٤٠٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ هـ	
٤		١٤٠٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ هـ	
٥		١٤٠٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ هـ	

المهام الرئيسية تحت التنفيذ:

م	وصف المهمة	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء المتوقع	ملاحظات
١		١٤٤٠/...../.....هـ	١٤٤٠/...../.....هـ	
٢		١٤٤٠/...../.....هـ	١٤٤٠/...../.....هـ	
٣		١٤٤٠/...../.....هـ	١٤٤٠/...../.....هـ	
٤		١٤٤٠/...../.....هـ	١٤٤٠/...../.....هـ	
٥		١٤٤٠/...../.....هـ	١٤٤٠/...../.....هـ	

مؤشرات مخرجات المشروع (للمشاريع المنتهية):

م	المؤشر	القيمة (عدد أو نسبة)		القيمة للفترة	
		عدد	نسبة	سنة (تاريخ السنة)	كل ٦ شهور (من - إلى)
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					

الصعوبات والمعوقات والملاحظات:

الصعوبات والمعوقات	٣
	١
	٢
	٣

اعتماد صاحب الصلاحية:

التاريخ	التوقيع	الوظيفة	الاسم
...../...../١٤٤٥هـ			

ملحق (ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (1): دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى تدني مستوى الاعتماد على الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع العام، مما يؤدي إلى تدني مستوى الاستفادة من التجهيزات والبنى التحتية في القطاعات المختلفة، وبالتالي يؤدي إلى تدني نسبة العائد من الاستثمار؛ لذا فإن الأمر يتطلب الاعتماد بشكل رئيس على الاتصالات وتقنية المعلومات لزيادة الكفاءة والإنتاجية، وتقليل النفقات، فيقترح تطوير الأساليب والطرق المتبعة في تحديد مميزات المشاريع الحكومية وأحجامها ومواقعها، وإعادة توزيع مناطق التركيز في المصروفات، وإدراج بند خاص بالاتصالات وتقنية المعلومات ضمن ميزانية الدولة، وتعزيز اعتمادات الاتصالات وتقنية المعلومات بحيث يخصص جزء منها لدعم أنشطة البحث والتطوير في الجهات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (2): تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: تعتبر كل منشأة حكومية مسئولة عن تنفيذ الخطط المتعلقة بتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات ونشرها داخل المنشأة، وفي كافة القطاعات التابعة لها، وتتطلب هذه الجهود إيجاد منصب إداري رفيع المستوى؛ ليضمن لهذه الجهود الدعم المعنوي والنظامي داخل المنشأة وخارجها، ويهدف هذا المشروع إلى قيام جميع المنشآت الحكومية الكبيرة والمتوسطة بتخصيص مناصب إدارية عليا للاتصالات وتقنية المعلومات، تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمسؤول الأول في المنشأة، وكذلك ربط مراكز وإدارات الحاسب والاتصالات وتقنية المعلومات داخل المنشأة إدارياً وفنياً بالمنصب الجديد، ودمجها قدر الإمكان، على أن تحدد طبيعة العلاقة بين هذا المنصب ومراكز الاتصالات وتقنية المعلومات المختلفة بناءً على طبيعة الجهة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات.

المشروع رقم (3): استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوافر لديها ذلك.

وصف المشروع: يتطلب التوسع المستمر في استخدام حلول الاتصالات وتقنية المعلومات والاعتماد عليها في الجهات الحكومية، وجود وحدة إدارية مجهزة بالتقنيات والكوادر البشرية اللازمة، لتوفير وتفعيل ودعم وتسهيل تطبيق حلول الاتصالات وتقنية المعلومات المناسبة لبيئة العمل في الجهة؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى قيام جميع الجهات الحكومية التي لا توجد بها إدارات مختصة بالاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء وحدات إدارية مختصة بذلك، وإدراجها في هيكلها التنظيمية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات

المشروع رقم (4): تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص.

وصف المشروع: تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (١١٠)، وتاريخ ١٤٢٥/٤/٥هـ، القاضي بالموافقة على القواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال الإلكترونية، وفق أسلوب المشاركة في الدخل المتوقع، يقترح تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية والاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الحكومي، وفق ضوابط ومعايير تساعد على تنمية القطاع، وتحد من الاحتكار.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (5): زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: هناك تزايد في الاعتماد على القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات في عدد من الدول؛ لما تتميز به الاتصالات وتقنية المعلومات من تجدد وتطور مستمرين، وزيادة في حجم التطبيقات وترباطها، ولما يتميز به القطاع الخاص من سرعة ومرونة في الاستجابة للمتغيرات التقنية، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في إدارة مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات وتشغيلها وفق ضوابط ومعايير محددة، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية بعض التطبيقات ومتطلبات كل جهة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (6): إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.

وصف المشروع: نظراً لهجرة أعداد كبيرة من المختصين والمتميزين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لما يقدمه القطاع الخاص من رواتب ومزايا جيدة، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعادة النظر في الحوافز التي تقدم إلى كوادر الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية، لكي تكون هذه الحوافز منافسة لما يقدمه القطاع الخاص، وذلك بناءً على الاحتياج الفعلي للتخصص الدقيق حسب ندرته وأهميته، إضافة إلى رابط هذه الحوافز بالعمل والإنتاجية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية.

المشروع رقم (7): اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة للتعيين والترقية لموظفي الجهات الحكومية.

وصف المشروع: تعتمد متطلبات التعيين والترقية للموظف في الوقت الحاضر على الشهادات الأكاديمية إلى حد بعيد، أو على حضور دورات ذات علاقة بالوظيفة، دون أي اعتبار لما يحصل عليه من شهادات مهنية خلال عمله، لذا يقترح اعتماد الشهادات المهنية التدريبية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات على غرار الشهادات الأكاديمية والدورات التدريبية في حالات التعيين والترقية، وذلك لتلبية احتياجات الجهات الحكومية من الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية.

المشروع رقم (8): وضع خطة تنفيذية للحكومة الإلكترونية وتنفيذها.

وصف المشروع: بناءً على الأمر السامي (رقم 7/ب/32181، وتاريخ 10/7/1424هـ) المتضمن وضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو وضع خطة تنفيذية لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، تعتمد على تقليل المركزية في تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية بأكبر قدر ممكن، مع وضع الحد الأدنى من التنسيق بين الجهات الحكومية، ويشمل الأولويات، ومشاريع التعاملات الإلكترونية الحكومية، والسياسات والأطر، والمواصفات ذات العلاقة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (9): وضع ضوابط لتطبيق الحكومة الإلكترونية.

وصف المشروع: إن تطبيق الحكومة الإلكترونية وأساليبها يتطلب وجود ضوابط تحدد السياسات الرئيسة لذلك، ويشمل ذلك الجوانب التنظيمية للمعلومات والبيانات الحكومية، كالجبهة المسؤولة، والجهات المستفيدة، والإجراءات الخاصة بالخدمات الحكومية، والجوانب الفنية للحكومة الإلكترونية كالبوابة الوطنية للخدمات الحكومية، ومواقع الجهات الحكومية، لذا يهدف هذا المشروع إلى وضع هذه الضوابط لدعم تطبيق الحكومة الإلكترونية، وإقرار هذه القواعد من الجهات العليا.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (10): تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية.

وصف المشروع: تمثل البوابة الوطنية للخدمات الحكومية أحد المكونات الرئيسة للحكومة الإلكترونية؛ وذلك لتسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بالخدمات، وكيفية الاستفادة منها، ومتابعة الطلبات الخاصة بها. ويهدف هذا المشروع إلى بناء بوابة وطنية للخدمات الحكومية وفق مراحل معينة، حيث تشمل البوابة في المرحلة الأولى معلومات عن أبرز الخدمات الحكومية، ووصفها، ومتطلبات الحصول عليها، إضافة إلى المعلومات ذات العلاقة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (11): إنشاء شبكة الحكومة الإلكترونية.

وصف المشروع: تعتمد الحكومة الإلكترونية على ترابط الجهات الحكومية إلكترونياً، والاستفادة من قواعد البيانات المتوافرة لدى الجهات، وتزويدها بالبيانات اللازمة؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إنشاء شبكة للحكومة الإلكترونية، من خلال الإنترنت، أو من خلال شبكة خاصة؛ وذلك لتسهيل تطبيق الحكومة الإلكترونية وتسريعها، وتقليل النفقات الإجمالية على الدولة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (12): إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي.

وصف المشروع: يقدم المركز الوطني للتصديق الرقمي منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للمفاتيح العامة، التي تزيد موثوقية الأعمال الإلكترونية، كالحكومة الإلكترونية وغيرها، وتمكن من إجراء التوقيعات الإلكترونية على المستندات والوثائق والعقود، وإصدار الشهادات الرقمية التي تستخدم في إثبات هوية المتعاملين إلكترونياً، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي وتشغيله، وإصدار الشهادات الرقمية، والاعتماد عليها في الأعمال الإلكترونية، كالحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (13): بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها.

وصف المشروع: مع انتشار تطبيقات تقنية المعلومات في المجتمع، ازداد اعتماد جهات عديدة في القطاعين الحكومي والخاص على قواعد البيانات في أعمالها، ونظراً لتكرار الجهود المبذولة في هذا المجال، وتعدد مصادر البيانات، وعدم شمولية قواعد البيانات، وعدم تكاملها وبطء تحديثها، فإن هذا المشروع يهدف إلى بناء عشر قواعد بيانات وطنية، حيث يتم حصر قواعد البيانات الوطنية المستهدفة، وتجميعها وفق محاور رئيسية، وتحديد الجهات المسؤولة عن كل مجموعة من هذه القواعد، وكذلك تحديد الجهات المستفيدة منها، وطبيعة تلك الاستفادة، ومن ثم بنائها وتشغيلها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (14): وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: هناك حاجة إلى تطوير الآلية المتبعة حالياً لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدولة؛ وذلك دعماً لتطبيق الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق الأولويات الوطنية في مجال الحكومة الإلكترونية، ودعم الخطة التنفيذية للحكومة الإلكترونية، وتقليل الازدواجية والتكرار في مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات، وكذلك دعم الجهود المبذولة لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في الجهات الحكومية ومساندتها؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تطوير الآلية الحالية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لتحقيق هذه الأهداف.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (15): إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى توفير البنية التحتية المشتركة (برمجيات وأجهزة) لتمكين تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية والقيام بعمليات التكامل اللازمة للمرحلة الأولى كحد أدنى، حيث يعمل كنظام تكاملي وسيط يتاح من خلاله العديد من الخدمات المشتركة بين الجهات الحكومية، كخدمات التيقن من هوية المستخدم وأمن المعلومات، وخدمات الدفع والإشعار الإلكتروني، وتبادل البيانات المشتركة بين الجهات الحكومية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (16): توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية.

وصف المشروع: نظراً لأن كل جهة حكومية تقوم حالياً بتطوير تطبيقات معلوماتية شبيهة بما يوجد لدى الجهات الحكومية الأخرى، وأحياناً مطابقة لها، نتيجة إتباع معظم الجهات لنظام موحد، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تقليل هدر الموارد والجهود في مجال تطوير هذه التطبيقات، وذلك من خلال توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية، وتطويرها عن طريق القطاع الخاص، بحيث تتم المصادقة على مطابقة هذه التطبيقات للمواصفات الموضوعية من قبل جهة مركزية. إضافة إلى ذلك فإن حساب التكلفة لهذه التطبيقات يتم على أساس عدد الرخص الفعلية، بحيث تقل تكلفة الرخصة الواحدة مع زيادة العدد الإجمالي للرخص.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (17): إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: نظراً لأن أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات تتميز بعدم قابليتها للاستهلاك، وتتناقص تكلفتها مع عدد رخص الاستخدام، وحيث إن كل جهة حكومية تقوم بشراء أو استئجار هذه الأنظمة بشكل مستقل، وبذلك تكون التكلفة مرتفعة نسبياً؛ لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى الحكومة، بحيث تستفيد كل الجهات الحكومية منها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (18): دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة إلى التفاوت الكبير في مستويات الجودة والأداء في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات، وإدارات الحاسب بالجهات الحكومية؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى نشر أفضل التجارب والإجراءات في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية، من خلال تبني المعايير والمنهجيات والأطر المعروفة عالمياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (19): تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: نظراً لحاجة موظفي الدولة (المدنيين من غير المعلمين وأعضاء هيئة التدريس) إلى التدريب على التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات، والاستفادة منها بشكل جيد، فإن هذا المشروع يهدف إلى: تدريب خمسين ألف موظف سنوياً على الاستخدامات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات. تدريب مائتي موظف سنوياً من موظفي الإدارة العليا في برامج تناسب عملهم، وكذلك بتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات والاستفادة منها. تدريب خمسمائة موظف سنوياً من المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات في مجالات دورات تخصصية فنية وإدارية في الاتصالات وتقنية المعلومات. تدريب مائة موظف سنوياً من المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات في مجالات إدارية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (20): تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية.

وصف المشروع: يعد شراء الاحتياجات الحكومية عن طريق التعاملات الإلكترونية من التطبيقات المهمة للحكومة الإلكترونية، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تنفيذ المشتريات الحكومية إلكترونياً، تقليصاً للتكلفة، ودعمًا للجهود التنسيقية، ورفعاً للجودة وحسن الاختيار. ويقترح أن يتم البدء في الحصول على وثائق طلب العروض، وتقديمها إلكترونياً كمرحلة أولى للمشروع.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (21): وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.

وصف المشروع: على الرغم من أهمية التخطيط في الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى الجهات، إلا أن بعض الجهات الحكومية لا توجد لديها خطط خاصة به، ولا تفني الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات بما فيها من مشاريع مقترحة عن هذه الخطط الخاصة بالجهات نفسها، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعداد خطط نمطية وأطر عامة للخطط الاستراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات، وقيام الجهات الحكومية بوضع خطط استراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات خاصة بها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات.

المشروع رقم (22): تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى التفاوت الكبير في مستويات الجودة والأداء في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات، وإدارات الحاسب بالقطاعات الحكومية، لذا فإن هذا المشروع يسعى إلى تأسيس مفاهيم الجودة الشاملة وفق أحدث تطبيقاتها ونظرياتها، وذلك من خلال إنشاء وحدة إدارية للجودة الشاملة في كل مركز يكون مستقلاً أو متصلاً بوظيفة التخطيط الاستراتيجي في المركز، لتصبح إجراء أساسياً داخل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (23): تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى أن تصنيف المقاولين يتم في مجالات متعددة كالأعمال الإنشائية، وأعمال الصيانة والتشغيل، إلا أنه لا يوجد تصنيف خاص بأعمال الاتصالات وتقنية المعلومات؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعداد نظام لتصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات، بحيث يبنى على معايير وآليات واضحة ومعلنة، بغرض تأهيل الشركات والمؤسسات للدخول في مناقصات مشاريع الجهات الحكومية، ورصد الإنجازات والملاحظات والمخالفات التي تسجل ضدها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (24): إقرار نظام التعاملات الإلكترونية.

وصف المشروع: نظراً لحاجة التعامل الإلكتروني التجاري والحكومي إلى إيجاد نظام خاص ينظم طرق التعامل وحقوق المتعاملين من خلال إعداد التشريعات واللوائح المطلوبة وإقرارها، لذا فإن هناك حاجة ماسة لإقرار هذا النظام لتيسير التعاملات والأعمال الإلكترونية في المملكة، وذلك بهدف سنّ الأحكام والأنظمة والنظم اللازمة للتعاملات الإلكترونية المتوافقة مع التنظيمات العالمية، وتشجيع ودعم الاستثمار من خلال تطبيقات التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية الإلكترونية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (25): تطوير موقع على الإنترنت للمنتجات الوطنية

وصف المشروع: إدراكاً لأهمية الاستثمار الأمثل لتقنيات التجارة الإلكترونية، فإن هناك حاجة لدعم المنتجات الوطنية لتتمكن من منافسة المنتجات المصنعة في الخارج، حيث يلاحظ ضعف في الجانب التسويقي للمنتجات الوطنية مما يقلل من انتشارها داخلياً وخارجياً. ويهدف هذا المشروع إلى توفير دعم كبير للتعريف بالمنتجات الوطنية داخل المملكة وخارجها، وذلك من خلال إنشاء موقع متميز على شبكة الإنترنت للمنتجات الوطنية، ليشمل ٨٠٪ من المنتجات الوطنية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التجارة والصناعة.

المشروع رقم (26): إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص، وبخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها؛ وذلك لرفع مستوى استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في قطاع الأعمال، وتسهيل وتعجيل ذلك، وبالتالي زيادة قوتها التنافسية، وسرعة وصوله إلى المعلومات، ورفع مستوى دقتها، ودعم اتخاذ القرار فيها، وتقليل التكلفة، وزيادة إنتاجيتها، ورفع فرص النجاح، وتبني أفضل الحلول المعلوماتية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (27): نشر نظم إدارة المستشفيات ونظم المراكز الصحية.

وصف المشروع: تفتقر معظم المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة (حوالي ٢٢٠ مستشفى و ١٨٠٠ مركز صحي) إلى البنية التحتية المناسبة لتقنية المعلومات. ويهدف هذا المشروع إلى إدخال أنظمة إدارة المستشفيات لمستشفيات وزارة الصحة والمراكز الصحية التابعة لها، حيث يتم نشر هذه الأنظمة في أربعين مستشفى ثلاثمائة وخمسين مركزاً صحياً بنهاية الخطة الخمسية الأولى. ويتوقع أن يحقق هذا المشروع عدداً من الفوائد من بينها، تحسين الخدمات الطبية، وزيادة مستويات الأداء والإنتاجية، والحد من المشكلات الناتجة عن نقص الأدوية، وتقليل العبء على ميزانية الدولة من خلال تخفيض تكاليف العلاج، وتسهيل نقل المعلومات الصحية وتوثيقها بين الجهات الطبية المختلفة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الصحة.

المشروع رقم (28): بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد.

وصف المشروع: يراجع ملايين المرضى المستشفيات والمراكز الصحية في المملكة سنوياً، إلا أنه لا يوجد لكل مراجع ملف طبي موحد يمكن تناقله بين الجهات الصحية المختلفة. ويهدف هذا المشروع إلى إيجاد ملف طبي إلكتروني موحد لكل مواطن ومقيم في المملكة، حيث يتم بناء هذا الملف في عشرين مستشفى ومائة وعشرين مركزاً صحياً بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وذلك لتحقيق فوائد كثيرة منها المحافظة على أرواح البشر، والحد من المشكلات الصحية الناجمة عن علاج أكثر من شخص بنفس البطاقة، وتوفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الصحة.

المشروع رقم (29): نشر تطبيقات الطب الاتصالي.

وصف المشروع: نظراً لفائدة الطب الاتصالي في الاتصال والكشف والفحص عن بُعد، ونقل نتائج الفحوصات والتحليل آلياً، وتبادل الخبرات وإجراء العمليات وغيرها من التطبيقات الطبية. وهذه الخدمات إما للعلاج، أو لما يسمى الرأي الطبي الآخر عن طريق إرسال البيانات الصحية إلكترونياً، وتلقي الرأي الطبي. لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو نشر تطبيقات الطب الاتصالي في المملكة من خلال تقديم ثلاث مستشفيات خدماتها عن طريق هذه التقنية، وقيام عشرين جهة صحية بالاستفادة من هذه الخدمات، وذلك بنهاية تطبيق الخطة الخمسية الأولى.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الصحة.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (30): تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد.

وصف المشروع: يُعرف نظام العمل والعمال العامل على أنه: «كل شخص يعمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه، ولو كان بعيداً عن نظارته مقابل أجر»، لذا وبحكم التقدم في الاتصالات وتقنية المعلومات فقد أصبح من الضروري اعتماد هذا الأسلوب من العمل بشكل مباشر كصيغة مقبولة في أنظمة العمل الحكومية والخاصة، وإيجاد الأنظمة التي تتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد، وتضمن حق كل من العامل وصاحب العمل. ويهدف هذا المشروع إلى اعتماد أسلوب العمل عن بُعد، وإيجاد الأطر المنظمة له، وذلك لتشجيع انتشار فكرة العمل عن بُعد والاستفادة منه، وتوفير فرص وظيفية مناسبة للمرأة، وتقليل البطالة، وزيادة فرص العمل لجميع شرائح المجتمع، وتخفيض حركة المرور في الشوارع، والحد من الهجرة إلى المدن.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية. وزارة العمل.

المشروع رقم (31): إنشاء مراكز للعمل عن بُعد.

وصف المشروع: تقوم فكرة هذا المشروع على أساس توفير البيئة المناسبة لتمكين العاملات عن بُعد من أداء أعمالهن بشكل ميسر وفعال، وبالتالي توظيف الكوادر النسائية الراغبة في العمل عن بُعد، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء ثلاثة مراكز نسائية للعمل عن بُعد، كمرحلة أولى لإثبات نجاح هذه التجربة وتسهيل تعميمها. ويطمح أن تصل نسبة العاملات عن بُعد إلى 1% من إجمالي العاملات، وذلك بنهاية الخطة الخمسية الأولى.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل.

المشروع رقم (32): إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال 2006م-2007م.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى طرح ترخيص ثان لتقديم خدمات الهاتف الثابت، مع الأخذ في الاعتبار نتائج الدراسات التسويقية لخدمات الهاتف الثابت، والاتجاهات العالمية السائدة، والعوامل الاقتصادية بالملكة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (33): إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام ٢٠٠٦م.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إصدار ترخيص ثالث لتقديم خدمات الهاتف المتنقل، مع الأخذ في الاعتبار نتائج الدراسات التسويقية لخدمات الهاتف المتنقل، والاتجاهات العالمية السائدة، والعوامل الاقتصادية بالملكة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، إضافة إلى نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية لفتح السوق لمزودي الخدمة الافتراضيين، أو ما يعرف بـ (SONVM).
الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (34): إصدار التراخيص الفتوية.

وصف المشروع: لتحقيق التحرير الكامل لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، مثل إصدار تراخيص تقديم خدمة الإنترنت، وخدمة الرسائل الجماعية عبر شبكة الجوال، وخدمات الاتصالات الشخصية عبر الأقمار الصناعية (SCPMG)، وخدمات تحديد المواقع وغيرها من الخدمات التي تلبى طلب المستخدم النهائي، فإن هذا المشروع يهدف إلى القيام بإصدار التراخيص الفتوية المناسبة حسب طبيعة كل خدمة.
الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (35): وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة

وصف المشروع: يتطلب تحقيق هدف فتح سوق الاتصالات وتقنية المعلومات للمنافسة القيام بوضع سياسات ربط اتصال بيني فعال للتأكد من أن جميع مقدمي الخدمة تتم معاملتهم بطريقة عادلة وبدون تمييز، فيما يتعلق بتقديم خدمات ربط الاتصال البيني، وتشجيع التطبيق الصحيح لتقديم خدمات ربط الاتصال البيني بين مقدمي الخدمة، وكذلك تشجيع تقديم خدمات ذات جودة عالية لربط الاتصال البيني من خلال الكفاءة الفنية والاقتصادية، وبما يضمن تزويد المستخدمين بخدمة ذات جودة مرضية. ويهدف المشروع كذلك إلى تشجيع الاشتراك في المواقع والبنية التحتية، وتحديد الأساليب الإجرائية للتعامل مع الخلافات ذات العلاقة بربط الاتصال البيني.
الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (36): وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إيجاد أسلوب علمي واضح يقوم على فصل الحسابات المالية لخدمات مقدم الخدمة المسيطر، للتأكد من عدم وجود دعم مالي داخلي بينها؛ وذلك لضمان فعالية المنافسة المبنية على تسعير الخدمات بناءً على التكاليف الحقيقية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (37): إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد واعتماد وثيقة تتضمن سياسة لتحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها بشكل دوري، والتأكد من تطبيقها على مقدمي الخدمة المسيطرين من خلال استخدام معادلة رياضية قياسية للمؤشرات المالية لمقدم الخدمة المسيطر، بشكل يضمن عدالة المنافسة مع مقدمي الخدمة الآخرين.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (38): إعداد نظام جرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد نظام يعالج جرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت، من خلال وضع آلية نظامية للحد من وقوع هذا النوع من الجرائم، وذلك بتحديد الجرائم المستهدفة من النظام، والعقوبات المقدرة لكل جريمة أو مخالفة، وتحديد جهة الاختصاص بمتابعتها وتطبيق العقوبات، وبما يؤدي إلى تحقيق الأمن المعلوماتي، وزيادة استخدامات الحاسب وشبكاته، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحسابات والشبكات، وحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (39): تنظيمات المحافظة على الخصوصية.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى وضع الأسس والضوابط المتعلقة بآلية التعامل مع المعلومات الشخصية، أو ذات العلاقة بمؤسسة عامة أو خاصة، المخزنة في الأنظمة الحكومية والخاصة، وذلك لزيادة ثقة المواطنين في التعامل مع الأنظمة الإلكترونية، لما يوفره هذا المشروع من حماية لخصوصية المتعاملين من هيئات وشركات ومؤسسات وأفراد مع الأنظمة الإلكترونية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (40): إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء وحدة خاصة لرصد ومتابعة وضبط جميع الجرائم المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك من أجل الحد من جرائم المعلوماتية، وضبط المخالفات الأمنية، وإثباتها بالأدلة التقنية والفنية، وتحديد حجم الجرم والمخالفة، وتقديم مرتكبها للقضاء، وكذلك التنسيق والتعاون مع الجهات الأمنية الدولية، زيادة مستوى الأمن العام، وأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل خاص.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الداخلية.

المشروع رقم (41): إنشاء مركز وطني إرشادي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف المشروع إلى إنشاء مركز وطني للتوعية بأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، يضم خبراء وأجهزة على أعلى مستوى، ويقوم بمهام التوعية، وتقديم المشورة في مجال أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، كما يقوم -أيضاً- بالعمل على تجميع الخبرات العملية حول الثغرات التي يمكن أن تهدد أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، كذلك يهدف هذا المركز إلى رصد اختراقات أمن الشبكات والمعلومات، ووضع الخطط لتجنبها، وحماية المعلومات، وتزويد المركز بفريق طوارئ متخصص يخدم المراكز المعلوماتية الحساسة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (42): تحديث الخطة الوطنية للترقيم بشكل دوري.

وصف المشروع: تتضمن الخطة الوطنية للترقيم قواعد وإرشادات ترقيم جميع أنواع خدمات الاتصالات في المملكة، وتشمل خدمات شبكة المقاسم الهاتفية العامة، وشبكات الهاتف المتنقل العامة (مثل نظام الهاتف المتنقل جي اس ام، وخدمات النداء الآلي، وخدمات الهاتف المتنقل عبر الأرقام الصناعية)، وخدمات شبكة معطيات بتبديل الرزم وخدمات التلكس، وتطبق القواعد والإرشادات المضمنة في الخطة الوطنية للترقيم على جميع المرخص لهم، وعلى جميع مستخدمي الخطة الوطنية للترقيم. ويهدف هذا المشروع إلى تحديث الخطة الوطنية للترقيم دورياً لمواكبة النمو المستقبلي، وتوفير المرونة لاستيعاب الخدمات الجديدة، وتحقيق الانسجام مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (43): إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام آلي للقيام بمهام إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات وفقاً للمبادئ المضمنة في الخطة الوطنية للترقيم، وتشمل هذه المهام حجز وتخصيص الأرقام وأسماء النطاقات وعناوين بروتوكول الإنترنت لمقدمي الخدمة المرخص لهم بشكل مستمر، وذلك لتحقيق الأهداف المحددة بالخطة على المدى القصير والمدى البعيد، وتسهيل تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بصورة عادلة وفعالة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (44): إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد ومتابعة تنفيذ القواعد التنظيمية لنقل أرقام الهاتفين الثابت والمتنقل، طبقاً للسياسات المعتمدة، وطبقاً لوثيقة الإرشادات المصاحبة التي تتضمن إيضاحات حول الأمور المتعلقة بنقل أرقام الهاتف المتنقل والحلول الفنية الممكنة وعناصر التكلفة، والمبادئ الاقتصادية لاستعادة التكلفة، وأسلوب توزيع التكاليف، والمقابل المالي، والأسس التخطيطية، والتزامات مقدمي الخدمة، والإجراءات العملية شاملة الأطر الزمنية الإرشادية، وحل الخلافات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (45): إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي.

وصف المشروع: إعداد خطة وطنية للطيف الترددي في المملكة أخذاً في الاعتبار اللوائح والأنظمة المحلية والدولية المنظمة لاستخدام الترددات، وكذلك الاستخدامات الحالية والمتطلبات المستقبلية والتقنيات الحديثة، وبالتنسيق مع المستخدمين الرئيسيين للترددات في المملكة، على أن تشمل الخطة تحديد فئات لمستخدمي الطيف الترددي في المملكة مثل الجهات الحكومية، والجهات المدنية والتجارية، وتحديد نطاقات فرعية لهذه الفئات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (46): إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي.

وصف المشروع: إعداد أساليب وإجراءات العمل الخاصة بكافة أنشطة الطيف الترددي شاملاً إجراءات تخصيص الترددات، والترخيص باستخداماتها، وتنسيقها محلياً ودولياً وتسجيلها، وإجراءات المراقبة الفنية للترددات، وتحديد مصادر التداخلات الضارة، والاستخدامات غير المرخص بها، وإجراءات وأساليب تشغيل وصيانة محطات المراقبة وأجهزتها، والإجراءات والأساليب الخاصة بقاعدة بيانات الترددات والبرامج المرتبطة بها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (47): إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي، يشتمل على توريد وتركيب محطات مراقبة حديثة ثابتة ومتنقلة، ونظام حديث لقاعدة البيانات يشتمل على توريد وتركيب الأجهزة والبرامج التشغيلية والهندسية المرتبطة بها، وتوريد وتركيب الأجهزة والمعدات اللازمة لصيانة هذا النظام.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (48): إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.

وصف المشروع: تسعى الدول إلى نشر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في جميع أرجاء البلاد، لتعم الفائدة منها، ولتتمكن جميع شرائح المجتمع من الاستفادة من هذه الخدمات، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي للمناطق أو السكان. ويهدف هذا المشروع إلى إعداد السياسات اللازمة لنشر الخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، موضحاً بها الأسس والمبادئ والشروط المتعلقة بتنفيذ تلك الخدمات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (49): وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى وضع آليات التنفيذ المقترحة للخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، موضحاً بها الأسس والمبادئ والشروط المتعلقة بتنفيذ تلك الآليات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (50): استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة.

وصف المشروع: هناك حاجة لاستكمال إعادة هيكلية نظام الإنترنت في المملكة لمعالجة بعض السليبات التنظيمية والفنية؛ وذلك من أجل زيادة نسبة انتشار الإنترنت ورفع مستوى الخدمة. ويهدف هذا المشروع إلى نقل المهام المتعلقة بالضوابط الأمنية لخدمة الإنترنت، إضافة إلى تسجيل أسماء النطاقات من وحدة خدمات الإنترنت بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك من أجل توفير خدمات إنترنت ذات جودة عالية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (51): إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد مواصفات فنية وطنية قياسية لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات تبنى على المعايير الدولية الصادرة عن الجهات المختصة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والمعهد الأوروبي للاتصالات، ويشمل ذلك معايير المطابقة الكهرومغناطيسية والسلامة الكهربائية، إضافة إلى المعايير الأخرى المتعلقة بالربط بالشبكات ومعايير اللاسلكي. ويهدف هذا المشروع -أيضاً- إلى حماية المستخدمين وحماية شبكات المشغلين المرخص لهم من الضرر، وحماية الطيف الترددي من التداخل.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (52): إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد أسلوب لترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات التي يجري توريدها إلى المملكة؛ للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة، ويغطي هذا المشروع كيفية الحصول على التراخيص اللازمة لاستيراد أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة، ويحدد المتطلبات اللازم توفيرها؛ للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة قبل ترخيصها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (53): إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى وضع مؤشرات ومعايير لقياس جودة الخدمات المقدمة من قبل مقدمي الخدمة المسيطرين؛ وذلك من خلال تحديد الخدمات المراد قياس جودتها، وتحديد المؤشرات التي بموجبها يتم تحديد مدى جودة الخدمة المقدمة، مع الأخذ في الاعتبار المراحل المختلفة لعملية تقديم الخدمة ابتداءً من طلب الخدمة حتى الحصول عليها من قبل المشترك. ويتضمن المشروع وضع الضوابط اللازم إتباعها من قبل مقدمي الخدمة، وتزويد هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتقارير دورية عن نتائج أداء الخدمات المقدمة من قبلهم.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (54): إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية.

وصف المشروع: يسعى هذا المشروع إلى إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية، على غرار ما قامت به بعض الدول بإنشاء مناطق حرة للصناعات التقنية، على نمط المناطق الصناعية الحرة التقليدية. ويهدف هذا المشروع إلى جذب رؤوس الأموال المحلية ولأجنبية للاستثمار داخل البلاد، والاستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير الصناعات المحلية، وتشغيل حركة التجارة الخارجية للدولة والتصدير، وبالتالي تحسين الميزان التجاري، ونقل وتوطين التقنيات الحديثة إلى المملكة، واستقطاب المنشآت التقنية الصناعية من خارج البلاد من خلال إيجاد منطقة حرة لا تكون فيها ضرائب دخل أو جمارك على الواردات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية.

المشروع رقم (55): تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى سن أنظمة جديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والعمل على إعداد دراسات جدوى عن فرص الاستثمار في الاتصالات وتقنية المعلومات، والتواصل مع المستثمرين من خلال ورش عمل خاصة، ووضع حوافز ضريبية ومالية وتمويلية لتشجيع الاستثمار، وطرح أفكار عن الأنظمة التي تشجع على الاستثمار.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات، الهيئة العامة للإستثمار.

المشروع رقم (56): إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يسعى هذا المشروع إلى إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم إنشاء حديقتين وست حاضنات بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وذلك لدعم الإبداع والابتكار الوطني، ونقل التقنية وتوطينها، وإيجاد فرص عمل مناسبة للمواطنين، وإنشاء العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (57): إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى تشجيع تنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الشركات الوطنية التي تعتمد على الكوادر الوطنية، مع اشتراط أن تحقق قدراً من الجودة، يقاس من خلال معايير محددة. ويسعى هذا المشروع إلى دعم الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص وظيفية للمواطنين، وتمتية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات المحلية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (58): استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً.

وصف المشروع: نظراً لضعف الصناعة المحلية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فإن المشاريع الكبرى تنفذها شركات أجنبية، دون تغفل كبير في الصناعات المحلية والشركات والكوادر الوطنية. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إلزام الشركات الدولية باستثمار جزء من قيمة عقودها في المملكة في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً، وذلك لدعم الصناعات المحلية، وبناء الخبرات الوطنية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتطوير الكوادر الوطنية العاملة في الشركات المحلية المتخصصة في القطاع.

الجهة المعنية بالتنفيذ: لجنة التوازن الاقتصادي.

المشروع رقم (59): إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع.

وصف المشروع: يسعى هذا المشروع إلى بناء جسور بين الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية وسوق العمل، يربط الإمكانات التقنية المتقدمة في الجامعات بسوق العمل الصناعي، وتمكين الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية من تحويل المخترعات إلى منتجات تجارية. ويهدف هذا المشروع إلى قيام الجامعات والكليات ومراكز البحوث بإنشاء مراكز نقل التقنية داخل منشأتها لكي تكون قريبة من الباحثين والطلاب، حيث تكون هذه المراكز هي نقطة الاتصال بين الجامعات والحاضنات والحدائق الإلكترونية، لربط المخترعين بهذه الحاضنات، ومن ثم التأكد من أن هذه الحاضنات توفر بيئة مناسبة لنمو منتج جديد.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (60): دعم صناعة البرمجيات مفتوحة المصدر.

وصف المشروع: يسعى هذا المشروع إلى تشجيع قيام صناعة برمجية محلية تعتمد على البرامج الحرة لتسد احتياجاتها البرمجية، وإيجاد سوق عمل متطورة لتحقيق أرباح من خلال بيع الخدمات والدعم الفني، وتوفير المبالغ المالية من خلال تقليل الاعتماد على تراخيص البرامج التجارية. ويهدف هذا المشروع إلى دعم تبني التطبيقات مفتوحة المصدر، ودعم الجهود البحثية والتطويرية في هذا المجال.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (61): معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة.

وصف المشروع: يعد البحث العلمي والتطوير التقني من أهم أسس قيام صناعة اتصالات وتقنية معلومات محلية قادرة على المنافسة عالمياً، ومن مصادر دعم البحث العلمي والإبداع والتطوير التقني المشاريع الحكومية التقنية، لا سيما إذا تمت معاملة الأنشطة البحثية والتطويرية كمشاريع ضمن ميزانيات القطاعات الحكومية، لدعم البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث. ويهدف هذا المشروع إلى معاملة أنشطة البحث والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع مستقلة، ترصد لها ميزانيات مستقلة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (62): صندوق دعم صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: هناك حاجة إلى إنشاء صندوق دعم صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك لتوليد شركات متوسطة وصغيرة تعتمد الإبداع والابتكار الوطني في أعمالها الرئيسية. ويهدف الصندوق إلى دعم إنشاء خمسين شركة متوسطة وصغيرة تعتمد الإبداع والابتكار في أعمالها الرئيسية، وذلك بنهاية الخطة الخمسية الأولى. ويقترح أن يقدم الصندوق خدمات متعددة للمشاريع المدعومة، كالدعم المالي، والمساعدة في تطوير أفكار المبادرين (entrepreneurs) إلى خطط عمل قابلة للتحقيق، وتقديم الإرشاد المستمر للمشاريع، ومساعدة المشاريع لتسويق منتجاتها داخلياً وخارجياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (63): تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات اتصالات وتقنية معلومات.

وصف المشروع: يتميز المجتمع السعودي بشريحة عمرية كبيرة من الفتيان والفتيات لديها طموح وقدرة على الإبداع والتفكير بطريقة متميزة. لذا فإن تشجيع الشباب على الإبداع في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتيسير طرق تحويل مخترعاتهم إلى منتجات، ودعم تحويل أفكارهم إلى منشآت تجارية ناجحة يستفيد منها المجتمع، سيكون له أثر كبير في وجود صناعة اتصالات وتقنية معلومات محلية مستمرة. ويهدف هذا المشروع إلى دعم وتنمية الإبداع لدى الشباب في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتشجيع الشباب على الإبداع والتطوير، من خلال دعم (٢٠٠) مائتي مشروع بنهاية الخطة الخمسية الأولى.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع.

المشروع رقم (64): إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز أبحاث للاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم القيام سنوياً بأبحاث في مجالات استراتيجية، تسهم في تحديد التوجهات المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات في البلاد؛ لمساعدة القطاع الخاص والجهات الحكومية الراغبة في استخدام هذه التقنيات، بإجراء البحوث اللازمة لتعرف أفضل الطرق لتطبيق هذه التقنيات، ودعم نشر التقنيات الجديدة في القطاعين العام والخاص، ودعم الصناعة الوطنية وتوطين التقنية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (65): إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني.

وصف المشروع: يعتمد التعليم «الحديث» على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات بأنماط متعددة (أفقية وعمودية)، وهذا ما يطلق عليه «التعلم الإلكتروني». ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني، لتمكين التعلم الإلكتروني وتحفيزه من خلال اقتراح التشريعات والسياسات المتعلقة بالتعلم الإلكتروني، ووضع نموذج موحد للتعليم الإلكتروني وفق مواصفات معيارية، وتطوير معايير للجودة وتطبيقها، وإصدار شهادات الجودة للبرمجيات التعليمية، وقياس فعالية التقنيات المختلفة، كوسائل مساندة للتعليم والتعلم.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي. ووزارة التربية والتعليم.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (66): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم.

وصف المشروع: ما زال مستوى توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة التعليم والتعلم في المملكة ضعيفاً، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى: الاعتماد على المحتوى الإلكتروني التفاعلي في العملية التعليمية، للوصول إلى نسبة ٢٠٪ من المحتويات في جميع المناهج التعليمية بنهاية الخطة الخمسية. بناء شبكات معلومات وبوابات (portals) تعليمية لكل مرحلة تعليمية. جعل الإنترنت إحدى الطرق الرئيسية في التواصل بين الطلاب، والمدرسين، والإدارة، وأولياء الأمور، حيث يتم تطوير موقع إنترنت لكل جهة تعليمية ومدرسة، وإنشاء صفحة نسجية لكل مقرر دراسي، ووضع المناهج بصيغة إلكترونية تفاعلية في شكل أقراص مدمجة ووضعها على شبكة الانترنت. **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي. ووزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (67): إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.

وصف المشروع: تعتبر معرفة أساسيات استخدام الحاسب والإنترنت من المتطلبات الأساسية للتحويل إلى مجتمع المعلومات؛ لذا يسعى هذا المشروع إلى إدخال مقررات الحاسب والإنترنت إلى جميع فئات ومراحل التعليم. وهذا المشروع يتكون من عدة مشاريع، كل مشروع منها يختص بقطاع تعليمي، أو مرحلة تعليمية. ويهدف هذا المشروع إلى: تحديد محتوى المقررات، وخطة إعداد الكتب، وإعداد الوسائل التعليمية. إدخال مقررات الحاسب والإنترنت في كافة مراحل التعليم العام. إدراج مادة لأساسيات الحاسب والإنترنت، تكون إجبارية لجميع الطلاب في الجامعات على غرار مواد الثقافة الإسلامية واللغة العربية. إعداد المعلمين وتأهيلهم لتدريس المقررات الجديدة. **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي. ووزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (68): تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: إن هذا المشروع متطلب أساس لجميع المشاريع التي تهدف إلى نشر توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة القطاع التعليمي؛ لذا يسعى هذا المشروع إلى رفع الكفاءة المعلوماتية لدى المعلمين والمعلمات، ويهدف إلى ما يلي:

تدريب (٢٠٠٠٠٠) مائتي ألف معلم ومعلمة على أساسيات استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الحاسب والإنترنت.

تدريب المعلمين والمعلمات وتأهيلهم على أساليب توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات كوسائل مساندة للتعليم والتعلم.

تدريب المسؤولين عن التعليم ومديري المدارس على الاتصالات وتقنية المعلومات، وكيفية وضع الخطط المتعلقة بتوظيفها في التعليم.

إنشاء بوابة إلكترونية لتقديم برامج التدريب عبر الإنترنت.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (69): تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين.

وصف المشروع: تستخدم الاتصالات وتقنية المعلومات في المناهج التعليمية في المجتمعات المعلوماتية بشكل كبير وأساسي. والمعلم هو أساس العملية التعليمية. لذا يهدف هذا المشروع إلى إدراج معرفة أساسيات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الإنترنت والحاسب، ضمن:

شروط المفاضلة بين المتقدمين للوظائف التعليمية.

عناصر الترقية للمعلمين، حيث يقترح ما يلي:

احتساب سنة خدمة إضافية للمعلم في الجهات التعليمية التي تعتمد الترقية التلقائية، كوزارة التربية والتعليم.

احتساب درجات إضافية للمتقدم للترقية في الجهات التعليمية التي تعتمد الترقيات العلمية بناءً على إنجازات المعلم، كالجامعات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التربية والتعليم. وزارة الخدمة المدنية.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (70): نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.

وصف المشروع: تعتبر البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية أحد المتطلبات الأساسية لنشر التعليم الإلكتروني، وتتفاوت

هذه التجهيزات في المؤسسات التعليمية بشكل كبير. ويهدف هذا المشروع إلى:

توفير البنى التحتية في جميع مباني الجهات التعليمية.

ربط جميع الجهات التعليمية بالإنترنت.

نشر تطبيقات نظم المعلومات الإدارية والمالية في الجهات التعليمية.

توفير بريد إلكتروني للطلاب ومنسوبي التعليم.

نشر تجهيزات الفصول الإلكترونية في المدارس والجامعات.

تأمين تجهيزات الوسائط المتعددة، وأجهزة عرض الفيديو في الفصول.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي. ووزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (71): إنشاء مكتبة رقمية.

وصف المشروع: تعتبر المعلومات والمعارف من أهم متطلبات التعلم، والبحث، والإبداع. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مكتبة رقمية وطنية، تقدم

خدماتها لجميع المؤسسات والأفراد، وذلك وفق ما يلي:

وضع مواصفات وبروتوكولات موحدة للتخزين، والمعالجة، والنقل.

تطوير أوعية وقواعد المعلومات الرقمية.

تطوير موقع على شبكة الإنترنت، حيث تقدم المكتبة خدماتها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مكتبة الملك عبد العزيز العامة.

المشروع رقم (72): توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب.

وصف المشروع: تتطلب عملية نشر تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم تنفيذ مشاريع البنى التحتية الخاصة بها، وتطبيقاتها المختلفة، ويتطلب ذلك زيادة المخصصات المالية للمؤسسات التعليمية. لذا يهدف هذا المشروع إلى: إدراج بند خاص بالاتصالات وتقنية المعلومات ضمن ميزانية الدولة. تعزيز اعتمادات الاتصالات وتقنية المعلومات في ميزانية الجهات التعليمية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (73): مبادرة المحتوى الرقمي المحلي.

وصف المشروع: هناك حاجة ماسة إلى زيادة المحتوى الرقمي المحلي، سواء باللغة العربية أو بغيرها من اللغات، وذلك من خلال تحفيز القطاع الخاص لإنتاج المحتوى الرقمي، وحماية حقوق الملكية الفكرية لهذا المحتوى. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة المحتوى المحلي من خلال التركيز على مجالات متعددة ووضع هذا المحتوى بصيغ مختلفة. ويتطلب ذلك العمل على عدة أصعدة حيث يمكن أن تطرح مبادرات فرعية، تشمل دعم إعادة هيكلة مصادر المحتوى التقليدية، والعمل على توفير بيئة استضافة محلية للمحتوى والخدمات المحلية بجودة عالية وأسعار تنافسية، وتقديم حوافز لمشاريع النشر الإلكتروني من قبل الجهات المعنية، ودعم الاعتماد على مزودي الخدمات والمحتوى المحليين.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (74): تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إنترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً.

وصف المشروع: نظراً لضعف المحتوى المعلوماتي العربي على الإنترنت، فإن ذلك يتطلب مزيداً من الاهتمام في هذا الجانب، ويتطلب دعماً للنظم المعلوماتية، ووضع الترتيبات اللازمة لتحقيق ذلك، كتشجيع المؤسسات والشركات الخاصة على تطوير مواقع إنترنت باللغة العربية، وتحديثها دورياً. ويسعى هذا المشروع إلى ردم الفجوة الرقمية في المجتمع من خلال دعم تطوير آلاف المواقع المحلية على شبكة الإنترنت بنهاية الخطة الخمسية الأولى.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (75): إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير.

وصف المشروع: لزيادة المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت، فإن الأمر يتطلب تضافر الجهود على مستوى الدول العربية، لاتخاذ الإجراءات والتنظيمات المناسبة لتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف الوطنية، وتوفير الإحصاءات الدقيقة عن حجم الإصدارات المحلية، وزيادة المحتوى العربي على الإنترنت، مما يسهم في التحول إلى مجتمع المعلومات، وردم الفجوة الرقمية. وتتلخص فكرة هذا المشروع في إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب التي تنشرها محلياً، ووضعها في موقعها على الإنترنت، مع تقديم ملخص رقمي منه لمكتبة الملك فهد الوطنية، لتتولى وضعه في موقعها على **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الثقافة والإعلام.

المشروع رقم (76): توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى وجود ضعف واضح في مجال الترجمة، سواءً من اللغة العربية أو إليها. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب، بحيث تتم ترجمة (٢٠٠٠٠٠) مائتي ألف صفحة سنوياً، وذلك لزيادة المحتوى العربي على الإنترنت، وتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف الوطنية والعربية والإسلامية والعالمية. **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الثقافة والإعلام.

المشروع رقم (77): صندوق التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يتبنى كثير من الدول فكرة التدريب المجاني لتمكين شرائح عديدة من المجتمع لكسب المهارات المعلوماتية والاستفادة من التقنيات الجديدة، وعلى الرغم من كثرة مراكز التدريب في المملكة، إلا أن هناك الكثير ممن لا يستطيع دفع رسوم التدريب، أو إنه بحاجة إلى حافز لدفعه إلى أخذ التدريب المناسب، الأمر الذي يتحقق غالباً من خلال تقديم دورات تدريبية مجانية. كما إن بعض الدول تمنح التدريب المجاني لضمان نجاح برامجها الإلكترونية، مثل برامج الحكومة الإلكترونية. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء صندوق مالي للتدريب المجاني ودعمه من خلال جهات حكومية وغير حكومية على مدى السنوات القادمة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (78): مبادرة الحاسب المنزلي

وصف المشروع: اتخذ عدد من الدول خطوات مهمة لتشجيع أفراد المجتمع نحو استخدام الحاسب في المنازل. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين مليون عائلة سعودية من الحصول على حاسب شخصي بطريقة ميسرة خلال السنوات الخمس القادمة. كما تهدف المبادرة كذلك إلى دعم أنشطة تصنيع وتجميع الحاسب في المملكة، ورفع الإنتاجية الاقتصادية لصناعة تقنية المعلومات، ورفع نسبة الكوادر البشرية المؤهلة لاستخدام الحاسب، ومضاعفة عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في المملكة، إلى جانب توسعة مجال وقاعدة استخدام الحكومة الالكترونية والتعاملات الإلكترونية وتطبيقاتها، وهيئة البيئة المناسبة لإمكانية العمل عن بعد، خصوصاً للمرأة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (79): قوافل محو أمية استخدام الحاسب والإنترنت.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى انتشار أمية الحاسب والإنترنت في المناطق الريفية والفقيرة أكثر من غيرها، الأمر الذي يتطلب مزيداً من العناية والتركيز على تلك الفئات، حتى يمكن تحقيق أهداف الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لدى جميع شرائح المجتمع، ومن ثم يصبح التحول إلى مجتمع المعلومات، وتطبيق الحكومة الإلكترونية أمراً ممكناً. ويهدف هذا المشروع إلى تسيير قوافل لمحو أمية الحاسب والإنترنت، بواقع خمسين قافلة سنوياً، حيث يتم تسيير هذه القوافل للوصول إلى القرى والأرياف، وتقوم بتدريب المواطنين غير القادرين. وتكون القافلة عبارة عن معمل متنقل لتقنية المعلومات مجهز بأجهزة الحاسب والطابعات، ووسائل الاتصال بالإنترنت.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (80): إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

وصف المشروع: إن النظرة المتأنية لواقع المعلوماتية، ومستوى توظيفها لخدمة اللغة العربية ورسالة الإسلام الحضارية، تبرز أهمية وجود مرجعية لتنسيق المشاريع الكبرى. ويهدف هذا المشروع إلى إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (81): إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
وصف المشروع: لا يخفى ما لطلبة العلم والدعاة من دور في حياة الناس، وحاجة الناس في مختلف الأمكنة، وعلى مدار الساعة للتواصل معهم بشتى الوسائل. لذا يهدف هذا المشروع إلى إنشاء معهد متخصص لعقد دورات قصيرة وطويلة لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

المشروع رقم (82): الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية.
وصف المشروع: يهتم الإسلام بنشر العلم وتشجيع الناس على طلبه، ويحث على الإنفاق في هذا الوجه العظيم من وجوه الخير، بحيث يعد ذلك - بإذن الله - من باب الصدقة الجارية والعلم الذي ينتفع به. ويهدف هذا المشروع إلى:

إجازة الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشروعات الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الإسلام، وردم الفجوة الرقمية.
إنشاء صندوق وقفي لدعم مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الإسلام، وردم الفجوة الرقمية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

المشروع رقم (83): إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلم الشعائر الدينية.
وصف المشروع: إن للاتصالات وتقنية المعلومات تطبيقات كثيرة في خدمة المؤسسات الدينية. وسيسهل هذا المشروع في جهود نشر تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات في المجتمع، وكذلك في ردم الفجوة الرقمية، وفي إثراء المحتوى العربي والإسلامي على الإنترنت. ويهدف المشروع إلى إنشاء مركز الدعوة الإلكترونية المقترح؛ لتركيز جهود توظيف الإنترنت في خدمة الدعوة الإسلامية.
الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

المشروع رقم (84): إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي.

وصف المشروع: تُمكن الاتصالات وتقنية المعلومات من التعريف بالتراث العلمي والفكري الوطني والعربي والإسلامي من خلال تحويل ذلك التراث إلى صيغ رقمية يسهل حفظها والبحث فيها، ونقلها عبر شبكات المعلومات. لذا يهدف المشروع إلى إنشاء مركز يعنى برقمنة التراث الوطني والعربي والإسلامي ونشره بعد ترجمته إلى اللغات العالمية، ودعم جهود التعريب على الإنترنت، حيث يتم رقمنة مليوني صفحة بنهاية الخطة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

المشروع رقم (85): تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية.

وصف المشروع: تقدر صناعة الترفيه العالمية بمئات آلاف الملايين من الدولارات سنوياً. ويتجاوز تأثير صناعة الترفيه الجوانب الاقتصادية إلى جوانب ثقافية، وفكرية، ودينية. من هنا تبرز أهمية هذا المشروع. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع إنشاء شركات ربحية تعنى بتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات اللازمة لإنتاج البرامج الترفيهية والتعليمية - بخاصة تلك المعنية بالتعريف بالهوية الوطنية والدين الإسلامي وباللغة العربية، وتعزيز الانتماء الوطني، مع التركيز على برامج الترفيه والألعاب الموجهة للأطفال.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الثقافة والإعلام.

المشروع رقم (86): تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.

وصف المشروع: نظراً للحداثة النسبية لمهن الاتصالات وتقنية المعلومات، فإنه لا يوجد توصيف دقيق يشمل هذه المهن، لذا يهدف هذا المشروع إلى وضع تصنيف ووصف تفصيلي دقيق لجميع مهن الاتصالات وتقنية المعلومات.

اعتماد تصنيف المهن.تحديث هذا التصنيف والوصف كل عامين

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (87): بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: تعاني جهات عديدة من صعوبة الحصول على المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات، وإحصاءات حجم الكوادر البشرية العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. لذا يهدف هذا المشروع إلى:

تحديد مخرجات التعليم الحالية والمستقبلية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات.

تحديد حاجة سوق العمل الحالية والمستقبلية من هذه الكوادر.

بناء قواعد بيانات مرتبطة بالإنترنت للمخرجات والاحتياجات المشار إليها سابقاً، مع سجل وظيفي لكل فرد منهم، يوضح تاريخه الوظيفي وحالته الراهنة. تحديث هذه القواعد دورياً؛ لتعكس الوضع الراهن بدقة كبيرة.

رصد الوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص.

تحديد مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات التي تستلزم الاستعانة بخبرات عالمية متميزة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل.

المشروع رقم (88): تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم.

وصف المشروع: هناك تنافس كبير بين دول العالم المتقدم على استقطاب الكوادر المتميزة في الاتصالات وتقنية المعلومات، نظراً لتوسع الاحتياج إليهم

وقلتهم العددية النسبية، وخصوصاً في بعض التخصصات. وتحتاج المملكة إلى استقطاب عدد من الكوادر غير السعودية، نظراً للتوسع الكبير في مشاريع

الاتصالات وتقنية المعلومات. ويهدف هذا المشروع إلى استقطاب الخبراء في المجالات التي لا يمكن سد العجز فيها عن طريق المواطنين، على أن يتم تحديده

بشكل دوري بناءً على الاحتياجات المتوقعة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل.

المشروع رقم (89): استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: تقتصر مؤسسات التعليم العالي إلى برامج الدبلوم العالي المتخصص (ما بعد البكالوريوس) في جوانب علمية تطبيقية، يحتاج إليها الوطن لسد الفراغ في الوظائف التي تحتاج إلى مهارات علمية في جوانب متخصصة. ويهدف هذا المشروع إلى استحداث برامج دبلوم عالية متخصصة، تتراوح مدتها الزمنية بين سنة وستين، ويقترح أن تستوعب هذه البرامج تدريجياً من 1-5% من خريجي درجة البكالوريوس، وأن يكون توزيعهم معتمداً على حاجة سوق العمل، إذ إن هذه البرامج موجهة بالدرجة الأولى إلى سوق العمل، على أن يتم التركيز على مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ذات البعد الوطني، التي يجب التركيز عليها وترتيب أولوياتها، مثل أمن المعلومات، تعريب التطبيقات، الأنظمة المفتوحة، وتقنيات الإنترنت.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (90): إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: هناك حاجة إلى كفاءات خاصة ومتميزة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات؛ لذا يهدف هذا المشروع إلى: إنشاء معهد جامعي متميز يقدم شهادات جامعية ودبلومات عالية في تخصصات دقيقة مطلوبة لسوق العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ويقبل نخبة متميزة من الطلاب المتفوقين والموهوبين، ويقدم مستويات أكاديمية وبحثية راقية. تبني البحوث العملية والابتكارات والاختراعات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. ويقترح أن يتم استيعاب مائة من خريجي الثانوية-القسم العلمي، ومن الذين لديهم مواهب مميزة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك للحصول على شهادة جامعية، كما يقبل المعهد ثلاثين طالباً من خريجي البكالوريوس المتميزين في تخصص الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك للحصول على دبلوم عال أو ماجستير في تخصص دقيق.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (91): إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى.

وصف المشروع: دخلت الاتصالات وتقنية المعلومات بفروعها المختلفة جميع مجالات الحياة، ويهدف هذا المشروع إلى استحداث برامج ماجستير مشتركة بين علوم المعرفة المختلفة، ومجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، من أجل خدمة أفضل لهذه العلوم، حيث يتم التركيز على المجالات ذات البعد الوطني، ويجب التدرج في إدخال هذه البرامج، مبتدئين بالبرامج الفريدة التي تخدم قضايا الوطن الأساسية. ويقترح البدء ببرنامجين، يستوعب كل منهما ما بين ١٠-٢٠ طالباً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (92): تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.

وصف المشروع: مع انتشار برامج الماجستير في أقسام الاتصالات وتقنية المعلومات في الجامعات السعودية وتنوعها، أصبح من الضروري الاستفادة من هذه البرامج، من خلال تفرغ بعض الموظفين للالتحاق بها، وتشجيعهم على الانخراط فيها. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع التفرغ لدراسة الماجستير، أو الدبلوم العالي داخلياً لموظفي الدولة من خلال تفعيل نظام الإيفاد الداخلي، الذي يعامل الموظف كالمبتعث خارجياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات، وزارة الخدمة المدنية.

المشروع رقم (93): استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنوياً توزع على الجامعات.

وصف المشروع: إن هناك حاجة كبيرة لأعضاء هيئة تدريس متخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات للسنوات القادمة، وذلك بناءً على أعداد الطلاب الحاليين، ونسبة النمو السنوية المتوقعة لهم، إضافة إلى أعداد أعضاء هيئة التدريس الحاليين. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة أعداد المعيدين في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم استحداث أربع مائة وظيفة معيد في السنوات الخمس القادمة، توزع على الجامعات المختلفة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (94): تقديم قروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يعتبر العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات خياراً نموذجياً للشباب السعودي، والكوادر المؤهلة من الشباب السعودي أقل بكثير من الفرص المتاحة حالياً، أو من متطلبات الخطة عند البدء في التنفيذ. ويهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر مؤهلة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال برامج إعادة تأهيل لحاملي الشهادات الجامعية للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق دخل عالٍ يتناسب مع طموحاتهم. لذا يقترح هذا المشروع إعادة تأهيل ستة آلاف خريج بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لإعادة التأهيل، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الجامعيين في كل مجال، على أن يتم تحديث هذه الضوابط دورياً. وتكون مدة برنامج التأهيل سنتين.

الجهة المعنية بالتنفيذ: صندوق تنمية الموارد البشرية.

المشروع رقم (95): تقديم قروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تدريب حاملي الشهادة الثانوية الراغبين في ذلك لمدة سنتين، مما يؤهلهم للعمل في مهن محددة، ويحقق لهم دخلاً معقولاً يتناسب مع طموحاتهم. ويطمح هذا المشروع إلى تأهيل عشرة آلاف من خريجي الثانوية بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لتدريب خريجي الثانوية، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الخريجين في كل مجال، على أن يتم تحديث هذه الضوابط دورياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: صندوق تنمية الموارد البشرية.

المشروع رقم (96): إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراعاة توافقها مع تصنيف المهن.

وصف المشروع: هناك حاجة كبيرة لتوافق مخرجات التعليم وسوق العمل في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات. لذا يهدف هذا المشروع إلى: رفع مستوى برامج التعليم والتدريب في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحفيز المسؤولين عنها لمراجعتها وتحديثها دورياً، وربط مخرجاتها بواقع سوق العمل، وتوصيف المهن وتصنيفها من خلال آلية محددة.

(ملحق ب) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

إلزام جميع مؤسسات التعليم والتدريب بمراجعة تلك البرامج وتحديثها كل خمس سنوات، من أجل مواكبة التطور في العلم والتغيرات في سوق العمل، وذلك بمشاركة جهات التوظيف.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (97): تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية.

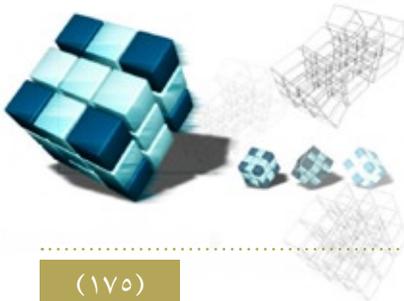
وصف المشروع: أصبح مبدأ تطبيق معايير الجودة والاعتماد العالمي شائعاً في برامج التعليم. ويهدف هذا المشروع إلى رفع كفاءة وجودة البرامج التعليمية والتدريبية في الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تطبيق معايير الجودة العالمية، من منظمات مشهورة مثل TEBA، MCA، EEEI.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (98): الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب.

وصف المشروع: يسعى هذا المشروع إلى رفع مستوى الكوادر المعلوماتية، وتحسين آلية تقييم وقياس المهارات التي يمتلكونها، بغض النظر عن أسلوب حصولهم على تلك المهارة، ويهدف هذا المشروع إلى وضع اختبارات قياسية للبرامج والدبلومات المهنية، وبالذوات القياسية التي تقسم إلى مراحل، استناداً إلى البرامج القائمة وتصنيف المهن وتوصيفها، مع الاستفادة من الشهادات الدولية المتعارف عليها، مع عدم اشتراط أي مؤهل أكاديمي لدخول الامتحانات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.





التحول إلى
مجتمع المعلومات

التقرير السنوي للجنة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
(١٤٢٠ / ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٩ م)

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
Ministry of Communications and Information Technology

